

حاشية العلامة أبي النجا

على

شرح الشيخ خالد الازهرى على متن الآجرومية
فى علم العربية رحمهما الله تعالى آمين

(وبها منها النسخ المذكور)

طبع بطبعة

مُصْطَفَى البَابِى الحَبَلَى وَأَوْلَادُهُ بِمُصَنَّر

ربيع الاول - ١٣٤٣ هـ

تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده ورفع عن أخزاب حضرته عوامل الجزم فذاقوا لذة
أنسه ووداده وجمع لهم مفردات الفضائل جمعه السلم ونصب لهم علامات القواضل بنيل المراحم والمكارم
وأشهد أن لا إله الا الله الواحد الاحد الذي أعرب عن مستتر الاحوال بظاهر المقال وبنى على ضم
الشريعة العربية موضع الاعزلة والاجلال وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله سيد من خفض جناحه
بباب الافاده وأفضل من ميز منصوب أعلام السعادة والسيادة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين
أخلصوا في أفعالهم الماضية على السنة والكتاب فلم يضرعوا في حالهم المستقيم يوم العرض والحساب
وسلم تسليما كثيرا لئلا يثأر إلى يوم الدين آمين ﴿أما بعد﴾ فهذه عبارات شريفة ونكات ظريفة على
شرح العلامة الشيخ خالد على متن الآجرومية أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدافعي على
ذلك الكتاب وضمنت ليه ما تيسر من غيرها مما كان من الحاشية المذكورة لم أعزه اليها للاختصار والعلم
بأنني أخذت منها المعظم اذ هي بحر زلزل وما كان من غيرها أنسبه إلى قائله الغالب اذا كان أمرا عزيز
المطالب وأنبه على ما فهمه فهمي الغافر وأدركه ذهني الدائر حرصا على نسبة المقال للقائل ليعلم الحق من
الباطل والحامل إلى على اختصار هذه الحاشية طوله على المبتدئين أمثالي وما فيها مما لا يناسب حالهم وحالي
مع قصور الهمة في هذا الزمان عن ادراك أقل ما كان فخرجوا من الغم أن تكون هذه الحاشية مقبولة
نافعة ودرجات الاخلاص طالعه والمؤمل من اطلع عليها فوجد فيها خللا أن لا يبادر بالتنصيع وأن
لا يحمله التعصب على أن يكون للحق غير مطيع بل يبادر لهذا المسكين بالاعتذار فان المطلوب اقالة العثر
خصوصا وهو لم يقصد بها أن يقال بل هي خالصة ان شاء الله تعالى لوجه الكريم الا كرم ذي الجلال وهو
حسي وفهم الوكيل وأسأله الستر الجليل قال الشارح (بسم الله الرحمن الرحيم) الجار والمجرور متعلق
بمحدوف اتفاقا قدره البصريون اسما أي ابتدائي والكوفيون فعلا أي ابتدء؛ قيل يلزم على الاول
عمل المصدر محذوفا وذلك ممنوع ويحجب بان عمل المصدر في الظرف وعديله فيه من راحة الفعل
لا بالحل على الفعل ولفظ الجلالة مجرور لانه مضاف اليه والجار له المضاف والرحمن الرحيم نعت بعد نعت

هذا هو المشهور وقال في المعنى الرحمن بدل لانعت الرحيم مد نعت له لانعت اسم الله اذ لا يتقدم البدل على النعت انتهى وهذا ان القولان مبنيان على ان الرحمن علم أو صفة قال بالاول الاعلم وابن مالك وبالثاني الزمخشري وابن الحاجب قال في المعنى والحق قول الاعلم وابن مالك اه و يظهر أثر الخلاف في الجار للرحمن ما هو فعلى القول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في التابع للمجرور في غير لبدل أهو مجرور بما جر المتبوع أو بنفس التبعية والأصح منهما الأول وعلى القول بأنه بدل يكون مجروراً بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقرر أن البدل على نية تكرار العامل على الاصح افاده الشارح في اعرابه على الالغية (قوله يقول) فعل مضارع وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو كينصر استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى ما قبلها واعترض بأن الضمة لا تستقل على الواو اذا سكن ما قبلها ولذلك ظهر الاعراب على الواو والياء اذا سكن ما قبلها كدلو وظي وأجيب عن ذلك بان حكمة نقل الضمة الى ما قبلها في يقول مشاكلة المضارع أصله وهو الماضي فتسكون ساكنة في المضارع كما هي ساكنة في أصله وهو الماضي الذي هو قال فان قلت هي في الماضي محركة بحسب الأصل لقولهم أصل قال قول أجيب عن ذلك بان قولهم أصل قال قول انما هو تدریب وتعليم ولم تنطبق به العرب وتعبير المصنف بالمضارع مشعر بان الخطبة قبل التأليف افاده عبد المعطى (قوله العبد) فاعل يقول والمراد به هنا الانسان حراً كان أورقية لانه مملوك لبارئته وهو صفة في الاصل وغلبت عليه الاسمية فصار من الاسماء التي غلب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد مأخوذ من العبودية التي هي التذلل والخضوع لامن العبادة التي هي غاية التذلل والخضوع اه من عبد المعطى (قوله الفقير) صفة لعبد أي دائم الفقر أي الحاجة ان كن صفة مشبهة أو كثير الفقر ان كان صفة مبالغة (قوله الى مولاه) أي سيده وناصره وقوله الغني يحتمل أن يكون الجر صفة لمولاه وهو الظاهر أي الذي لا يحتاج الى غيره بل كل ما سواه محتاج اليه ويحتمل أن يكون بالرفع صفة للعبد أي الغني بولاه عن سواه وهو بعيد (قوله خالد) بدل من العبد وأعطف بيان عليه فان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعر بث هي بدلا أو عطف بيان وصار المتبوع تابعا نعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال (قوله ابن عبد الله) بدل أو عطف بيان من خالد وقوله ابن أبي بكر بالجر على انه تابع لعبد الله على أنه بدل منه وأعطف بيان عليه وقوله الازهري بالرفع صفة لخالد ويجوز على بعد جزمه صفة لعبد الله بناء على أنه كان أزهر يا أيضا (قوله عامه الله) أي قابله وجازاه والمفاعلة ليست على بابها فهي بمعنى أصل الفعل وهذه الجملة المراد منها انشاء الدعاء لنفسه والألف التوفيق والخفي أي الظاهر فهو من باب أسماء الأضداد اه من عبد المعطى (قوله وأجراه) المراد بالاجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة والعوائد جمع عائدة اسم فاعل عاد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمعنى اللهم أدم عليه مرات برك العائدة ولا حاجة الى تقدير مضاف قبل عوائد أي استمرار عوائد الخ كما فعل المحشي لا غناء معنى الاجراء المتقدم عنه مع لزوم الركعة في العبارة عليه لان المعنى حينئذ اللهم أدم دوام عوائد الخ فتأمل ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى الصلة والمعروف فالاضافة بيانية أي عوائد هي برك والبر اسم جامع لكل خير (قوله الخفي) بالخاء المهملة بعدها فاء وهو البالغ في الاكرام والكثير الواسع (قوله الحمد لله) هو مبتدأ خبره الجار والمجرور المتعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر والحمد هو الوصف بالجليل على الفعل الجليل الاختياري حقيقة أو حكما على وجه التعظيم ظاهر أو باطنا كذا عرفه السيد الصفوى وقوله أو حكما لادخال الحمد على صفاته تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد ولذا لم يقل الحمد للخالق أو للرزاق ونحوهما بما يوجب اختصاص الحمد بوصف دون وصف أي قال الله اشارة الى استحقاقه تعالى الحمد بكل وصف (قوله رافع) بدل من لفظ الجلالة لاصفة لانه نكرة فان اضافة اسم الداعل لعموله لا تفيد

يقول العبد الفقير الى
مولاه الغنى خالد بن
عبد الله بن أبي بكر
الازهري عامه الله
بلفظه الخفي وأجراه
على عوائد بركه الخفي
الحمد لله رافع مقام
المنتصين

أعريف ولفظ الجلالة أعرف المعارف وقوله مقام الجبر ولا يصح نصبه لانه أى لفظ رافع ليس فيه أل وقول بعضهم يجوز فيه النصب غلط والمراد بالمقام المنزلة والرتبة الحسية وهي الدرجات في الجنة أو المنوية وهي المكانة عند الله تعالى وقوله المنتصبين مضاف إليه أى المتصدرين وفيه وفى قوله رافع براعة استهلال أفاده عبد المعطى (قوله لنفع العبيد) أى إيصال الخير إليهم والعبيد أمد جوع العبد الاحد عشر المعلومة (قوله الخافضين جناحهم) أى الملينين جازم فى الكلام استعارة نصريحية تبعية حيث شبه الالة جانبهم لطالب الفائدة بخفض الطائر جناحه وأطلق الخفض على الالة الجانب ثم اشتق من الخفض بمعنى الالة خافضين بمعنى ملينين واثبات الجناح ترشيح وفيه احتمالات أخر فرأى فيها فى الحاشية وقوله للمستفيد معناه طالب الفائدة التى هى لغة ما استفيد من علم أو مال واصطلاحاً ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن مالا جله الاقدام على الفعل أو كان مالا جله الاقدام على الفعل اه شنوانى (قوله الجازمين) أى القاطعين بيقينهم وقوله بان تسهيل أى تيسير وقوله النحو هو بالمعنى اللغوى أى الجهة والطريق وقوله الى العلوم جازم وجرور متعلق بالنحو (قوله من غير شك) أى من غير تردد لان الشك هو التردد بين امرين لا مزية لاحدهما على الآخر فعطف التردد عليه عطف تفسير وكون العطف للتفسير اذا أريد بالتريد المساوى فقط أم لا اذا أريد المطلق الاعم من الراجع والرجوح والمساوى كان عطف عام على خاص وعلى كل فالترديد بمعنى التردد لانه القائم بهم وليس المراد به ما فى المصدرى الذى هو فعل الفاعل أفاده المحشى وعبد المعطى (قوله والصلاة والسلام الخ) جملة خبرية لظا قصد بها انشاء الدعاء بالصلاة أى الرحمة عليه والسلام أى السلامة من النقائص والمطلوب بهذه الجملة أمر زائد على ما حصل له فى كل وقت من الصلاة والسلام فى العبارة حذف والتقدير والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم (قوله على سيدنا) الضمير للعلاء فغيرهم أولى وللجميع وهو أنسب (قوله محمد) بدل من سيدنا أو عطف بيان عليه لانه علم والعلم نعت ولا ينعت به لجوده نعم يصح ان يكون صفة نظر الاصل فانه فى الاصل اسم مفعول الفعل المضعف والحاصل أنه ان نظر الى أصله صح جعله صفة وان نظر الى ما بعد العلمية كان بدلاً أو عطف بيان فقط (قوله العرب) من الاعراب بالمعنى اللغوى وهو الابانة والاطهار أى المبين وقوله باللسان يحتمل أن يراد به اللفظ من اطلاق اسم المحل على الحال فيكون وصفه بالفصيح بالمعنى المقرر عند علماء المعانى والبيان ويحتمل أن يراد به الجارحة المخصوصة فيكون وصفه بالفصيح بمعنى خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق (قوله عمافى ضميره) أى عن كل شئ فى ضميره والعموم مستفاد من المقام اذ هو مقام مدح بكمال الفصاحة ولا يكون الفصيح فصيحاً حتى يعرب عن كل شئ بما فى ضميره من غير غرابة الخ والمراد بالضمير السرا أفاده عبد المعطى (قوله من غير غرابة) الغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال نحو مالكم نكاً كأنتم على نكاً كنكم على ذى جنة أفرقعوا اه عبد المعطى (قوله ولا تنافر) هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتنافر ما فى الحروف وما فى الكلمات قاما فى الحروف فهو وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشزرات أى مرتفعات وما فى الكلمات فهو كونها ثقيلة على اللسان نحو قوله وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر اه عبد المعطى (قوله ولا تعقيد) هو كون الكلام معقداً لا يظهر معناه بسهولة كقول الشاعر

ومما مثله فى الناس الامم لك * أبوأمة حى أبوه يقاربه

(قوله وأصحابه) ليس جمع صاحب اذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمع محب باسكان الحاء لان فعلاً الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل فانه يجمع على أفعال كشوب أو تابو بيت وأبيات بل هو جمع محب بكسر الحاء كفتح مخفف محب باسكانها أو هو اسم جمع محب لا سكا (قوله أولى) بمعنى أصحاب مجرور بالياء لانه

لنفع العبيد الخافضين
جناحهم للمستفيد
الجازمين بان تسهيل
النحو الى العلوم من
الله من غير شك ولا
زديد والصلاة والسلام
على سيدنا محمد العرب
باللسان القصيح عمافى
ضميره من غير غرابة
ولا تنافر ولا تعقيد
وعلى آله وأصحابه أولى

ملحق بجميع المذكور السالم وهو نعت للآل والاصحاب (قوله الفصاحة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها الكلمة والكلام والمتكلم اه عبد المعطى (قوله البلاغة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على كلام بليغ ويوصف بها الكلام والمتكلم فقط اه عبد المعطى (قوله والتجريد) بالراء أى الذين تجردوا عن النقائص وفي بعض النسخ بالواو أى الذين جردوا الحروف في المقال ولا يخفى اشتغال هذه الخطبة في مواضع عديدة على براعة الاستهلال (قوله وبعد) الوافيهان ثابتة عن أمد أو ما نائبة عن مهمما أصل الكلام مهما يكن من شيء بعد البسملة والجدلة الخ فهما مبتدأ والاسمية لازمه لها ويكن شرط والغاء لازمه لغيره فحين تضمنت ما معنى الابتداء والشرط لزمهما ما لزمها وهي الغاء والاسمية إقامة للآزم وهو الغاء والاسمية مقام المألوم هو مهما يكن ويبقى إبقاء أثره في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية بما لكونها حرفا وألصقوها للاسم أى أوقعوها قبله بلافاصل وقولنا في الجملة يصح أن يرجع لقولنا مقام المألوم وذلك لأن الغاء وإن قامت مقام الشرط ليست في موضعه حقيقة لأن موضعه حقيقة ما قبل الطرف الذى هو بعد على القول بأنه من معمولات الجزاء والاسمية بمعنى اصق الاسم لم تقع في موضع المبتدأ إذ موضعه حقيقة موضع أما لانها ثابتة عنه يصح أن يرجع لقولنا وإبقاء لازمه وذلك لأن آثار المبتدأ أى علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والجليل بينهما فاصق الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط أى التعليق والغاء والجزاء فلزوم الغاء إبقاء لها في الجملة اه من الشرط أى على التجريد وأما هنا مجرد التوكيد أى توكيد مضمون الكلام أوله ولتفصيل المجلد الواقع في ذهنه بناء على أن التفصيل لا يفارقها وفيه كلف والحق أن التفصيل يفارقها وبعد هذه لا تقع بين كلامين متجدين لكونها لا تتقال من غرض إلى آخر فلا يقال السلام عليكم ما بعد فالسلام عليكم وإنما تقع بين كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا فلا تقع أول الكلام ولا آخره ومعناها تقيض بل وتكون ظرف زمان كثيرا أو مكانا قليلا وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ والمكان باعتبار الرقم ولها أربعة أحوال من جهة الإعراب مشهورة العامل فيها أن قلنا إنهما من متعلقات الشرط فعل الشرط والتقدير مهما يكن من شيء بعد ما تقدم أو العامل فيها أمد أو الوافيهان ثابتة عنها وان قلنا إنهما من متعلقات الجزاء كانت معمولات للجزاء والتقدير مهما يكن من شيء فاقول بعد البسملة والجدلة هذا الخ وهذا الثانى أولى لأنه حينئذ يكون المعنى عليه وجود شيء مطلق عن التقييد بكونه بعد البسملة والجدلة وذلك أمر محقق لأن الكون لا يتخلو عنه يكون ما علق عليه أيضا محققا بخلافه على الأول فإن المعلق عليه وجود شيء مقيد بكونه بعد البسملة والجدلة (قوله فهذا) أى الحاضر في ذهن من الالفاظ سوله تقدمت الخطبة على التأليف وتأخرت عنه لأن المشار اليه على الراجح هو الالفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني (قوله شرح) أى الالفاظ من تيمنا ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من أن أسماء الكتب ما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة (قوله لطيف) أى قصير (قوله لا افاظ الآجرومية) متعلق بشرح لأنه في الأصل صدر وقد علمت مما تقدم قريبا أن أسماء الكتب عبارة عن الالفاظ المخصوصة فتكون الآجرومية عبارة عن الالفاظ أيضا وحينئذ إضافة لافاظ إليها يحتمل أنهما من إضافة المسمى إلى الاسم أى لافاظ أسماء الآجرومية ويحتمل أنهما من الإضافة البيانية أى ألفاظ هي الآجرومية وعلى كل يلزم من شرح الالفاظ أن يكون شرحا للمعاني أيضا اه من المحشى وعبد المعطى والآجرومية نسبة إلى مؤلفها ابن آجروم على القاعدة التي هي إذا نسب إلى المركب الإضافي المبدوء بـ «أ» أو بـ «ي» يضاف صدره فبـ «ي» عجزه قال ابن مالك

الفصاحة والبلاغة
والتجريد (وبعد)
فهذا شرح لطيف
لا لافاظ الآجرومية

وانسب لصدر جملة وصدر ما * ركب مزجا ولثان نتما
إضافة مبدوءة بابن أو اب * أو ماله التعريف بالثاني وجب

وأجروم همزة مفتوحة ممدودة فيم مضمومة ثم را مشددة مضمومة فواو معناه بلسان البربر الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي نسبة الى صنهاجة وهي قبيلة بالمغرب نسب اليها لو كان من أهل فاس اه من المحشى (قوله في أصول علم العربية) أى فى بيان ذلك أى فى بيان جنس أصول الخ وقرينة ارادة الجنس المشاهدة أى فى بيان الفروع أيضا وانما اقتصر على الاصول لانها أهم فهى أولى بالتنبيه عليها اه من عبد المعطى والاصول جمع أصل وهو لغة ما بنى عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها أى أحكام الافراد المندرجة تحت موضوعها مثلا قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية تعمز بدو وعمرها وبكر من قام زيد قعد عمر وروقد بكر ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمر وروقد بكر مثلا الذى هو حكم من الاحكام يرادف الاصل القاعدة والاساس والضابط والقانون فكل واحد منها معناه لغة واصطلاحا ما ذكر فى الاصل ثم ان الظرفية ظرفية مجازية على سبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الدال والمدلول بالظرف والمظروف تشبيها مضمرا فى النفس وثابت فى تخيل وفيها احتمالات أخر فرأى جمعها فى المحشى وعلم العربية المراد به هنا خصوص علم النحو والاضافة فيه من اضافة المسمى الى الاسم لان العربية اسم للعلم الذى أريد به هنا النحو واضافة أصول الى علم من اضافة العام الى الخاص وتسمى بالبيانىة أى أصول هى علم أى مسائل وفائدة الاضافة تعريف العهد الخارجى أى الاصول المعينة العلومة عند أهل هذا الفن (قوله ينتفع به المبتدى) اقتصر عليه لان نفعه به أهم والافواه نافع لغيره أيضا ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهى ولم يقل ولا ينتفع به المنتهى ويحتمل أنه اقتصر على المبتدى تواسعا وهضما ولم يذكر الشارح المتوسط لانه لم يخرج عن حاله بالنسبة الى ما أفتقنه منتهى الى ما لم يفتقنه بتمه (قوله ان شاء الله تعالى) أتى به توكيدا وامتنالا للآية ومعلوم ان شاء فعل ماض والله فاعل ومفعوله محذوف أى ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله (قوله عملته) أى أفتقته للصغار فى الفن وألف فى الفن للعهد أى الفن المعهود ذهنا وهو النحو وقوله والاطفال عطف مرادف (قوله لاللمارسين للعلم) أى المستقرين على الاشتغال به وألف فى العلم للعهد والمراد به النحو فيكون المقام للاضمار وأتى بالمظهر للايضاح (قوله من خول الرجال) من اضافة المشبه الى المشبه أى الرجال الذين هم كالفحول جمع فحل وهو ذكر الابل اذا كان كرميا فى ضرابه أى مثلهم فى الهمة (قوله جاني عليه) أى أمرنى بتأليفه وأعاني عليه بحاله وقاله (قوله شيخ الوقت) أى أهل الوقت والشيخ فى الوقت وأشبه الوقت بتعليمه على سبيل الاستعارة المسكنية وأثبت شيخ تخييل (قوله والطريقة) أى وشيخ أهل الطريقة وهم السادة الصوفية (قوله ومعدن) بفتح الميم واسكان العين وكسر الدال على المشهور والسلوك بضم السين المهملة مصدر سلك أى موضع التسليك والعمل بالطريقة الموصلة الى الله تعالى والحقيقة هى أن يشهد بنورا ودعه الله فى سويده فله أن كل باطن له ظاهر وعكسه وهى باطن الشريعة وملزوم لها حقيقة بدون الشريعة باطلة والشريعة بدون الحقيقة عاطلة اه من عبد المعطى (قوله سيدى ومولاي) لفظان مترادفان بمعنى المرتفع قدره (قوله العارف) أى المانصف بالمعرفة وهى حصول العلم بعد أن لم يكن ولهذا لا يقال الله عارف بل عالم المراد بها عند أهل الله ما كان عن كشف صريح بعد تهذيب صحيح أو المراد بها ملاحظة ذاته وصفاته فى كل أفعاله (قوله بره) أى مالكة العلى أى المرتفع (قوله نفعى الله تعالى) جملة خبرية لفظا انشائية معنى أى اللهم انفعنى ببركاته والبركة لغة الزيادة والثناء والمراد بها هنا علومه ومعارفه اه من عبد المعطى وكان الاولى أن يعمم هنا فيقول نفعى والمسامين الخ كصنع فى السجعة الثانية الآن قال حذف من الاول لدلالة الثاني عليه وان كان الاكثر العكس (قوله وأعاد) أى أفاض لان العود الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وليس مراد له اذا المراد ادام أو جرد مرة بعد أخرى اه من عبد المعطى (قوله على) قدم نفسه لخبر ابدأ بنفسك وقوله تعالى مقدما النفس رب اغفرلى ولاخى اه من عبد المعطى بزيادة (قوله

فى أصول علم العربية
ينتفع به المبتدى ان
شاء الله تعالى ولا يحتاج
اليه المنتهى عملته
للمصغار فى الفن
والاطفال لاللمارسين
للعلم من خول الرجال
جاني عليه شيخ الوقت
والطريقة ومعدن
السلوك والحقيقة
سيدى ومولاي
العارف بره العلى
الشيخ عباس الازهرى
نفعى الله تعالى ببركاته
وأعاد على وعلى
المسلمين

صالح دعواته) من اضافة الصفة للموصوف أى دعواته الصالحة أى التى يحصل منها خير الدنيا والآخرة اه
عبد المعطى (قوله انه) يجوز فتح الهمزة على تقدير لام التعليل. يكون تعليلاً بفرد أى لقدرته على ما يشاء
واسكونه حقيقة بالاجابة ويجوز كسرها على الاستئناف البياني فيكون تعليلاً بجلالة هى جواب عن سؤال
مقدر كأن قال له أى شئ قصرت سؤالك عليه فقال انه الخ (قوله على ما يشاء قدبر) المشيئة والارادة
بمعنى واحد وهى صفة أزلية متعلقة فى الازل بتخصيص الحوادث بأوقات حدوثها ولقدرة صفة أزلية تؤثر فى
المقدورات عند تعاقبها فيها لا يزال أى فى المستقبل اه شنوانى وقوله تؤثر فيه مسامحة لان التأثير للذات
بواسطة انصافها بالقدرة قال * والفعل للذات بذى الصفات * اه محشى (قوله وبالاجابة قدبر) أى حقيق
(قوله الكلام الخ) لما كان الكلام مقصوداً بالذات بالنظر الى الكلمة لان التفاهم يقع به بخلاف الكلمة
قدمه المصنف عليها وأخرها فى قوله وأقسامه الخ على ما يأتى من انه تقسيم للكلمة ولم يوجب له لانه وأقسامه من
المقدمات بخلاف الاعراب وبعده من الابواب فانه مقصود بالذات من الفن. فيثبت الكلام مقصود بالذات
وغير مقصود باعتبارين مختلفين فبالنظر الى الكلمة مقصود بالذات وهى تبع فتقدم عليها وبالنظر الى
الاعراب وما بعده من الابواب مقصود بالتبعية وبعضهم قدم الكلمة عليه نظراً لكونها جزءاً والجزء مقدم
على كله طبعاً فانسب تقديمه وضاعاً ان ألقى فى الكلام يحتمل أن تكون عوضاً عن المضاف اليه اما الضمير
أى كلامنا أو الظاهر أى كلام النحاة ويحتمل أن تكون لتعريف العهد الذى أى الكلام المعهود عند
النحاة المعروف فيما بينهم وقد أشار الشارح الى هذين الاحتمالين بقوله فى اصطلاح النحويين وعلى كل من
الاحتمالين يخرج كلام اللغويين فانه ما يلفظ به مهملاً كان أو مستعملاً مفرداً أو مركباً مفيداً أو غير مفيد
وما تحصل به الفائدة وان لم يكن لفظاً نكحاً وإشارة فالنسبة حينئذ بينه وبين كلام النحاة العموم والخصوص
المنطلق فكلام النحاة أخص فكل كلام نحوى كلام لغوى ولا عكس فيجتمعا فى الكلام النحوى
اصدقه عليه ما وينفرد اللغوى فى لفظ مهملاً أو مستعمل غير مفيد أو فى مفيد غير لفظ نكح وإشارة (قوله فى
اصطلاح النحويين) الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق واصطلاحاً اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم
متى أطلق انصرف اليه وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الكلام ولا يقال انه حينئذ حال من
المبتدأ ويجوز الحال منه ممنوع على الصحيح لانه ليس حالاً من المبتدأ وذلك لان قوله الكلام على حنف
مضاف تقديره تفسير الكلام الخ خذف ذلك المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارفع ارتفاعه فهو حال من
المضاف اليه ويجوز الحال من المضاف اليه صحيح مع المسوق ومن المسوق عمل المضاف فى المضاف اليه كما هنا فان
تفسير مصدر فهو على حد الى الله مرجعكم جميعاً قال فى الخلاصة * ولا تجز حالاً من المضاف له * الخ (قوله
هو انه لفظ) أى مسماه اللفظ أى الكلام مقصور على اللفظ ومنحصر فيه كما يفيد تعريف الجزأين أعنى
المبتدأ وهو الكلام والخبر وهو اللفظ والاتبان بضمير الفصل تؤكد لذلك فهو من قصر المبتدأ على الخبر
وليس المراد أن اللفظ المقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر على المبتدأ اذ يجزى فى الكلمة والكلم
وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ وهى المركب وعن صفة المركب وهى المفيد فان لوحظ انصاف
الخبر بذلك قبل الاخبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدأ على الخبر والعكس الا أنهم صرحوا بان الجملة
المعرفة الطرفين انما تفيد قصر المبتدأ فى الخبر ثم ان اللفظ فى الاصل مصدر بمعنى الطرح والرعى مطلقاً ثم جعل
بمعنى اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والحق والشفتان فلم فيه تصرفان وصار حقيقة عرفية فى ذلك
فلا بد أنه فى ذلك حينئذ مجاز والحدود تصان عنه وبهذا يجاب عما قيل المراد باللفظ الملقب به حقيقة كزبد
أو حكا وهو المقدر كالضمير فيكون مستعمل فى حقيقة مجازة أى فيجيب عن هذا بان استعماله فى المقدر
حقيقة عرفية ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصاً بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله فى الرأى

من صالح دعواته على
ما يشاء قدبر وبالاجابة
قدبر (الكلام) فى
اصطلاح النحويين
(هو اللفظ)

والاعتقاد نعم وقال شافعي كذا بمعنى رآه واعتقده (قوله أي الصوت) هو في اللغة ما يسمع سواء اعتد على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ أو لم يعقد عليه ويقال له ساذج وغفل كذا. أصوات الحيوانات فهو على قسمين وعرف أهل السنة الصوت بأنه كيفية تحدث بمحض خالق الله تعالى من غير تأثير لمخوج الهواء ولا للقرع الذي هو أساس بعنف أي بشدة ولا للقلع الذي هو اتصال بعنف بشرط كون كل من المقلوع والمقلوع منه والقارع والمقروع ذا صلابة لا كالطين فإنه إذا صدمه شيء لأن معه وكذا لو انفصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت (قوله المشتمل) أي المحتوى على بعض الحروف جمع حرف وهو الصوت المعتقد عليه. قطع أي مخرج من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والحناء والشفقان أو مقبر وهو الجوف فالخرف صيرت خاص واشتمال مطلق الصوت عليه من اشتغال العالم على الخاص فلا يعترض عليه بنحو وأوا عطف مما هو على حرف واحد فإنه صوت وكيف يشتمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتمل والمشتغل عليه والشيء لا يشتمل على نفسه وقد علمت الجواب وإن المراد أن الصوت المطلق يشتمل على وأوا عطف مثلاً وهو الصوت مقيد بالاعتقاد على مخرج (قوله الهجائية) نسبة إلى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر أسماء تلك الحروف فإذا عدت الحروف مفوطة بانفسها لم يكن ذلك تهجياً وأخرج بالهجائية حروف المعاني كمن وعلى (قوله التي وأوا الف) هو على حذف مضاف في الأول أي أول أمماها الف أو في الثاني أي أولها مسمى الف وعكنا قوله وآخرها الياء والمراد أولها وآخرها ما ذكر في الذكر عادة وقال بعضهم أولها وآخرها أي شرعا (قوله المركب) أي حقيقة أو حكماً فالأول كقام زيد والثاني كزيد في جواب من قال من الحائى (قوله فصاعداً) حال حذف عامله أي قد ذهب المركب صاعداً عن كلمتين يعني ما تركب من كلمتين أو أكثر (قوله المنقيد) نعت للمركب ولم يجعل صفة ثانية للفظ لأنه إذا اجتمع فعول في حد كان كل فصل منها قيداً فيما قبله لكونه أعم منه وهو لغة المنقيد مطلقاً واصطلاحاً المنقيد بسبب الاستناد ولم يقيد به. أمم بذلك القيد أعني بسبب الاستناد كما زاده الشارح لعله أنشأه على الموقف لجواز التعريف بالأعم (قوله سكوت المتكلم) وقيل سكوت السامع وقيل هما وإنما اقتصر الشارح على الأول لأنه المختار إذا سكوت ياسب المتكلم دون السامع وحده وأشار كالأول لأنه ليس متكلماً حتى يقال بحسن سكوته وإن كانت الأقوال متلازمة كما هو ظاهر (قوله عليها) فيه حذف أي على الكلام المنقيد لها (قوله بحيث الخ) أي بشرط أن لا يصير الخ فالحثية للتقيد (قوله منتظر الشيء آخر) أي انتظاراً تاماً بعد فهم المعنى فالمشروط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنى كانتظار المستند بعد الاستداليه أو بالعكس فخرج الانتظار الناقص كانتظار المفعول والحال فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار قبل فهم المعنى لأنه واقع ولا بد (قوله لشيء آخر) أي للفظ آخر غير ما سمعته (قوله بالوضع) متعلق بالمنقيد فهو قيد له والحاصل أنه يشترط في الإفادة أن تكون بياضين الأول ذكره الشارح بقوله بالاستناد والثاني ذكره المتن بقوله بالوضع أي النوعي لا الشخصي فإن المركبات حقائيق ومجازات والمفردات المجازات وضعها نوعي لا شخصي بخلاف المفردات الحقيقية (قوله العربي) خرج العجمي كما سبب ذكره الشارح (قوله وهو جعل اللفظ الخ) أي الوضع بقطع النظر عن صفته أعني العربي فالضمير راجع للوصف بدون صفته والمراد الوضع من حيث اعتبار الالفاظ فيه بدليل قوله جعل اللفظ الخ والافتراض أنه أعم مما هنا لأنه وضع شيء بأزاء شيء آخر بحيث إذا فهم الشيء الأول فهم الشيء الثاني فكلامه فيه إطلاق من جهة أن هذا التعريف أعني قوله جعل اللفظ الخ يشمل وضع غير اللغة العربية وفيه تقييد من جهة أن المراد خصوص وضع الالفاظ (قوله كما قال بعضهم) راجع لتفسير الوضع بالعربي لا لقوله وهو جعل اللفظ الخ والكاف لتشبيهه ما قاله الشارح من تفسير الوضع

أي الصوت المشتمل
على بعض الحروف
الهجائية التي أولها
الف وآخرها الياء
(المركب) ما تركب
من كلمتين فصاعداً
(المنقيد) بالاستناد
فائدة بحسن سكوت
المتكلم عليها بحيث
لا يبصر السامع منتظراً
لشيء آخر (بالوضع)
العربي وهو جعل
اللفظ دليلاً على المعنى
بأن يكون من الأوضاع
العربية كما قال بعضهم
وقال جمهور الشارحين
المراد بالوضع

هنا قصد وهو أن يقصد المتكلم افادة السامع وهذا الخلاف له التفات الى الخلاف في ان دلالة الكلام هل هي وضعية ام عقلية والاصح الثاني فان من عرف مسمى زيد مثلاً وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهذا الحد لجاعة منهم الجزولي وحاصله يرجع الى اعتبار أمور أربعة اللفظ والتركيب والافادة (٩) والوضع مثال اجتماعها زيد قائم

فيصدق على زيد قائم أنه لفظ لانه صوت مشتمل على الزاي والياء والذال والقاف والالف والهمزة والميم وهي بعض حروف ألف باتاناً الى آخرها ويصدق على زيد قائم أنه مركب لانه مركب من كلمتين الاولى زيد والثانية قائم ويصدق على زيد قائم أنه مفيد لانه أفادة لم تكن عند السامع لكون السامع كان يحل قيام زيد ويصدق على زيد قائم أنه مقصود لان المتكلم قصد بهذا اللفظ افادة المخاطب فيخرج بقوله اللفظ لاشارة والنصب والعقد وتسمى الدوال الاربعة ونحوها ويخرج بقوله المركب المفردات كزيد وعمرو والاعداد المسرودة نحو واحد اثنان الى آخرها وقبل الحاجة الى ذكر التركيب للاستغناء عنه بالمفيد اذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الامر كما يخرج بقوله

بالعربي بماقاله بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد المشبه والمشبه به لحصول المغايرة بينهم بالقائل وهذا كاف (قوله هنا) أى في حد الكلام (قوله افادة السامع) أى المخاطب أى افهامه معنى من اللفظ بحسن سكوت المتكلم عليه ففعل افادة محذوف وهو معنى الخ (قوله التفات) أى له ابتناء على الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع العربي أو عقلية فيكون المراد به القصد هذا والقائل أن يقول لانسلم ابتناء تفسير الوضع بالقصد على القول بان دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد في الكلام على القول بان دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى (قوله هل هي الخ) هل هنا بمعنى الهمزة أى أهى وضعية فلا يعترض على الشارح بان هل لا يؤتى لها بمعاول وهو قد أتى بها في قوله أم عقلية فلا يقال هل زيد أم عمرو اذا جعلت هل بمعنى الهمزة أوجعلت أم منقطعة (قوله والاصح الثاني) هذا خلاف المختار والمختار ان الكلام موضوع بالوضع النوعى فدلالته وضعية أما على انه موضوع بالوضع الشخصى فهى عقلية جزماً (قوله مثلاً) مقول محذوف أى أمثل زيد مثلاً لفظه عمرو وبكر وخالد (قوله قائم) أى مثلاً كراقد وقاعد الخ ومسمى زيد الذات الشخصية ومسمى قائم ذات اتصفت بالقيام فاذا عرف كل واحد منهما على انفراده وسمع الخ (قوله باعرابه المخصوص) متعلق بحال محذوف من مفعول سمع وهو زيد قائم أى وسمع لفظ زيد قائم معرباً باعرابه المخصوص (قوله فهم بالضرورة) أى عقل بمجرد نظر العقل من غير احتياج الى نظر وفكر ومعرفة وضع بل بمجرد السماع (قوله معنى هذا الكلام) وهو نسبة القيام الى زيد المراد فهمه ان لم يكن مفيداً وماله قبل ففي كلام الشارح قيد محذوف ثم ان قوله بالضرورة أى من غير احتياج الى معرفة وضع مبنى على الاصح عنده الذى هو ضعيف عند غيره كما تقدم فعلى الراجح يتوقف الفهم على الوضع (قوله وهذا الحد) أى تعريف الكلام بما ذكره المتن (قوله الى اعتبار أمور أربعة) زاد ابن مالك فى التسهيل خامساً وثولاً انه حيث قال الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته لاخراج صلة الموصول وجلة الشرط فقط وجلة الخبر وحده ورد بان هذا القيد يغنى عنه قيد الافادة لان ما ذكر لا يفيد الا فى حال اعتبار مضموما الى غيره (قوله مثال اجتماعها زيد قائم) مبتدأ وخبر أى مثال اجتماعها هذا اللفظ وهذا الجمل غير صحيح لان المراد من الاجتماع وجود جميعها وهذا الاجتماع غير لفظ زيد قائم ويحجب عنه بانه على حذف فى الاول أى مثال ذى اجتماعها أى الكلام الذى اجتمعت فيه أوفى الثاني أى مثال اجتماعها فى زيد قائم (قوله فيصدق الخ) المراد بالصدق هنا الاخبار أى يخبر عنه بانه لفظ الخ لان الصدق فى المفردات معناه الجمل أى الاخبار وفى الجمل معناه عدم التناقض (قوله على الزاي الخ) أى مسماه (قوله الى آخرها) متعلق بمحذوف أى واته فى العدد الى آخرها (قوله من كلمتين) أى ملفوظتين فلا يرد أن فى قائم ضميراً ستراً (قوله لم تكن عند السامع) مبنى على خلاف الراجح من اشتراط تجدد الفائدة (قوله ويصدق على زيد قائم أنه مقصود) أى كما يصدق عليه أنه وضع عربى وانما اقتصر على ما ذكر لان مذهبه ترجيح اعتبار القصد وهو ضعيف كما تقدم (قوله المسرودة) أى الخالية عن الاسناد بخلاف الاعداد المركبة مثل هذا واحد هذان اثنان فانه كلام (قوله والمعلوم للمخاطب) قد عرفت ضعفه فالراجع دخوله فى الكلام النحوى (قوله والمجول علماً) أى والاسناد المجعول علماً اما قيده بجهله علماً لانه اذا لم يكن علماً كن كلاماً (قوله ونحو ذلك) لا طائل تحته فالاولى حذفه (قوله والمفيد

(٢ - ابو النجاء) المفيد غير المفيد كالركب الاضافى كعبادته والمزجى كعبلك والتفصيل كالحيوان الناطق والاسنادى المتوقف على غيره نحو ان قام زيد بالمعلوم للمخاطب نحو لسماء فوقنا والمجول علماً بقرى نحره ونحو ذلك ويخرج بقوله بالوضع على التفسير الاول ما ليس بعربى كالانجمى والمفيد

بالعقل كفاة حياة المتكلم من وراء جدار ويخرج على التفسير الثاني كلام النائم ومن زوال عقله ومن جرى على لسانه ما لا يقصده ومحاكاة بعض الطيور وما أشبه ذلك وما كان كل مركب لا بد له من أجزاء يتركب منها احتاج إلى ذكر أجزاء الكلام معبرا عنها بالاقسام مجازا كفاعله الزجاجي في جله فقال (وأقسامه) أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها (ثلاثة) لارباع لها بالاجتماع والتفت

بالعقل كفاة) أي المفيد بواسطة العقل فقط كذا أفادة حياة الخ أي كلام ذي أدلة حياة الخ أو المراد وأفادة المفيد بالعقل كفاة الخ فلا بد من حذف المضاف من الأول أو من الثاني ليصح التمثيل ثم إن إضافة أفادة إلى حياة من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أي أفادة اللفظ المسموع حياة المتكلم به الغير المشاهد ولذا قال من وراء جدار أي ونحوه من كل سائر فهو من ذكر الخاص وإرادة العام والمراد أن هذا لا يسمى كلاما بالنسبة إلى هذه الأفادة أي أفادة حياة المتكلم وإن سمي كلاما بالنسبة إلى أفادة المعنى الذي طريقه الوضع وإنما قلنا بواسطة العقل فقط لاجل قوله من وراء جدار والافلو كان المتكلم مشاهدا لم تكن أفادة حياته بالعقل فقط بل به وبالبصر (قوله ويخرج على التفسير الثاني الخ) تقدم ضعفه (قوله على لسانه) أي منه (قوله ومحاكاة بعض الطيور) يحتمل أنه من إضافة المصدر لفاعله أي محاكاة بعض الطيور والالفاظ التي علمها الغير لها كما لو علم الإنسان طيرا أن يقول عند الصباح قد أقبل النهار ثم سمعته يقول ذلك فأنك تعلم أن النهار قد أقبل وليس بكلام لأنه لم يقصد الأفادة وإنما نطق به الطائر على عادته هكذا قال بعضهم ويحتمل أنه من إضافة المصدر لمفعوله أي محاكاة الإنسان بعض الطيور الذي ينطق بما يفيد قاصدا تشبيهه به وبه قال بعضهم أيضا (قوله وما أشبه ذلك) أي أشبه ما تقدم من كلام النائم وما معه أي وما أشبه ذلك من كل ما ليس مقصودا في نفسه كجملة الصلة (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام المتن وقوله لا بد له أي لا فرار له من أجزاء أي اثنين فأكثر فأراد بالجمع ما فوق الواحد فلا بد أن بعض المركبات قد يتركب من جزأين فقط كالكلام الذي نحن فيه (قوله احتاج) جواب لما إن كانت حرفا وعاملا إن كانت ظرفا بمعنى حين أو إذا على الخلاف (قوله معبرا) حال من فاعل احتاج وقوله عنها أي عن الأجزاء وقوله مجازا حال من الأقسام أي حال كون الأقسام متجاوزا بها عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات ومعنى ذلك أن اثنين عبر عن الأجزاء بالأقسام التي معناها الحقيقي الجزئيات لا الأجزاء على سبيل المجاز حيث قال وأقسامه ولم يقل وأجزاؤه وذلك المجاز مجاز بالاستعارة المصروفة وأجزاؤها أن يقول شبهت الأجزاء بالأقسام بجامع الاندراج فإن الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ الدال على المشبه وهو لفظ الأقسام واستعمل في المشبه وهو الأجزاء (قوله فقال) عطف على معبرتا ويلها بفعل أي عبر فقال قال في الخلاصة

واعطف على اسم شبه فعل فعلا • وعكسا استعمل مجده مهلا

(قوله أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها) أي جعلتها لا من جميعها كلها أشار بهذا إلى دفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء وهو أن يقال إن أجزاء الشيء لا يوجد بدونها والكلام يوجد بدونه الفعل والحرف كما سيأتي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء وحاصل الجواب أن هذا السؤال لا يرد إلا لو أريد بالأجزاء الأجزاء الحقيقية ونحن لا نسلم ذلك بل المراد الأجزاء العرفية أي التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له ألا ترى أنه يعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل أجزاء من يدهم لا مع ذلك لا يقال بانعدام يدهم بانعدام هذه الأجزاء فعلى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من جملتها وهو يصدق بتركيبه من كلها نحو هل زيد قائم ومن اثنين منها نحو ضرب زيد ومن واحد نحو زيد قائم وتلخص من ذلك أن هذا التقسيم أي تقسيم الكلام إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكل إلى أجزائه أي أجزائه العرفية لوجود ضابطه وهو عدم صحة الأخبار بالتقسيم عن كل واحد من الثلاثة فلا يصح أن يقال الاسم كلام الخ لما بينهما من المغايرة فإن الاسم يشترط فيه الأفراد والكلام يشترط فيه التركيب وتنافي الوازم يقتضي تنافي اللزوم وذلك كله بناء على أن الضمير في وأقسامه يرجع إلى الكلام وهو الظاهر ويصح أن يرجع إلى اللفظ لا بقيد المركب وما بعده ويراد باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم الكل إلى جزئياته لوجود ضابطه حينئذ فهو صحة الأخبار

المقسم عن كل من الثلاثة فيصح أن يقال الاسم كلمة والفعل كلمة الخ تكون الأقسام مستعملة في معناها الحقيقي وهو الجزئيات ولا حاجة للتجاوز الذي ذكره الشارح ولا يرد السؤال المتقدم الذي أشار الشارح إلى جوابه بقوله من جهة تركيبه من مجموعها الخ كما هو ظاهر لأن ذلك مبنى على أن الضمير راجع للكلام هذا إيضاح مراد الشارح وما في الحاشية (قوله لمن زاد) أي لزيادة من زاد الخ فهو على حذف مضاف وعدم الالتفات إلى هذا القول وإبطاله من وجهين الأول أنه بعد انعقاد الإجماع على أنه لا رابع وخرق الإجماع بمنع بناء على أن إجماع النحاة في الأمور اللغوية معتبر بتعين اتباعه وبمنع خرقه ووقع لبعض العلماء رد فيه والثاني أن ملزاه داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة (قوله خالفة) بكسر اللام من اختلاف أي سماء خليفة لآمن الخالفة (قوله وعنى بذلك) أي أراد بذلك الرابع اسم الفعل أي أي اسم فعل من الأفعال فاسم الفعل في كلام الشارح مفرد مضاف فيسم سائر أسماء الأفعال وإن كان الذي مثل له اسم فعل الأمر لأن المثال لا يخصص (قوله فآله خلف عن أسكت) أي خليفة عن لفظه في إفادة ما يفيد الفعل وفي هذا بيان لوجه التسمية بخالفة وهذا مبنى على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل واختار عند المحققين أنه وضع للدلالة على المعنى المصدرى وهو السكوت في صفة ثم استعمل في معنى الفعل مجازا (قوله اسم) أي وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصح الإخبار بالواحد عن الثلاثة أو التقدير أولها اسم الخ وهذا بالنظر لما أعر به الشارح من تقدير المبتدأ أعنى قوله وهذه الثلاثة ما يقطع النظر عنه وإبقاء كلام المتن على حاله فاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل (قوله وهو ثلاثة أقسام) تقسيم إلى هذه الثلاثة ليس كل ما صنع في الفعل والحرف من تقسيم كل ثلاثة أقسام والأقسام قسمان فقط لأن المبهم من المظهر (قوله نحو هذا) أي والذي وليس المبهم غير اسم الإشارة والموصول (قوله جاء) أي وضع لمعنى وفي ذلك وصف الشيء بوصف ناقله لأن المجيء لا يتصف بالحرف بل ناقله أي واضعه (قوله لمعنى) أصله معنى تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا وجملة قوله جاء لمعنى في محل نصب حال من حرف لأنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها فقط وهذا هو الظاهر (قوله نحو هل) أي فتدخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم نحو هل زيد قائم ومحل كونها مشتركة أن لا يكون الفعل في حيزه فإن كان في حيزه فاعل اختصت به ومن ثم ذكرنا في باب الاشتغال أن نحو هل زيد قائم فاعل فعل محذوف يفسره المدكور وفي نحو هل زيد أرايته مفعول فعل محذوف يفسره المدكور والتقدير من رأيت زيد أرايته (قوله إذا كانت أجزاء كلمة الخ) اعلم أن حروف التهجى من زيد مثلاً إنما هي زى واما زى ويا ووال فهذه أسماء تلك الحروف وأن حروف التهجى المدكورة لا معنى لها مطلقا سواء كانت أجزاء كلمة كالشال المتقدم أولا كتبت الخ وحينئذ لا يصح تقييد الشارح لها في الاحتراز بما إذا كانت أجزاء كلمة لاقتضائه أنها إذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع أنه ليس كذلك وأيضا الذي احتراز عنه بذلك القيد ليس منها بل هو أسماء وهي مسمياتها ويجب أن الشارح بأنه أراد حروف التهجى الحقيقية وهي المسميات والمجازية وهي الأسماء من إطلاق اسم المدلول على الدال في الثاني فالتقييد بقوله إذا كانت أجزاء كلمة بالنظر للحقيقة وما خرج بذلك القيد منظوفه للمجازية فلا اعتراض مبنى على أن المراد الحقيقية والحاصل أن الحروف على ثلاثة أقسام الأول حروف المعاني كمن وعن وهي قسم الأسماء والأفعال في قوله وحرف جاء لمعنى الثاني حروف التهجى وهي مسميات ألف باء الخ وتسمى حروف المباني الثالث أسماء مسميات الحروف وهي أسماء حقيقة لقبها على علامات الأسماء كاذكره الشارح ولا يطلق عليها حروف التهجى ولا مجازا من إطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه هي التي أطلق عليها الشارح حروف التهجى فساغ له الاحتراز عنها بقوله إذا كانت أجزاء كلمة كما تقدم وحينئذ فلا احتراز بقوله جاء لمعنى من حروف التهجى الحقيقية

لمن زاد رابعا وسماه
خالفة وعنى بذلك اسم
الفعل نحو صفة
خلف عن أسكت وهذه
الثلاثة (اسم) وهو
ثلاثة أقسام مضمرة نحو
أنا ومظهر كزيد ومبهم
نحو هذا (رفعل)
وهو ثلاثة أقسام أيضا
ماض كضرب ومضارع
كيضرب وأمر
كاضرب (وحرف جاء
لمعنى) وهو على ثلاثة
أقسام أيضا حرف
مشارك بين الأسماء
والأفعال نحو هل وبل
وحرف مختص بالأسماء
نحو فى وحرف مختص
بالأفعال نحو لو واحترز
بقوله جاء لمعنى من
حروف التهجى إذا
كانت أجزاء كلمة

وهي المسميات التي يتركب منها الكلمات أوالجهازية وهي أسماء تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لأنها داخلة في أول الثلاثة وهو الاسم هذا إيضاح ما في الحاشية (قوله كزاي زيد الخ) لا بد من تقدير مضاف أي كمسميات الخ لان غرضه التمثيل للحروف التي هي المسميات وهو انما مثل باسمها (قوله لا مطلقا) أي لم يحتجز من حروف التهجوي المطلقا سواء كانت أجزاء كلمة وهي الحقيقية أم لا وهي المجازية (قوله اذا لم تكن كذلك) أي أجزاء كلمة (قوله اسم جه) أي اسم مسماه جه (قوله كتبت جها وهذه الجيم أحسن من جميعك) فالدليل على أنها أسماء دخول التنوين في الاول وأل على الثاني ومن والاضافة على الثالث (قوله وكذا الباقي) أي باقي الحروف نحو كتبت دالا وهذه الدال أحسن من ذلك (قوله واذا أردت الخ) أشار به إلى أن قول المصنف فالاسم الخ جواب شرط مقدر وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة لأنها تصح عن الشرط المقدر فهي رابطة للشرط المقدر بالجزء الظاهر (قوله فالاسم) أي افراده والمراد بعضها لا كلها اذ من الاسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كزوال ودراك وليس المراد حقيقته وما هيته لصدقها بفرد واحد (قوله المتقدم) فيه إشارة إلى ان الالف واللام للعهد الذي ذكرى لتقدم مصحوبها ذكرى في قوله اسم والقاعدة أن النكرة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى وبذلك ظهر حكمه تجريد الثلاثة من أل في قوله وأقسامه اسم وفعل وحرف وتحليلها بها في قوله فالاسم الخ (قوله بالخفض) عبارة كوفية والجر عبارة بصرية والخفض خاص بالاسماء وهو موقبل للجزم في الافعال وانما اختص الخفض بالاسم حتى صح جعله علامة لان كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يجزى الا هو فان قيل كان ينبغي حينئذ التعريف بتطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض فالجواب ان الاخبار عنه علامة خفية اذا الاخبار عنه لا يدركه المبتدى بخلاف الخفض ثم اعلم أن الاسم في اللغة كل ما أبان عن مسماه فيصدق به وبالفعل وبالحرف اذ الغالب ان المعنى للتعوي أعم من الاصطلاح وفي الاصطلاح كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعا فقولنا كلمة يشمل كل كلمة لانه بمنزلة الجنس وقولنا دلت على معنى في نفسها أي بلا واسطة يخرج الحرف اذ دلالة على معنى في غيره وقولنا لم تقترن بزمان وضعا يخرج الفعل اذ لا بد من اقتراه باحد الأزمنة الثلاثة وقولنا وضعا قيد في القيد مدخل لما عرضت دلالة على الزمان من الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ومخرج لما استلخ عن الدلالة على الزمان من الافعال كسمي وليس (قوله والخفض) أي لفظه لاجل صحة الاخبار عنه بقوله عبارة وليست أل للعهد لانه لم يرد مفهومه والمراد بالعبارة المعبر به (قوله عن الكسرة الخ) فيه قصور ودور أما القصور فلا قصار على الكسرة فلم يشمل الياء والفتحة الثابتين عنها وأما الدور فلا خذ العرف في التعريف ويحجب عن الاول انه اقتصر على الكسرة لانها الاصل وعن الثاني بانه تعريف لفظي فالمخاطب به من علم الكسرة التي تحدث بنحو الجرو ولا يعلم أنها تسمى خفضا المقصود به بيان اللفظ والتسمية ثم ان تعريف الخفض بهذا التعريف انما هو تعريف للفظ الخفض كما يرشد اليه تقدير المضاف لمقدم لصحة الاخبار عنه بقوله عبارة والتعريف بانست للالفاظ وانما هي للعاني فكان الاولى للشارح أن يقول في تعريفه على أن الاعراب لفظي وهو نفس الكسرة ومثاب عنها أو يقول على أن الاعراب معنوي وهو تغيير مخصوص علامته الكسرة ومثاب عنها هذا إيضاح ما في الحاشية (قوله عند دخول عامل الخفض) المراد بعامل الخفض الحرف والاسم ولانك لهما على الاصح ومقابله أن الجر قد يكون بالتبعية وقد يكون بالمجاورة وسيأتي ما في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله ويعرف ذلك) أي كونه اسما (قوله والتنوين) الواو بمعنى أرا التي مع الخلو يعني أن الاسم لا يتخلو عن أحدهما وقد يجتمعان لا بمعنى مع لانها تشرع باشتراط اجتماعهما (قوله وهو) أي اصطلاحا وأما لغة فهو مصدر نونت أي أدخلت نونا فاطلاقه عليه مجاز من اطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح (قوله ساكنة) أي أصله فلا يرد تحريكها معارض نحو محظورا انظر (قوله تتبع آخر

كزاي زيد وباءه وداله
لا مطلقا لان حروف
التهجوي اذا لم تكن
كذلك كانت أسماء
لمعان لغير مثلا اسم جه
والدليل على أنها اسم
قبولها العلامات الاسم
نحو كتبت جها وهذه
الجيم أحسن من
جميعك وكذا الباقي
واذا أردت معرفة كل
من الاسم والفعل
والحرف (فالاسم)
المتقدم في التقسيم
(عرف) من قسميه
الفعل والحرف
(بالخفض) في آخره
والخفض عبارة عن
الكسرة التي تحدث
عند دخول عامل
الخفض ككسرة الدال
من زيد في نحو قولك
مررت بزيد فزيد اسم
ويعرف ذلك بكسر
آخره (والتنوين) وهو
نون ساكنة تتبع آخر

(اسم) في دور لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين لكونه علامة له وتوقف معرفة التنوين على معرفة الاسم لكونه مأخوذاً في تعريفه وقد يقال الجهة مذمومة لانه قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات فلا توقف معرفته أى الاسم على معرفته ثم المراد بالآخر الآخر حقيقة كدال زيد أو حكما كدال يدو بإضافة آخر الى الاسم خرج نون التوكيد في نحو لنسفع الان في آخر الفعل ولهذا لم يحتاج الى زيادة قول بعضهم في التعريف لغير توكيد (قوله وتنفارقه في الخط) أى في غالب الاحوال وهو الرفع والجر فلا يرد أنه يرسم ألفا في حالة النصب (قوله استغناء عنها الخ) علة لقوله تنفارقه في الخط أى للاستغناء عنها بالشكلة المكررة فهو من اضافة الصفة للموصوف والمكرر هو الشكلة الثانية أما الاولى فهى لبيان الاعراب واعتراض هذا التعليل بان الكلمة قد لا تشكّل فالاولى قول الرضى وانما لم يرسم للتنوين بدل لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جر أو رفعاً (قوله نحوز يد ورجل وصه ومسلمات) أشار بتعداد الامثلة الى أقسام التنوين الخاصة بالاسم وهى أربعة الاول تنوين التمكن ويقال له تنوين التمكن وتنوين الامكنية وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل وقبل ان تنوين رجل تنوين تنكير وردبانه معرب وتنوين التنكير كما سيأتى لا يدخل الاعلى المبنيات انثنى تنوين التنكير من اضافة لدال للمول وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فافان نون منها كان نكرة ومالم ينون كان معرفة فهو بدل على ان مالحقه أريد به غير معين ويقع صاعا في باب اسم الفعل كصه ومه وإيه وقيا سافى العلم تحتوم بويه كسيبويه وعمر بويه ونفطويه تقول سيبيويه بلاتنوين لذا أردت شخصا معينا اسمه سيبيويه وإيه بكسر الهمزة بلاتنوين اذا استردت مخاطبك من حديث معين فاذا أردت شخصا اسمه سيبيويه وأردت استزادة من حديث ما أى أى حديث كان نوتها سيبيويه بلاتنوين معرفة بالعامية وإيه كذلك معرفة من قبيل المعرف بالعهدية وهو مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر أى مدلوله وهو الحدث وهو الصحيح كما تقدم وأما على القول بان مدلوله الفعل فلا لأن جميع الافعال نكرات كذا في الحاشية ، قوله لان جميع الافعال نكرات كذا في التصريح أيضا واعترضه بحشية الوردانى بانه اسم لفظ الفعل لا معناه الذى هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسما لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له أى غير شخصي وانما كان عاما لشخصيا لان اللفظ لا يتعدد بتعدد المتلفظ والتعدد بتعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية اه من الحفنى على الاشمونى قال في الحاشية وفي كلام بعضهم وانه اذا قدر أى اسم الفعل معرفة جعل عاما لمعقولية الفعل الذى هو بمعناه كما في أسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذى يتعدد بتعدد لفظه فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس فصيح ذلك وان كان مدلوله فعلا اه قوله لمعقولية الفعل الخ أى للفعل من حيث حصوله في العقل من غير اعتبار التالفظ به وغرضه بهذه العبارة صحة جعل اسم الفعل معرفة فنكرة على القول بان مدلوله لفظ الفعل الثالث تنوين المتناقلة وهو اللاحق لنحو مسلمات اجمع من بالف وتاء من يدين سمي بذلك لانهم جعلوا في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فان الالف والتاء في جمع المؤنث علامة لجمع كالواو والياء في جمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة لدفع توهم اضافة أو افراد فزيد التنوين لذلك حتى لا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ لو لم يزد التنوين للزم أن في الفرع زيادة بخلاف الاصل والفرع وهو جمع المذكر السالم لكونه معربا بالحروف والاصل هو جمع المؤنث السالم لكونه معربا بالحركات لان الاصل في الاعراب الحركات والحروف نواب عنها كما سيأتى الرابع تنوين العوض وهو ثلاثة أقسام الاول عوض عن جملة أو جل وهو اللاحق لاذعوضا عما اضاف اليه في نحو يومئذ وحينئذ والاصل يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا اخذت الجملة وجرى التنوين عوضا عنها اختصارا

الاسم في اللفظ وتنفارقه
في الخط استغناء
عنها بتكرار الشكلة
عند الضبط بالقلم نحو
زيد ورجل وصه
ومسلمات وحينئذ
فهذه أسماء لوجود
التنوين في آخرها

فالتقى ساكنان اذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين والاضافة في ذلك من اضافة
الاعم الذي هو يوم أو حين للاخص الذي هو وقت اذ كان كذا وكذا الثاني عوض عن كلمة وهو تنوين
كل في نحو قوله تعالى كل يعمل على شاكلته أي كل انسان وتنوين بعض في نحو قوله تعالى فضلنا بعض
النبيين على بعض أي على بعضهم الثالث عوض عن حرف وهو اللاحق للجموع المعتلة الآتية على وزن
فواعل نحو جوار وغواش وقواض في حالتها الرفع والجذب بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف وهو
المختار لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها فاصله جوارى بالضم
أو بالكسر والتنوين استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء خذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم
وجد صيغة منتهى الجموع الاقصى تقديرا لان المخذوف لعله كالثابت ولهذا لم يجر الاعراب على الراء خذف
تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزال الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى
بكونه فرعا فوضوا التنوين من الياء لانه قطع طائفة رجوعها وذهب بعضهم الى أن منع الصرف مقدم
على الاعلال قال كاشف الغطاء لغة من أثبت الياء حال الجر مفتوحة فأصل جوار جوارى بل تنوين استثقلت
الضمة على الياء خذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة
الجر وانما كانت الفتحة في حالة الجر ثقبية لئلا يتها عن ثقل وهو الكسرة فعلى هذا يكون التنوين عوضا
عن حركة وهي الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة لاعتبار حرف وبذلك صرح المبرد والزجاجي وقيل هو
عليه أيضا عوض عن حرف بان يقال استثقلت الضمة على الياء ثم وجد في آخره من بد نقل لكونه ياء مكسورا
ما قبلها وقد اعل مع ال والاضافة في الرفع والجر بتقدير اعرابه استثقالا فاذا اخلا من ال والاضافة فطرق
اليه التغيير وأمكن فيه التعميض تخفيف بحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلا
بالصيغة (قوله ودخول الالف واللام) الاولى ودخول ال ليكون جاريا على القاعدة من أن الكلمة
التي على حرفين ينطق بلفظها وظاهره أن كل اسم تدخل عليه الالف واللام فيرد عليه الاعلام وأسماء
الاشارة والضمائر ويحجب بأن المراد الاسم الصالح للالف واللام يعرف بصحة دخول الالف واللام عليه
وبأن هذه علامات فلا يضر انفكاكها ثم لا فرق في ال بين المعرفة والزائدة والموصولة كالضارب ومثلها أم
في لغة جبر ولا يرد دخول ال الموصولة على المضارع في قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * لانه
شاذ على الراجح نعم تستثنى الاستفهامية في قولهم آل فعلت بمعنى هل فعلت (قوله في أوله) تفسير لعليه أو
بدل منه (قوله ودخول حروف الخفض) نبيه باعادة المضاف الذي هو لفظ دخول على أن حروف الخفض
معطوفة على الالف واللام (قوله في أوله) أي على أوله سواء كان اسما صريحا نحو من الرسول أو مؤولا نحو

(ودخول الالف واللام)
عليه في أوله نحو الرجل
والغلام فالرجل والغلام
اسمان لدخول الالف
واللام عليهما في أولهما
(و) دخول (حروف
الخفض) عليه في أوله
أيضا نحو من الرسول
فالرسول اسم لدخول
حرف الخفض عليه في
أوله وهو من وحاصل
ما ذكره من علامات
الاسم أربع اثنتان
تدخلان الاسم في آخره
وهما الخفض والتنوين
واثنتان تدخلان عليه
في أوله وهما الالف
واللام وحروف الخفض
وهكس الترتيب
الطبيعي لطول الكلام
على حروف الخفض
وعطف العلامات بالواو
المقبدة لطاق الجمع
اشعارا بأن بعضها قد
يجامع بعضها في الجملة
كالخفض مع التنوين
أو مع الالف واللام وقد
لا يجامع كالالف واللام
مع التنوين

عجبت من أن تقوم وسواء كان مدخولها الذي هو الاسم مذكورا كاملا أو مقدرًا نحو
* والله ما لي بلي بنام صاحبه * لان مدخول حرف الجراميم تقديرا أي بلييل مقول فيه نام صاحبه (قوله
وعكس الترتيب الطبيعي) المراد بالترتيب الطبيعي هنا أن يتكامل أولا على ما يدخل في الاول وآخر على ما يدخل
في الآخر والمنصرفه الله تعالى خالف هذا فتكامل أولا على ما يدخل في الآخر وآخر على ما يدخل في الاول
وعند طول الكلام على حروف الخفض لان عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه كما ذكره الشارح ويكون
المراد بالترتيب الطبيعي ما تقدم سقط ما يقال ان الترتيب الطبيعي هو أن يكون وجود الثاني متوقفا على وجود
الاول ويكون الاول علة للثاني كتوقف الابن على الاب وما هنا ليس كذلك (قوله عطف العلامات) فيه
تغليب فانه لم يعط كل العلامات ضرورة ان الاولى ليست معطوفة (قوله اشعارا) فيه انه لا اشعارا لعطف
بذلك نعم هو صادق بذلك (قوله وقد لا يجامع الخ) هذا يغني عنه قوله في الجملة وأتى به للايضاح (قوله كالالف
واللام مع التنوين) لانه يكون لا تكبير وهي تكون التعريف ولا يجتمعان في مادة واحدة انضادهما

وكذا التنوين مع الاضافة لانه يؤذن بالاتصال بهي تؤذن بالاتصال وما أحسن قول بعضهم
كأن تنوين وأنت اضافة * فأب ترائي لا تحل مكانها

(قوله ثم استطرد) عطف على متوهم أي قال ذلك ثم استطرد والاستطرد كراشي في غير محله المناسبة
لان محل حروف الخفض آخر الكتاب وانما ذكر هنا المناسبة أنها من خواص الاسم وفي كون ذلك
استطرد او قفة لانه لما ذكر أن الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الى بيانها فكأن قال يقول له
وما هي حروف الخفض فقال من الخ (قوله من) أي وما عطف عليها فسقط ما يقال انه أخبر بالمفرد الذي هو
من عن الجمع الذي هو حروف لانه مرجع هي ولا يقال ان من حرف وهو لا يقع مبتدأ ولا خبرا لان المراد
لنظها والحرف اذا أريد لفظه صار اسما فيصح الحكم عليه به (قوله الابتداء) أي زمانا كسرت من يوم
الجلس الى يوم الجمعة أو مكانا كسرت من البصرة الى الكوفة والمراد بالغاية في قولهم لا ابتداء الغاية المسافة
من اطلاق الجزء وارادة الكل (قوله ومن معانيها الانتهاء) أي انتهاء الغاية أي المسافة المخصوصة من زمان
أو مكان (قوله المجاوزة) هي انما بعد شي عن شيء واصطلاحا بعد شيء عن الجور وبها بواسطة إيجاد مصدر
الفعل المعدي بها أي الذي قبلها وتكون حقيقة في الاجسام كرميت السهم عن القوس ومجازا في المعاني نحو
أخنت العلم عن زيد (قوله رميت السهم عن القوس) أي باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي وهذا مثال
للمجازة الحقيقية والمعنى فيه صحيح مستقيم وتقدم مثال المجازية وهو أخنت العلم عن زيد والمعنى فيه غير
صحيح لان المعنى جاوزت العلم عن زيد أي باعدته عنه بواسطة الاخذ وهذا لا يصح وانما المعنى انه سبحانه
وتعالى خلق فيك علما بواسطة أخذك عنه كما خلق فيه العلم فكأن العلم الحاصل لك تجاوز منه اليك والمعنى
في رضى الله عنهم ان الرضا كأنما علمهم وقاض تجاوز عنهم كالماء اذا ملاما مكانه تجاوز منه الى غيره (قوله
الاستعلاء) أي العلو فالسبين والتأخر اثنان والمعنى ان من معانيها ان شيئا علا وتوق على الجور وبها حقيقة
كشال الشارح وهو صعدت بكسر العين كفرحت على الجبل أو مجازا نحو عليه دين (قوله الظرفية) هي
حلول شيء في شيء وهي حقيقة في الاجسام وضابطها أن يكون للظرف احتواء وللظرف تحيز كشال الشارح
ومجازية وضابطها أن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما مثال ما فقد فيه معا النجاة في الصدق ومثال
ما فقد فيه التحيز دون الاحتواء العلم في صدر زيد ومثال عكس زيد في البرية (قوله بضم الراء) أي وفتح
الباء مشددة أو مخففة وبهما قرئ قوله تعالى ربما يولد الذين كفروا (قوله ومن معانيها التقليل) أي على قلة
والتكثير على كثرة وقيل لم توضع لواحد منهم ما بل يستفاد أحدهما بالقرينة وعليه في التعبير بقوله ومن
معانيها نظر لاقضائه نسبة المعنى اليها وقد أشار للشعر وفيها مع شروطها بعضهم بقوله

خليلي للتكثير برب كثيرة * وجاءت لتقليل ولكنه يقل

وتصديرها شرط وتأخير عامل * وتكثير مجرور بها هكذا نقل

وزيد على هذه الشروط أن يكون عاملا فعلا ماضيا لانها في جواب ماض منفي اما ظاهرا ومقدرة كقولك رب
رجل كريم لقيته جوابا لمن قال ما لقيت رجلا كرميا أي لا تنكر لقاء الكرام بالمرءة فاني اقيمت منهم قليلا ولهذا
لا يجوز رب رجل أضربه وهي تعمل ظاهرة كمثل ومقدرة قال ابن مالك * وحذفت رب لجرت بعد بل *
الخ: باشرط تكثير مجرورها يعلم أنها لا تنجز الضمير وقد تنجزه قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا
أبدامفسرا بتمييز مطابق للمعنى المراد نحو رب رجلا رب امرأة رب رجلين رب امرأتين رب رجلا رب نساء ثم
انرب حرف شبه بالزائد وفرع عليه ابن هشام في المعنى أن محل مجرورها في نحو رب رجل عندى رفع
بالابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كافي
هذا لقيته موز يدضربته (قوله التبعية) اعلم ان باء التبعية تسمى باء النقل أيضا هي المعاقبة للهمزة في تصدير

* ثم استطرد قد كر
جاء من حروف الخفض
فقال (وهي) أي
حروف الخفض (من)
بكسر الميم ومن معانيها
الابتداء (والى) ومن
معانيها لا انتهاء ومثالها
سرت من البصرة الى
الكوفة فالبصرة
والكوفة اسمان لدخول
حرف الخفض عليهما
وهو من في الاول والى
في الثاني (وعن) ومن
معانيها المجاوزة نحو
رميت السهم عن
القوس فالقوس اسم
لدخول عن عليه
(وعلى) ومن معانيها
الاستعلاء نحو صعدت
على الجبل فالجبل اسم
لدخول على عليه (وفي)
ومن معانيها الظرفية
نحو الماء في الكوز
فالكوز اسم لدخول
في عليه (ورب) بضم
الراء ومن معانيها التقليل
نحو رب رجل كريم
لقيته فرب رجل اسم
لدخول رب عليه
(والباء) الموحدة ومن
معانيها التبعية نحو
مررت بلوادي فالوادي
اسم لدخول الباء عليه
(والكاف) ومن معانيها

الفاعل مفعولا والتعدي به هذا المعنى مختصة بالباء مثال ذلك ذهب بز بد بمعنى أذهبته أى صيرته ذاهبا
وأما التعدي بمعنى اتصال معنى الفعل للاسم فمشتركة بين حرف الجر التى ليست زائدة ولا شبهة بالزائد ولاولى
حل التعلية فى كلام الشارح على الاولى حتى تميز الباء بها عن سائر الحروف فلكن يعكس عليه المثال وهو قوله
مررت بالوادى فانه محتمل للتعدي العامة أعنى المشتركة بينها وبين حروف الجر فانه محتمل أن الباء فيه بمعنى
فى وأن تكون للاصاق وأن تكون للتعدي الخاصة أى صيرت الوادى يمرور به لكن المناقشة فى المثال
ليست من دأب المحصلين وكان الاولى للشارح أن يذكر بدل التعدي الاصاق لانه الاصل فى معانى الباء ولم
يذكر له سيبويه غيره وهو حقيقى نحو به داء أى التصق بهاء وحجازى نحو مررت بز بد أى التصق مرورى
بمكان يقرب منه فكأنه التصق به (قوله التشبيه) هو فى اللغة مصدر شبه الشيء بالشيء اذا جعله شبهه قال تعالى
ولكن شبه لهم أى الذى لهم شبهة على غير وفى الاصطلاح الحاق ناقص فى الشرف وفى الخسة بكامل فيهما واد
مثل الشارح لا الحاق ناقص فى الشرف بالكامل فيه بقوله زيد كالبدر ومثل الحاق الناقص فى الخسة
بالكامل فيها زيد كالجمل فان الجمل فى البلادة أكمل من زيد فيها (قوله ومن معانيها الملك) بكسر الميم واسكان
اللام رضا بطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلية على من يملك نحو المال للخليفة وتكون لشبه الملك ويعبر
عنه بالاختصاص وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلية على ما يملك نحو الباب للدار وتكون
للاستحقاق ذارفت بين معنى وذات نحو الجدنة (قوله للخليفة) بالفاء الذى يخلف غيره فعلة بمعنى فاعل
أوالذى استخلفه غيره فعلة بمعنى مفعول (قوله والسين) أى وفتح السين (قوله بمعنى العيين) أى الخلف
(قوله وحرف القسم من حروف الخفض) أشار به الى أن قول المتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من
وبمحتمل أن يكون مجرد اعطاف على الالف واللام أى ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخصة بعد
العام ونكتته اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف باقى حروف الخفض فانها اجارة ولا تدل على
القسم (قوله ثلاثة) أشار به الى أن الخبر يجمع الواو والباء والتاء فلا يقال أخبر بالقرء عم امرجعه الجمع
(قوله الواو والباء والتاء) وشروط الواو ثلاثة احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة
استعمالها فى القسم فهى أكثر استعمالا من أصلها أى الباء والثانى أن لا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال
والله أخبرنى كما يقال بالله أخبرنى والثالث أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك وهذه الشروط فى
التاء اثنتان فوق وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كقوله وحكى لا خفض ترى وترب الكعبة وهو شاذ وأما
الموحدة فلا يشترط فيها شئ من ذلك وقد جع بعضهم هذه الشروط وما حى فيه بقوله

فى ظاهر مع حذف فعل القسم * بالواو مع ترك السؤال أقسم
وهذه الشروط فى التاء وزد * تخصيصها بالله والباعم

اه وكان الاولى للصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصلتها كونها أعم الحروف لانه لا يشترط فيها شئ
الكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دوراتها على اللسنة وان كانت الباء أصلا لها (قوله وقد يجعل هاء) أى
تبدل التاء على ذلة هاء (قوله هاء الله) بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الالف وحذفها (قوله لله لا يؤخر
الاجل) بكسر اللام ونقل فتحها أى مع جميع المظهرات والاصل والله لا يؤخر الاجل ويؤخر صبح أن
يكون مبنيا للفاعل والاجل مفعول له والفاعل ضمير يعود الى الله ويصح أن يكون مبنيا للمفعول والاجل
نائب الفاعل وعلى كل الجملة جواب القسم لاحتلالها من الاعراب (قوله والفعل الخ) هو لغة الحدث الذى
يحدثه الفاعل من قيام وقعود وغير ذلك واصطلاحا كلمة دل على معنى فى نفسها واقتربت بزمان وضعاف كلمة
بمنزلة الجنس وخرج بقوله دل على معنى فى نفسها الحرف وخرج بقوله واقتربت بزمان الاسم وخرج بقوله
وضعا اسم الفاعل كضاربوا مفعول كضروب وخرج أيضا أسماء الافعال كهيبت فان اقترانها بزمان

التشبيه نحو زيد كالبر
قال صدر اسم لدخول
الكاف عليه (واللام)
ومن معانيها الملك نحو
المال للخليفة فالخليفة
اسم لدخول لدم عليه
(وحروف القسم) ففتح
القاف والسين المهملة
بمعنى العيين وحروف
القسم من حروف
الخفض ولكن سميت
حروف القسم لدخولها
على القسم به (وهى)
ثلاثة (الواو) وتختص
بالظاهر نحو والله
والعلور (واباء)
الموحدة وتدخل على
الظاهر نحو والله على
المضمر نحو لك فاعل
(والتاء) المثناة فوق
وتختص بلفظ الجلالة
غالباً نحو والله وأصلها
الواو وقد تجعل هاء
نحو هاء الله لأفعلن وقد
تخلفها اللام نحو لله لا
يؤخر الاجل (والفعل)

ليس بحسب الوضع لانها امام موضوعه للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كإذهب اليه بعضهم
واما لانها وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت غالبا في معنى الفعل كإذهب اليه آخرون ودخل نحو عسى
وليس ونعم وبئس مما هو فعل ويدل على الزمان في الاصل وعدم دلالة عليه عارض لكونه أشبه الحرف
في الجود وعدم التصرف فانسلك عن ذلك والمراد بالوضع ما يشمل التقدير لان لم يثبت في عسى وضعه
للمزمان لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهي تاء التأنيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجاله في نظم أخواته
فان قات هذا التعريف منتقض بما لا يتصور معه زمان نحو أراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان
اذ لا زمان مع الارادة والخلق قلنا يكتفي في ذلك توهم العقل للزمان (قوله بكسر الفاء) احتراز عن مفتوحها
فانه مصدر واما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب الاصطلاح والافهما في اللغة مصدران لفعل
يفعل (قوله بقد) أي بقبوله دخول فدا الحرفية عليه وهي المفهومة عند الاطلاق فتقييد الشارح لها
ليبين الواقع والافهمى المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه لان المراد يدفع الايراد اذ ادل عليه دلائل والدليل هنا
انصرف الاسم اليها عند الاطلاق (قوله وتدخل على الماضي) أي للتحقيق في غالب الاحوال نحو قد قام
زيد وقد أفلح المؤمنون وتقريب الحال نحو قد قامت الصلاة (قوله وعلى المضارع) أي للتقليل اما في
وقوع الفعل ولا يكون الا في غير كلام الله عز وجل نحو قد يقوم زيد وقد يصاق الكتب وقد يجود البخيل
واما في متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ويكون في القرآن نحو قد يعلم أنتم عليه أي من الاحوال
أي ما أنتم عليه أقل معلوما فقد أفادت في هذا المثال التحقيق والتقليل معا لكن الاول باعتبار الفعل
والثاني باعتبار متعلقه (قوله لانها بمعنى حسب) وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقدا الحرفية في لفظها
ولكثير من الحروف في وضعها (قوله نحو قد أفلح) بسكون الدال أي حسب زيد درهم فقد أفلح مبنية
على السكون في محل رفع وز بد مضان اليه ودرهم خبره وتستعمل معربة لاضافتها المانعة من تحتم البناء
فتقول قد زيد درهم برقم قد على الابتداء ودرهم على الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم وقد تكون اسم
فعل بمعنى يكتفي فرفع الفاعل ونصب المتعول تقول قد زيد درهم أي يكتفيه درهم وبوصف الاضافة
بالممانعة من تحتم البناء يدفع الاعتراض بانها كيف تنبى مع أنها مضافة والاضافة من خواص الاسماء فيضعف
شبهها بالحرف وحاصل الجواب أن الاضافة لا تمنع جواز البناء بل وجوبه فيجوز معها البناء والاعراب
(قوله وسين) ال للعهد الذي أي السين المعهودة عند النحاة وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس
خروج السين الهجائية وسين الصيرورة كاستحجر الطين أي صار حجرا وغيرهما (قوله وسوف) هي كلمة
تنفيس كالسين الا أنهم تدل على الاستقبال البعيد دون السين فانها تدل على الاستقبال القريب فهي أكثر
تنفيسا لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وهذا كما على أن السين وسوف كلمتان مستقلتان وهو مذهب
الجمهور وقيل ان السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل ومعنى التنفيس تأخير
الفعل في الزمان المستقبل وعدم تنسيق في الحال يقال بنفسه أي وسعته ونفسه له أي وسعت له وانما لم يعرف
المصنف سوف بأل كما عرف السين لان سوف أريد بها لفظها والكلمة اذا ريد بها لفظها صارت علم جنس
والاعلام لا تدخل عليها أل الاسماء اذ يتمتع اجتماع أداتي تعريف على معرف واحد وهو مبنى على الفتح لعدم
تغير الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة حرفيته من غيرت الى سين وجعلت اسما وصار معرفا بدخول
أل فاعرب (قوله وتاء التأنيث) أي الدال على تأنيث المسند اليه أي كونه مؤنثا فاعلا كان أو نائباعنه أو
اسم كان فخرجت تاء تارت وتمت اذ اسكتنا لانها فيهما لتأنيث اللفظ (قوله الساكنة) أي أصالة فلا يضر
تحريكها عارض نحو قالت الخرج قالت أيتها طاعة فخرجت المتحركة أصالة فان حركتها ان كانت
اعرابا اختصت بالاسم كفاطمة وان كانت غير اعراب دخلت على الثلاثة كالأقوة وربت وتقوم وهذا علم أن

بكسر الفاء (يعرف)
من قسيبه الاسم
والحرف (بقد) الحرفية
وتدخل على الماضي نحو
قد قام وعلى المضارع نحو
قد يقوم فقام ويقوم
فعلان لدخول قد
عليهما بخلاف قد
الاسمية فانها مخضة
بالاسماء لانها بمعنى
حسب نحو فنزيد درهم
(والسين وسوف)
ويختصان بالمضارع نحو
سيقوم وسوف يقوم
فيقوم فعل مضارع
لدخول السين وسوف
عليه (وتاء التأنيث
الساكنة) وتختص
بالمضارع نحو قالت

ما ذكره المصنف من علامات الماضي والمضارع فقط وهي ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما وهو قد ولا تدخل الا على المتصرف المثبت المجرد من ناصب وجازم فلا تدخل على الانشاء فلا يقال قد رحم الله زيدا بمعنى اللهم ارحمه وما اختص بالمضارع وهو السين وسوف وما اختص بالماضي وهو تاء التأنيث الساكنة أصلاً (لم يذكر المصنف ما اختص بالامر وهو دلالة على الطلب مع قبوله بآية المحاطبة) كضري (أونون التوكيد) كضرب بن (ولعل تركه لها عسرها على المبتدى بسبب أنها مركبة من شيئين كما علمت أولانه جرى على مذهب

تفصيل

الكوفيين القائلين بان الفعل قسمان ماض ومضارع والامر قطعة من المضارع) (قوله والحرف) هو لغة الطرف واصطلاحاً ما دل على معنى في غيره ولم يكن أحد جزأى الجملة بقولنا ما دل على معنى في غيره معناه أنه يشترط في دلالة على معنى الافرادى ذكر استعاقق فإذا قلت سرت من البصرة مثلاً فمعنى من وهو الابتداء لا يستفاد الا بذكر البصرة ألا ترى أنك إذا رقت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده وبذلك يخرج الاسم والفعل فانهما يدلان على معنى في أنفسهما فانه يفهم من زيد الشخص المعروف ومن قام وحده قيام ماض فالقيام من الحروف والمضى من الصيغة وبقولنا لم يكن أحد جزأى الجملة يندفع إيراد الموصول ونحوه فانه وان كان يدل على معنى في غيره وهو الصلة الا أنه يكون أحد جزأى الجملة نحو أعجبني الذي قام أبوه وكذلك أسماء الاستفهام وشبهها ألا ترى أنك إذا قلت من أبوك فقد دلت من على معنى في غيرها وهو الاستفهام عن الاب (قوله ما لا يصلح الخ) أى كلمة لا يصلح معها الخ وابقاع ما على كلمة اندفع إيراد الجملة فانهما يصدق عليها قوله ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل فكان حق التعبير تأنيث الضمير في معناه لأنه ذكره مراعاة للفظ * فان قيل ان أراد بدليل الاسم والفعل خصوص ما ذكره فقط ورد عليه أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وبسبب بحرف وان أراد ما ذكره وما لم يذكره فهو حواله على مجهول * أجيب بان لنا أن نختار الاول وغاية ما يلزم كون هذا التعريف تعريفاً بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز في الجملة ولنا أن نختار الثاني ونقول المقصود بهذه المقدمة المبتدى وهو لا يستقل بالافادة والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف وعلى الاول تكون اضافة دليل الى ما بعده للعهد الذكري وعلى الثاني تكون للاستغراق وكان الاولى أن يعبر المصنف بالعلامة بدل الدليل لان الدليل دلالة قطعية والعلامة دلالة ظاهنية والمراد هنا الدلالة الظنية ولعله انما عبر بالدليل لان الدليل والبرهان والحجة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد بالصلاحيية المنفية الصلاحيية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية لان الكلام في مبحث الالفاظ وهذا أمر انتهى لامدخل للعقل والشرع فيه والمعنى أن يشهد أهل اللغة أن دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول من أوأل أو سوف مثلاً على الباء أو رب مثلاً (قوله ولادليل الفعل) عطى بالواو دون أوليفيد اشتراط المعية في النفي وأعاد حرف النفي للتنصيص على المعية لان الواو وإن كانت ظاهرة فيها لا تفيد هانصاً ألا ترى أنك لو قلت ما جاءني زيد وعمر و كان ظاهراً في انتفاء مجيئهما مع احتمال انتفاء مجيء أحدهما فإذا قلت ما جاءني زيد ولا عمر وكان نصافي انتفاء مجيئهما معاً (قوله فعدم صلاحيته) استشكل بان العدمي لا يكون علامة للوجودى وأجيب بان العدمي قسمان عدم مطلق وهو الذى لا يكون علامة للوجودى وعدم مقيد وهو ما يكون علامة له وما هنا من الثاني لان المراد عدم علامة الاسماء والافعال لا العدم مطلقاً وانما جاءوا بعلامة الاسم والفعل وجوبية وعلامة الحرف عدمية دون العكس لانهما أشرف منه والوجودى أشرف من العدمي فاعطى الأشرف للأشرف والأخس للأخس (قوله بالسكبة) أى لا من أسفلها ولا من فوقها

(باب الاعراب)

هذه ترجمة وهي كلمتان تأتيان وهما الاعراب مجرورة لا غير وأما الاولى وهي لفظة باب فيجوز فيها الرفع

(والحرف) يعرف بانه (ما لا يصلح معه دليل الاسم) أى ما يعرف به الاسم من الخفض والتنوين ودخول الالف واللام وحروف الخفض (و) ما (لا) يصلح معه (دليل الفعل) أى ما يعرف به الفعل من قد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة فعدم صلاحيته لدليل الاسم ولدليل الفعل دليل على حرفيته ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلاية الحيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء المجمة نقطة من فوق وعلامة الخاء المهولة عدم النقطة بالسكبة (باب الاعراب)

والنصب فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا باب الإعراب أو على أنه مبتدأ محذوف خبره تقديره باب الإعراب هذا عمله وإذا دار الأمر بين هذين التقديرين قيل الأول أولى لأن الخبر محط الفائدة فالأولى بالحذف
المبتدأ وقيل الثاني هو الأولى لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره فالخبر أولى بالحذف وأما نصب
فعل أنه مفعول لفعل محذوف تقديره اقرأ أو تعلم باب الإعراب ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره
هاك لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً على الأصح وأما الجر بحرف محذوف تقديره انظر في باب الإعراب فمنعه
الجمهور لأن الجار لا يعمل محذوفاً إلا شذوذاً وأولى السكك الرفع لأن فيه إبقاء أحد ركبي الإسناد وبليته نصب
وأضعفها الجر لما تقدم والباب لغة ما يدخل منه إلى غيره واصطلاحاً ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة
على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث
دالاتها على معان مخصوصة وإضافته إلى الإعراب من إضافة الدال للمدلول أي باب دال على الإعراب أي على
حقيقته وأقسامه لأنه تكلم عليهما فيه فتكلم على الأول بقوله هو تغيير الخ وعلى الثاني بقوله وأقسامه
أربعة الخ والإعراب في اللغة له معان كثيرة للناسب منها هنا الإبانة والتغيير لظهور نقله في الاصطلاح
عنها لأن الكلمة إذا عربت ظهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف. وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان
أحدهما أنه لفظ أي نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما وعليه فحده ما جرى به لبيان مقتضى العامل
من حركة أو حرف أو سكون أو حذف أي شيء جرى به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية
والإضافة ويقابله البناء فحده ما جرى به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية ولا قبلا ولا إتباعا
ولا تحلصا من سكونين. والثاني أنه معنوي والحركات دلالة على عليه وعليه فحده ما قاله المصنف تغيير الخ
ويقابله البناء فحده لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل فخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال فخرج الفرق
ونحوه. والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت ويعلم من تعريف الإعراب والبناء تعريف
ما اشتق منهما وهو العرب والمبنى (قوله بكسر الهمزة) احترازا من الأعراب بفتحها وهو اسم لسكان
البادي (قوله في اصطلاح من يقول الخ) اختار هذا المذهب الأعلام وكثير وهو ظاهر مذهب سيويه
واعترض هذا المذهب بأنه يقتضي أن التغيير الأول ليس إعرابا لأن العوامل لم تختلف وليس كذلك (قوله
تغيير الخ) اعترض بأن التغيير فعل الشخص والقصد تفسير الإعراب الذي يتصف به اللفظ فلا يصح تفسيره
به وحمله عليه مع أن الخبر عين المبتدأ. وأجيب بأن المراد بالتغيير أثره وهو التغيير لأنهم كثير ما يطلقون المصدر
ويريدون به الحاصل بالمصدر من إطلاق اسم السبب على السبب وهو بهذا المعنى يصح وصف اللفظ به (قوله
أحوال) جمع حال وهو الصفة أشار به إلى أن التغيير إنما هو صفة أو آخر الكلم لا ذاتها وفيه قصور لأنه لا يشمل
تغيير ذات الأواخر بأن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة كما في المثني والجمع حال النصب والجر أو حكما كما
فيهما حال الرفع لأن الألف والواو صار الشئين بعدما كانا شئ واحد لأنهما صاروا علامتين للتثنية والجمع
وعلامتين للإعراب بعدما كانا الأول فقط وعبارة المثني بدون ذلك التقدير صادقة بذلك وبتغيير الصفة بأن
يبدل حركة بحركة أخرى حقيقة كل في زيد حال نصبه وجره أو حكما كافي غير المنصرف حال جره بعد نصبه
ويمكن أن يجاب عن الشارح بأنه إنما قيد بالأحوال نظرا إلى أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات (قوله
أو آخر الكلم لا اختلاف العوامل) اعترض بأن الأواخر جمع وأقله ثلاثة فيلزم أن لا يتحقق الإعراب إلا بتغيير
ثلاثة أو آخر والأمر بخلافه وأجيب بأن الإضافة للجنس وهي تبطل معنى الجمية فالمراد جنس الأواخر
الصادق بالواحد وبالأكثر واعترض أيضا بأن الكلم اسم جنس جمعى أقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات
فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة واحدة أو كلمتين وأجيب بأن لانه للجنس فالمراد جنس الكلم واعترض
أيضا بأن العوامل جمع أقله ثلاثة فيلزم أي لا يتحقق الإعراب إلا باختلاف ثلاثة عوامل والأمر

بكسر الهمزة (الإعراب)
في اصطلاح من يقول
إنه معنوي (هو تغيير)
أحوال (أو آخر الكلم)

بخلافه وأجيب بجواب ما تقدم قبله وهذا الاعتراض بعينه وأرد على قول الشارح أحواله وجوابه أن
 الاضطرار للجنس تقييده بالأواخر بيان لمحل الاعراب لا الاحتراز فلا يقال ما خرج به يخرج بقوله لاختلاف
 العوامل لأن التغير بسبب العوامل لا يكون إلا في الأواخر ولك أن تجعله للاحتراز من الأوائل والأواسط
 كتغير التكسير والتصغير في قولك في زيد زيد زيد ولا يضر خروج ذلك عما بعده لأن هذا سابق وقع
 في مركزه والاعتراض بالتأخر على المتقدم غير موجه (قولنا حقيقة أوحكاما) حالان من أواخره يعني أن
 آخر الكلمة قد يكون آخر الحقيقة بأن لم يتعد منها شيء كدال زيد وقد يكون آخر احكاما بان يتعد منها
 آخرها كيدوم فان أصلهما بدي ودمي حذفت الباء وجعلت الدال والميم في حكم الآخر بان صارتا محل
 الاعراب وكلا الفعلان الخمسة نحو يفعلان فان علامة الاعراب فيها ثبوت النون مع أنها ليست آخر أولامة متصلة
 بالآخر بل بالضمير الذي هو الفاعل لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل لم يعد فصلا وكانت منزلة منزلة
 الآخر (قولنا نصيره مرفوعا الخ) الضمير راجع للآخر وهو يقتضي أن المرفوع أو المنصوب أو المخفوض
 هو نفس الآخر وليس كذلك فان الذي وصف بأحد هذه الثلاثة اتصافا والكلمة بتمامها وأما الآخر فهو
 محل ظهوره ويجب أن الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة بتمامها فهو من اطلاق الجزء وإرادة الكل
 ثم إن قوله مرفوعا الخ فيه قصور لأنه لا يتناول الجزم في الفعل المضارع مع أنه داخل في الكلام كما سيذكره
 بعده يجب أن يقتصر في البيان على اعراب الأسماء شرفه وقوله بعد أن كان موقوفا فيه اعتبار الانتقال
 من السكون إلى أحد هذه الثلاثة على لبدل ولم يعتبر الانتقال من أحدها إلى الآخر وهذا تحكم ويجب أن
 الانتقال من أحدها إلى الآخر يعلم أنه اعراب بالأولى لأنه إذا كان الانتقال من الوقف يسمى اعرابا فبالأولى
 الانتقال من حالة من حالات الاعراب إلى أخرى (قولنا بعد أن كان موقوفا) أي ساكنا لا متحركا
 بحركة اعراب ولا بناء (قوله هنا) أي في تعريف الاعراب (قولنا الاسم المتمكن) أي المعرب سواء
 كان أمكن أي منصرفا كزيد أو غير أمكن أي غير منصرف كاحد (قوله نون الثالث) أي نون النسوة
 والمراد النون الموضوعة لمن وإن استعملت في الذكور كما في قولنا في صفة الموصوف

يمرون بالهنا خفا عياهم * ويرجع من دارين بجر الحقايب

(قولنا ولم تباشرون التوكيد) أي لفظا أو تقديرا فالتم تباشرون ولا يصعدك فهم من المعرب
 (قولنا على أنه علة له) أي علة لوجوده وتسميته اعرابا فتم وجد اختلاف العامل وجد التغير ومتى انعدم
 الاختلاف انعدم التغير وأورد عليه أنه قد يوجد اختلاف ولا يوجد التغير كما في ضربت زيدا وإن زيدا
 ورأيت زيدا وقد يوجد التغير ولا يوجد اختلاف العامل كما في المعرب ابتداء المنقول من الوقف إلى وجه من
 أوجه الاعراب * وأجيب عن الأول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل وهي في ضربت زيدا
 وإن زيدا ورأيت زيدا لم تختلف عملها لأنه واحد وهو النصب فلما لم يتغير الآخر فاختلافها في العمل يلزمه
 تغير الآخر وعن الثاني بان المراد باختلاف العوامل اختلافها ولو من العدم إلى الوجود وهذا غير ما ذكره
 الشارح كذا يفهم من الحاشية أقول هذا لا ينافي ما في الشارح لاحتمال ارتكاب التجوز في التعاقب الذي فيه
 بان براديه ما يشمل الوجود بعد العدم من اطلاق الملزوم وهو التعاقب ولإرادة اللزوم وهو الوجود بعد العدم
 فنامر بان ينافي وخرج بقيد اختلاف العوامل تغير الأواخر لا بسبب كسبب إذا فتحت بعد ضمها أو بسبب
 آخر كالنفي بسبب الاتباع كالحمد لله بكسر الدال فان ذلك لا يسمى اعرابا (قوله الداخلة عليها) صفة
 للعوامل وجاز ذلك وإن كان الموصوف جمعا لأن جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد من يعقل والضمير في
 عليها راجع إلى الكلام والكلم اسم جنس جمعي يجوز في ضميره التذكير والتأنيث والتذكير أكبر أحسن (قوله
 واحدا بعد واحد) منصوب على أنه مفعول مطلق أي دخول واحد بعد دخول واحد أو على الحال أي

حقيقة كآخر زيد
 أوحكاما كآخر يديم
 والمراد بتفسير الآخر
 نصيره مرفوعا أو
 منصوبا أو مخفوضا بعد
 أن كان موقوفا قبل
 التركيب والمراد بالكلم
 علة الاسم المتمكن
 والفعل المضارع الذي لم
 يتصل بالآخره نون
 الثالث ولم تباشرون
 التوكيد (لاختلاف
 العامل على) متعلق
 بتغيره على أنه علة له
 والمراد باختلاف
 العوامل تعاقبها على
 الكلام (الداخلة) عليها
 واحد بعد واحد
 والعوامل

بالعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضى للاعراب
سواء كان ذلك العامل
لفظيا أو معنويا فالعامل
اللفظي نحو جاء فانه
يطلب الفاعل المقتضى
لرفع ونحو رأيت فانه
يطلب المفعول المقتضى
لالنصب ونحو الباء فانها
تطلب المضاف إليه
المقتضى للجر. والعامِل
المعنوي هو الابتداء
والتجريد والمراد بدخول
العوامل مجيئها لما
تقتضيه من الفاعلية
والمفعولية والإضافة
سواء استمرت أم
حذفت وسواء تقدمت
على المفعولات كرايت
زيدا أو تأخرت نحو
زيدا رأيت وقول
الكودي إن العوامل
لا تكون إلا قبل
العربات جري على
الأصل الغالب وقول
المصنف (لفظا أو
تقديرًا) حالان من
تغير يعني أن تغير
أواخر الكلام تارة يكون
في اللفظ نحو يضرب
زيد ولن أكره حاتمًا
ولم أذهب بعمر وفتلفظ
بالرفع في يضرب وزيد
وبالنصب في أكره
وحاتمًا وبالجر في أذهب

حال كونها مترتبة في الدخول فلا يجتمع اثنان منها على تركيب واحد من جهة واحدة (قوله جمع عامل)
وإنما ساغ جمعه على فواعل مع شذوذ جمع فاعل على فواعل لأن محل ذلك في غير مسائل مستثناة منها ما لم
يكن فاعلا مستعملا اسما وإلا ساغ كلعنا فان الفاعل صار علما بالعلية لأمر مخصوص (قوله والمراد بالعامِل)
المقام للاضمار ولم يقل بالعوامل بالجمع لأن التعاريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد وليست للأفراد المدلول
عليها بالجمع (قوله ما به يتقوم الخ) أى شئ ملفوظ به أو مقدر أو معنوي بسببه يتحصل معنى من المعاني
المقتضية أى الطالبة للاعراب أى لبيان الحركات والسكنات (قوله لفظيا) أى ظاهرا أو مقدرًا (قوله
نحو جاء) أى جاء ونحوه كرجع وذهب (قوله فانه يطلب الفاعل) أى المتصف بالفعل وقوله المقتضى
أى الطالب للرفع أى من حيث فاعليته لا من حيث ذاته فاندفع إيراد أن المقتضى للرفع إنما هو الفاعلية
لا الفاعل كما علم من تعريف العامل وإنما كانت الناعلية مقتضية للرفع لأنه علامة عليها فانهم وقس
عليه ما بعده (قوله فانه) أى رأيت بمجملته من الفعل والفاعل على ما هو كلامه وهو أحد أقوال أربعة
ذكرها البشار في شرح التوضيح أحدها أن الفعل وحده هو الذى يطلب المفعول الواقع هو عليه (قوله
المقتضى) أى الطالب للنصب فمن حيث المفعولية لا من حيث الذات كما علم مما مر (قوله فانها تطلب
المضاف إليه) المراد بالمضاف إليه هنا هو المحرور لأن أحرف الجر تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف
معاني الأفعال إلى الأسماء وتوصلها إليها ولا فرق في المضاف إليه بين الحقيقي كمثل والحكمى كفى بحسبك
زيد فان الباء فيه وإن كانت زائدة حصل بها كون الشئ مضافا إليه حكما وصورة فلا يقال إن تعريف
العامل لم يشملها (قوله المقتضى) أى الطالب للجر أى من حيث الإضافة لا من حيث الذات فلا تغفل
(قوله الابتداء) أى في المبتدأ (قوله والتجريد) أى في الفعل المضارع (قوله مجيئها لما تقتضيه) أى
حصولها وتحقيقها مع الكلام وتسليطها عليها فدخلت العوامل المقدرة والمتأخرة والمعنوية (قوله من
الناعلية الخ) بيان لما والياء فيه وفيما بعده ياء المصدر فهما مصدران فالناعلية كون الاسم فاعلا حقيقة
أو في حكم الفاعل في كونه عمدة والمفعولية كون الاسم مفعولا حقيقة أو في حكم المفعول في كونه فضلة
أو مشبه به كفى اسم إن ولما كانت الإضافة مصدرا بنفسها لم يخرج إلى إلحاق ياء المصدر بها وهى كون
الاسم مضافا إليه فكلامه على تقدير إليه (قوله وسواء تقدمت الخ) مثل ذلك ما لو قارنت كالابتداء
في المبتدأ نحو زيد قائم (قوله جرى على الأصل الغالب) أو مراده أن العوامل لا تكون إلا قبل العربات
بحسب الرتبة يعنى أن رتبة العوامل التقدم على العربات وإن تأخرت لفظا وعلى هذا تكون لفظة قبل
في كلامه مستعملة في حقيقتها ومجازها (قوله وقول المصنف لفظا أو تقديرًا الخ) إعراب هذه الجملة
الواقعة من الشارح أن يقال قول مبتدأ وهو بمعنى النقول وقول لفظا أو تقديرًا بدل منه أو عطف بيان
مرفوعان بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية أى حكاية كلام المتن وقوله حالان خبر المبتدأ
وصح الإخبار عنه وهو مفرد بذلك مع كونه مثنى لأنه وإن كان مفردا لفظا مثنى معنى لأن المقول اثنان
قوله لفظا وقوله تقديرًا (قوله حالان) وعليه يكونان مصدرين بمعنى المفعول والمعنى حال كون التغير
ملفوظا أى ملفوظا أثره أو ما يدل عليه وهو علامته من الحركات وما ناب عنها أو تقديرًا أى مقدرا أثره
أو ما يدل عليه فهما حالان سببان وبذلك التقرير اندفع إيراد أن التغير معنى من المعاني وهو لا يكون
لفظا ولا تقديرًا وفي الحاشية أوجه أخرى في إعراب المتن فراجعها إن شئت (قوله تارة) منصوب على
المفعول المطلق نحو ضربته مرة أو على الظرفية أى في مرة (قوله يكون) أى التغير أى علامته لما تقدم
قريبا وقوله في اللفظ أى ظاهرة في اللفظ (قوله فتلفظ بالرفع) أى باثره أو علامته لأن الرفع معنوي بناء
على قول المصنف إن الإعراب معنوي (قوله وبالجزم) أى وتلفظ بالجزم فيه خفاء لأن كلا من الجزم

والتقدير وهو المنوى كالتنوي الضمة في موسى يخشى والفتحة في لن أخشى والفتحة في نحو مررت بالرحا فموسى ويخشى مرفوعان بضمة مقدرة وأخشى والفتحة منصوبان بفتحة مقدرة والرحا مخفوضة بكسرة مقدرة وهذا هو المراد بقوله لفظا أو تقديرًا وأوهنا للتقسيم للترديد وكيفية الإعراب اللفظي (أن تقول في نحو يضرب زيد يضرب فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع التجرد من الناصب والجازم وزيد فاعل يضرب وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع يضرب وتقول في مثل لن أكره حاتم لن حرف نفى ونصب وأكره فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة والعامل فيه الرفع يضرب وتقول في مثل لن أكره حاتم (٢٢) مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له أكره وتقول في آخره والناصب له لن وحاتم

في لم أذهب بعمر لم وعلامة ليس لفظا لأنه عديم إذ هو عدم الحركة نعم يصح أن يقال في علامته التي هي السكون إنها لفظية بمعنى أنها متعلقة بلفظ لأن السكون حذف الحركة (قوله والتقدير) عطف تفسير (قوله وهو المنوى) أي المنوى أثره أو علامته لما تقدم بقرينة قوله كما تنوى الضمة فإن الضمة النوية ليست نفس التعبير وإنما هي علامته (قوله وهذا هو المراد بقوله لفظا أو تقديرًا) كان الأولى أن يقول وهذا بعض ما أراد بقوله لفظا أو تقديرًا لأن الإعراب التقديرى ليس منحصرًا في الاسم المقصور والفعل المضارع المعتل الآخر بل هابض ما يقدر فيه الإعراب (قوله وأوهنا) أي في تعريف الإعراب في هذا الكتاب للتقسيم أي تقسيم الإعراب إلى قسمين (قوله للترديد) هو مصدر ردد الكلام أي كررة وليس مراد بالمراد الشك فكان الأولى أن يقول للتردد (قوله وكيفية الإعراب الخ) أراد بالإعراب هنا تطبيق التركيب على القواعد النحوية مطلقا سواء كان مبنيًا أو معربًا فلا ينافي ذلك قوله لن حرف نفى ونصب مع أن الحروف مبنية وليس المراد به هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا (قوله اللفظي) أي الذي تكون علامته لفظية فلا ينافي ما تقدم من أن الإعراب عند المصنف معنوي (قوله ضمة ظاهرة في آخره) هل المراد بعد آخره أو قبل آخره أو مع آخره اختلف الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جني والأول هو مذهب سيويه وكلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة يجعل في للمصاحبة أي ضمة ظاهرة مع آخره (قوله وكيفية الإعراب التقديرى) أي تطبيق التركيب على القواعد النحوية كما سبق ومعنى التقديرى المقدر علامته (قوله التعذر) هو أن لا يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية كالاسم الذي في آخره ألف سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا والرحا أو محذوفة لالتقاء الساكنين أما الاستتمثال فهو أن يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية لكنها ثقيلة عليه كالاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها كقاض وداع والقاضى والداعى (قوله وفاعل يخشى) لم يقل وفاعله خوف الالتباس بعود الضمير للتجرد لأنه أقرب مذكور (قوله مستتر فيه جواز) أي استتار اجازًا أو ذا جواز والمستتر جوازًا هو ما يخلفه الظاهر وذلك في فعل الغائب أو الغائبة كقام ويقوم وقامت وتقوم واسم الفاعل نحو زيد قائم أبوه وأما المستتر وجوبًا فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل وذلك في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون أو بياء المخاطب الواحد وفي فعل الأمر المسند إلى واحد وأفعال الاستثناء تكلا وعدا وفعل التعجب وأفعال التفضيل واسم فعل الأمر والمضارع والمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفع التقاءهما وذلك لأن أصل قى فتو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان

لم أذهب بعمر لم وعلامة ليس لفظا لأنه عديم إذ هو عدم الحركة نعم يصح أن يقال في علامته التي هي السكون إنها لفظية بمعنى أنها متعلقة بلفظ لأن السكون حذف الحركة (قوله والتقدير) عطف تفسير (قوله وهو المنوى) أي المنوى أثره أو علامته لما تقدم بقرينة قوله كما تنوى الضمة فإن الضمة النوية ليست نفس التعبير وإنما هي علامته (قوله وهذا هو المراد بقوله لفظا أو تقديرًا) كان الأولى أن يقول وهذا بعض ما أراد بقوله لفظا أو تقديرًا لأن الإعراب التقديرى ليس منحصرًا في الاسم المقصور والفعل المضارع المعتل الآخر بل هابض ما يقدر فيه الإعراب (قوله وأوهنا) أي في تعريف الإعراب في هذا الكتاب للتقسيم أي تقسيم الإعراب إلى قسمين (قوله للترديد) هو مصدر ردد الكلام أي كررة وليس مراد بالمراد الشك فكان الأولى أن يقول للتردد (قوله وكيفية الإعراب الخ) أراد بالإعراب هنا تطبيق التركيب على القواعد النحوية مطلقا سواء كان مبنيًا أو معربًا فلا ينافي ذلك قوله لن حرف نفى ونصب مع أن الحروف مبنية وليس المراد به هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا (قوله اللفظي) أي الذي تكون علامته لفظية فلا ينافي ما تقدم من أن الإعراب عند المصنف معنوي (قوله ضمة ظاهرة في آخره) هل المراد بعد آخره أو قبل آخره أو مع آخره اختلف الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جني والأول هو مذهب سيويه وكلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة يجعل في للمصاحبة أي ضمة ظاهرة مع آخره (قوله وكيفية الإعراب التقديرى) أي تطبيق التركيب على القواعد النحوية كما سبق ومعنى التقديرى المقدر علامته (قوله التعذر) هو أن لا يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية كالاسم الذي في آخره ألف سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا والرحا أو محذوفة لالتقاء الساكنين أما الاستتمثال فهو أن يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية لكنها ثقيلة عليه كالاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها كقاض وداع والقاضى والداعى (قوله وفاعل يخشى) لم يقل وفاعله خوف الالتباس بعود الضمير للتجرد لأنه أقرب مذكور (قوله مستتر فيه جواز) أي استتار اجازًا أو ذا جواز والمستتر جوازًا هو ما يخلفه الظاهر وذلك في فعل الغائب أو الغائبة كقام ويقوم وقامت وتقوم واسم الفاعل نحو زيد قائم أبوه وأما المستتر وجوبًا فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل وذلك في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون أو بياء المخاطب الواحد وفي فعل الأمر المسند إلى واحد وأفعال الاستثناء تكلا وعدا وفعل التعجب وأفعال التفضيل واسم فعل الأمر والمضارع والمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفع التقاءهما وذلك لأن أصل قى فتو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان

لحل الجملة الواقعة خير المبتدأ وتقول في نحو لن أخشى الفتى لن حرف نفى ونصب وأخشى فعل مضارع الألف منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه لن والفتى مفعول به وهو منصوب يخشى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وتقول في مررت بالرحا مررت فعل وفاعل مر والفاعل التاء وبالرحا جار ومجرور متعلق بمر والمجرور مخفوض وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر هذا إذا كانت الألف موجودة فإن كانت محذوفة نحو جاء فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فانك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي النصب علامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجر علامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وتقول فيما إذا منع من ظهور الحركة

الاستتقال نحو جاء القاضى فالقاضى فاعل بجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه صمة مقدرة (٢٣) على الياء منع من ظهورها

الاستتقال ومررت
بالقاضى فالقاضى مجرور
بالياء وعلامة جره
كسرة مقدرة على الياء
منع من ظهورها
الاستتقال هذا كله
إذا كانت الياء موجودة
فان كانت محذوفة هو
جاء قاض ومهدت
بقاض فانك تقول
في الرفع وعلامة رفعه
صمة مقدرة على الياء
المحذوفة لالتقاء
الساكنين وفي الجر
كذلك وقس على هذه
الأمثلة ما أشبهها فحيث
كان في آخر الاسم
المعرب حرف صحيح أو
حرف علة يشبه الصحيح
كالواو والياء الساكن
ما قبلهما كدلو وظي
فالإعراب ظاهر فيه
وحيث كان في آخره
ألف مفتوح ما قبلها
كالقوى أو ياء مكسور
ما قبلها كالقاضى
فالإعراب مقدرة إلا
أن الألف تقدر فيها
الحركة تنذر الكونها
لاتقبل التحريك
والياء تقدر فيها الحركة
استقلالاً كونها هبل
الحرك ولكنها هبل
عليها والبراد بالألف
الألف من اللفظ ولا

الألف والتنوين فحذفت الألف لأنها جزء كلمة دون التنوين لأنه كلمة مستقلة وحذف الجزء أولى من حذف الكل كذا في الحاشية . أقول وهو مخالف لنص عبارة ابن مالك في الخلاصة من أن أصل فتى فوق الياء لا بالواو حيث قال * كذا الذى الياء أصله نحو الفتى * الخ وقال نفس المحشى على الأشمونى في ذلك الموضع ولا يرد الفتوة أى على أنه يأتى فان الياء قبلت فيها واوا لانضمام ما قبلها اه (قوله الاستتقال) أى الثقل في النطق بالياء مصمومة أو مكسورة وأسقط النصب لأنه لا يظهر لحفته (قوله وفي الجر كذلك) أى بأن تقول علامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فان الأصل جاء قاضى ومررت بقاضى بآباء الياء مع التحريك والتنوين استثقلت الحركة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك الالتقاء وإذا دخلت أل أو الاضافة رجعت إليه وذهب التنوين نحو هذا القاضى وقاضيك وأما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مر لحقتها مطلقاً وينون إن لم يضاف ومالم يكن فيه أل كرايت قاضياً وهذا حكم الوصل وأما الوقف فالأكثر على أنه كالوصل فتقول في المعرفة هذا القاضى بالإثبات وفي النكرة هذا قاض بال حذف وقد جاء بالعكس (قوله فحيث كان) أى إذا وجد فحيث بمعنى إذا فهو مضمن معنى الشرط وكان تامة بمعنى وجد (قوله يشبه الصحيح) أى في عمله للحركات الثلاث وظهورها عليه (قوله كالواو الخ) الكاف استقصائية إذ ليس هناك غير هذين الحرفين (قوله بالإعراب ظاهر) أى إن لم يمنع منه مانع كالإضافة إلى ياء التكلم نحو جاء غلامى (قوله والياء تقدر فيها الحركة) أى الضمة والكسرة وكذا الفتحة البائدة عن الكسرة فيما لا ينصرف فتقدر على الياء كما تقدم في نحو مررت بجوار وأما الفتحة فتظهر لحقتها عليها كما تقدم وكذا تقدر الضمة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع الذى آخره واو أو ياء نحو يدعوى وي وتظهر الفتحة عليهما للخفة (قوله ثلاثة أحوال) حال تقدر فيه الحركة للاستتقال وحال تقدر فيه للتعذر وحال تظهر فيه حيث لا تعذر ولا استتقال كذا في الحاشية . وأقول التقرير السابق لم يظهر منه أحوال الفعل المنقوص فتأمل (قوله وأن الانتقال الخ) أى وظهر أن الانتقال أى التحول من الوقف أى حالة الوقف أى السكون إلى الرفع أى حالة الرفع الخ أى ظهر ذلك من قوله فيما سبق والمراد بتغيير الآخراخ حيث فسر التغيير الواقع خبراً عن الإعراب بتغييره مرفوعاً الخ (قوله ومن النصب إلى غيره) أى الجر في الاسم والجزم في الفعل . ثم إن كلامه معترض باقتضائه أن الانتقال هو نفس الإعراب وليس كذلك وإنما الإعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف إلى الرفع مثلاً ليس إعراباً بل الإعراب هو الرفع المنتقل إليه وهو التغيير المخصوص . وأجيب بأن المراد بالانتقال تغير حالة الوقف بحالة غير هافه من ذكر المزموم وإرادة لازمه (قوله مجازاً) حال من أنواع أى حالة كون الأنواع متجوزاً بها عن معناها الأصلية وإنما كان إطلاق الأنواع على ما هنا مجازاً لأن النوع كلى مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة وذلك غير متأت هنا لأن الرفع مثلاً مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة لأن حقيقته بالضمة غير حقيقته بالواو مثلاً وكذا البقية وهذا التجوز إنما يظهر على ما ذهب إليه غير المصنف من كون الإعراب لفظياً وأن نفس الرفع وما بعده هو الإعراب وذلك لأنها حينئذ لم تدرج تحت جنس مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة ولم يندرج تحتها أشياء متفقة بالحقيقة فليست أنواعاً منطقية بل أنواع عرفية وأما على ما ذهب إليه المصنف من كون الإعراب معنوي فافهم أنواع حقيقة لا اندراجاً تحت الاعراب بمعنى التغيير المطابق للرفع مثلاً تغيير مخصص مندرج تحت مطلق التغيير وله أفراد تغيير بالضمة وتغيير بالواو الخ فافهم أنواع منطقية حينئذ كذا في الحاشية . وأقول في قول الشارح وأن تلك الأحوال الخشنة

الثقات إلى كونها تكتب ياء في مثل نجشى والفتى فظهر أن الآخر كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة أحوال وأن الانتقال من الوقف إلى الرفع ومن الرفع إلى النصب ومن النصب إلى غيره هو الإعراب وأن تلك الأحوال المنتقلة إليها تسمى أنواع الإعراب مجازاً وقد بينا بقوله

وذلك لانه لم يظهر من كلامه السابق أن تسمية تلك الاحوال المنتقل اليها أنواعا تسمية مجازية وانما الذي ظهر من قوله السابق والمراد بتغير الآخر الخ أن هذه أنواع للاعراب وأما المجازية في اطلاق لفظ الانواع عليها فن عدم انطباق تعريف النوع عليها فتأمل بانصاف (قوله وأقسامه الخ) جواب عن سؤال مقدر كأن سائلا قال له أنت قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل لهذه الحقيقة أفراد أولا؟ فاجاب بقوله وأقسامه الخ أي جزئياته لا أجزاء فلاقسام هنا مستعملة في حقيقةها وهي الجزئيات بخلاف ما تقدم في الكلام فانها بمعنى الأجزاء على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لان الكلام مركب فكل من الاسم والفعل والحرف جزء له وأما الاعراب فليس مركبا لانه التغيير مخصوص فكل من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغيير فيه فهي جزئيات له وتقسيمه اليها من تقسيم الكل الى جزئياته لوجود ضابطه (قوله أي أقسام الاعراب) أي سواء كان في الاسم أو في الفعل وسواء كان بالضممة أو بغيرها فالقسم الاعراب المطلق لا بخصوص كونه ضمة مثلا لا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهذه الاقسام أقسام له على كونه لفظيا أو معنويا اذ لو جعلت على أحد هما لتوهم أن له على الآخر أقساما آخر غيرهما وليس كذلك فالرفع نفسه اعراب على القولين وكذلك البنية وأما الضمة مثلا فهي نفس الاعراب على أنه لفظي وعلامة له على أنه معنوي (قوله بالنسبة الى الاسم والفعل) أي بالنظر الى مجموعهما وهما لما جواب عما يقال ان أراد أن هذه الاقسام أقسام اعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض وأقسام اعراب الفعل كانت ثلاثة أيضا الرفع والنصب والجزم * وحاصل الجواب أنه أراد أقسام اعرابهم من غير ملاحظة واحد منها بخصوصه (قوله رفع الخ) بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل * ثم اعلم ان لكل واحد من هذه الاربعة معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح على كلا القولين في الاعراب فالرفع لغة العلو والارتفاع واصطلاحا على ان الاعراب لفظي نفس الضمة وماتاب عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وماتاب عنها والنصب لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحا على أن الاعراب لفظي نفس الفتحة وماتاب عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وماتاب عنها الحذف لغة تقيض الرفع واصطلاحا على أن الاعراب لفظي نفس الكسرة وماتاب عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وماتاب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحا على ان الاعراب لفظي نفس السكون وماتاب عنه وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته السكون وماتاب عنه والمراد على وجه مخصوص في سائر هذه التعاريف الاصطلاحية بان يكون في الآخر اختلاف العوامل فيخرج البناء (قوله وخفض في اسم وجزم في فعل) انما اختص الخفض بالاسم لقله وخفة الاسم بواسطة مملوله وهو الذات والتمس الجزم بالفعل لخفته وثقل الفعل يتركب مملوله وهو الحدث والزمان فاعطى الثقيل للتحفيف والخفيف للثقليل للتعادل (قوله على سبيل الاجمال) أي طريق هي الاجمال والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم أو فعل وقوله وأما على سبيل التفصيل أي طريق هي التفصيل والمراد به تعيين متعلقاتها فالمصنف قسمها أولا في قوله وأقسامه اربعة باعتبار ذاتها وقسمها ثانيا في قوله فللاسماء الخ باعتبار متعلقها أي محلها من الاسم والفعل (قوله فلاسماء) أي معرفة كانت أو مبنية بدليل اطلاقها فيها وتقييده في الافعال بالمعرفة وإذا كان المراد الافعال المعربة ورد أن يقال ان الافعال المعربة هي المضارع فقط فلما معني لا يجمع ويحجب بان الجمع بالنظر للافراد وبعضهم جعل كلام المصنف في خصوص العرب من الأسماء والافعال وقصره عليه بدليل أن فرض الكلام في أقسام الاعراب فيكون في كلامه حذف الصفات في الموضعين خلاف اصنعه الشارح (قوله المذكور) أشار الى أن اسم الإشارة راجع للاربعة باعتبار أنها كلها المذكور والافعال اسم إشارة للفرد والمشار اليه وهو الاربعة جمع (قوله الرفع) أي ظاهر أو مقدر أو محلا وكذا في بعده (قوله الحاصل) أي المتحصل من ذلك الخ (قوله مشترك) أي مشترك فيه فهو من باب الحذف الاتصال

(وأقسامه) أي أقسام الاعراب بالنسبة الى الاسم والفعل (اربعة رفع ونصب) في اسم وفعل نحو يقوم زيد وان زيدا لن يقوم (وخفض) في اسم نحو مررت بزيد (وجزم) في فعل نحو لم يقوم هذا على سبيل الاجمال وأما على سبيل التفصيل (فلاسماء من ذلك) المذكور من الاقسام الاربعة (الرفع) نحو جاء زيد (والنصب) نحو رأيت زيدا (والخفض) نحو مررت بزيد (ولا جزم فيها) أي لا جزم في الاسماء (ولا الفعل) المعربة (من ذلك) المذكور (الرفع) نحو يقوم (والنصب) نحو لن يقوم (والجزم) نحو لم يقوم (والخفض فيها) أي لا خفض في الافعال * والحاصل أن هذه الاقسام الاربعة ترجع الى اسمين قسم مشترك وقسم مختص

لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول به بفي وكذا اسم مفعوله تقول اشتركت في كذا فهو مشترك فيه (قوله فالمشترك) مبتدأ خبره شيان وصح الإخبار به مع أنه مثنى عن المشترك مع أنه مفرد لأن لامة للجنس ومدخولها صادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال في قوله والمختص شيان (قوله لأنه كرر الرفع والنصب) أي ذكرهما مرة مع الأسماء والأخرى مع الأفعال (قوله فعلنا أنه) أي القسم أي قسم الرفع والنصب والإفحق العبارة أنهما (قوله علامات) المراد بالجمع مافوق الواحد بالنظر للجزم لأنه ليس له إلا علامتان أو يقال الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفراد الفعل العرب (قوله أعقبها بقوله) أي أتى عقبها بقوله باب الخ .

باب معرفة علامات الإعراب

من إضافة الدال للمدلول بناء على مختار الحققين وسيدهم وهو الجرجاني في مسمى للكتب والأبواب والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أي هذا دال معرفة الخ والمراد بالمعرفة الإدراك وإضافة الباب إليها من إضافة السبب للمسبب أي باب هو سبب حصول معرفة الخ فلا ينافي ما تقدم من أنه من إضافة الدال للمدلول لأن ذلك بالنظر لدلوله أي الباب وهو علامات الإعراب وأن لفظ المعرفة مستدرك وهذا بالنظر للمعرفة وأنها غير مستدركة ثم إن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لا تنقل إلا الإدراك الجزئيات كريدوعمره والبسائط وهي ما لا يقبل الانقسام كغاية النقطة وما هنا ليس كذلك لأن العلامات أمور كلية فكان الأولى أن يعبر بالعلم لأنه يقال للكل كالحيوان والإنسان أو المركب كالنسبة في نحو زيد قائم وأجيب بأنه جار في ذلك على ما ذهب إليه الأكثر من أنهما بمعنى واحد وأنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير بجمع المؤنث السالم الذي هو من جموع القلة منزلة الجزئي الذي لا تكثريه * ثم إن كلام المصنف معترض بشيء آخر وهو أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئا وهو علامات الإعراب التي عقد لها الباب ولم يترجم له والجواب أن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب أضافة إليها إضافة السبب للمسبب كما تقدم لأن من طالعهم وفهم معاني مسائله حصلت له معرفة علامات الإعراب وقدر الشارح لفظ أقسام لأن العلامات التي ذكرت ليست علامات للإعراب المطابق وإنما دلت الضمة على خصوص الرفع وإنما كانت تدل على إعراب مطلق أي كانت تدل على الحقيقة والمآية لخصوص الأفراد وإنما هي علامات لأقسام الإعراب كما يدل على ذلك قول المتن فأما الضمة الخ وأيضا الإعراب نفسه ليس مشتركا مع غيره حتى يحتاج إلى علامات تميزه والعلامات إنما يؤتى بها لتمييز الأشياء المشتركة بعضها عن بعض وإضافة علامات إلى ما قدره الشرح وهو لفظ أقسام على معنى اللام على ما مشى عليه المصنف من أن الإعراب معنوي وأما على أنه لفظي فلا إضافة نيابة أي علامات هي أقسام الإعراب (قوله التي هي الرفع الخ) نعت للأقسام ولا يضر الفصل بالمضاف إليه وهو الإعراب لأن المتضايين كالشيء الواحد (قوله من حيث هو) أي لا بقيد كونه في الاسم لأن علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو والألف ولا بقيد كونه في الفعل لأن علاماته اثنتان الضمة والنون ولا بقيد كونه فيهما لأن علاماته خمسة ولا بقيد كونه بالضمة أو بالواو أو بالألف أو بالنون فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره وكذا يقال في النصب والحذف والجزم فالحيثية حيثية إطلاق (قوله أربع علامات) ذكر العدد لأن المعداد وهو علامات مؤنث (قوله على الأصل) متعلق بمحذوف إمانعت للضمة أي السكافة على الأصل أو حال منها أي كاتبة على الأصل والصفة لبيان الواقع والحال لازمة فلا يعترض بأنه يقتضي أن الضمة أصلية وضمة غير أصلية وهو فاسد (قوله نيابة) بالنصب حال من الأحرف الثلاثة بتأويله باسم الفاعل أي حال كونها نائبة لكن وقوع المصدر المنكر حال اسماء وإن كان كثيرا فالأولى نصبه على أنه مفعول مطلق أي تنوب نيابة (قوله لأصالتها) أي أرجحيتها في الدلالة على الرفع دون غيرها (قوله وفي بالواو) أي أتى بالواو ثانيا (قوله تنشأ) أي تحدث وقوله فهي بنتها أي تولدها عنها وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جن في الخصائص

فالمشترك شيان الرفع والنصب والمختص شيان الحذف والجزم ويان ذلك أن الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل وأن الحذف يختص بالاسم وأن الجزم يختص بالفعل وذلك مستفاد من كلامه لأنه كرر الرفع والنصب مع الأسماء والأفعال فعلنا أنه مشترك بينهما وخص الأسماء بالحذف ونفى عنها الجزم وخص الأفعال بالجزم ونفى عنها الحذف. ثم لكل من الرفع والنصب والحذف والجزم علامات لا بد من معرفتها فلذلك أعقبها بقوله :

باب معرفة علامات

أقسام (الإعراب)

التي هي الرفع والنصب

والحذف والجزم

(للرفع) من حيث هو

(أربع علامات الضمة

على الأصل والواو والألف

والنون نيابة عن الضمة

فقد الضمة لأصالتها

وفي بالواو لسكونها

مفعلا عن الضمة إذا

أشبهت فهي بنتها .

وهو أن حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها فالواو مركبة من ضمة ين والالف من فتحة تين والياء من كسرتين وهو قول ضعيف والصحيح أنها بسائط لا تركيب فيها وعليه فيقال لا تبنى بالواو لكونها فرعاً في النيباة عن الضمة (قوله وثلاث بالالف) أي ذكرها ثالثة (قوله لأنها أخت الواو) حقيقة الاخت ومن ذكرها هو الأخ المشارك لغيره في الولادة أو الرضاع ويستعار لكل مشارك لغيره في شئ كما هنا فإن الالف أخت الواو أي مشاركتها في المدخل ففيه استعارة مصرحة أصلية ولا يخفى تقريرها (قوله واللين) عطف عام على خاص لأن الواو والالف والياء حروف علة مطلقاً وحروف لين أيضاً إن سكنت الواو والياء مطلقاً وحروف مد أيضاً إن جانس الواو والياء ما قبلهما بأن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء فكل حرف مد حرف لين ولا عكس وكل حرف لين حرف علة ولا عكس (قوله لضعف شبهها) من إضافة الصفة للموصوف (قوله في الغنة) بيان لوجه الشبه وقوله عند سكونها أي النون ظرف للغنة فهو يفيد أن حروف العلة فيها غنة وأن النون إذا سكنت كذلك فاشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف فاخترت النون لذلك (قوله ولكل واحدة الخ) اعترض بأنه يقتضي أن لكل واحدة ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع مع أن الواو ليس لها إلا موضعان والالف والنون ليس لكل منهما إلا موضع واحد كما سيأتي وأجيب بأن الجمع في مواضع باعتبار الأفراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفراد ماسيأتي أو بأن المراد بكل هنا الكل المجموع ومن بيانية لا تبعيضية أي وللجموع الذي هو هذه العلامات مواضع وهذا لا يستلزم أن يكون لكل واحدة منها عدة مواضع (قوله الأول في الاسم المفرد) قد ينظر فيه لأنه يجب إما أن يكون الشئ ظرفاً لنفسه إن كان الأول هو الاسم المفرد أو يكون الأول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الأحسن أن يقول الشارح بعد قول المصنف في الاسم المفرد وهو الأول مثلاً ويمكن توجيه كلامه بأن يكون التقدير الأول يجرى في الاسم المفرد من مجيء العام في الخاص بمعنى تحققه فيه لأن ماهية الأول الذهنية أعم من الاسم المفرد وإن كانت آياه بحسب الخارج فتأمل وقس عليه نظائره والمفرد المراد به هنا أي في باب الأعراب ما ليس منى حقيقة أو حكماً ولا مجموعاً حقيقة أو حكماً ولا من الأسماء الخمسة ولو كان مركباً كعبد الله وبعابك (قوله نحو جاء زيد الخ) مثل للذ ثر بمثلين وللمؤث بمثلين أيضاً للإشارة إلى أنه لا فرق بين الأعراب اللفظية والتقديرية في كل منهما وكذا يقال في جمع التكسير (قوله والأسارى) بفتح الهمزة وضمها جمع أسرى بفتح الهمزة جمع أسير بفتح الهمزة فالأسارى جمع الجمع (قوله والعذارى) جمع عذراء وهي البكر (قوله ما تغير فيه بناء مفردة) أي جمع وهو ما دل على أكثر من اثنين بغير فيه صيغة واحدة فالمراد بالمفرد فيه ما قبل المركب أي ما تغير فيه مفردة عن حالته قبل الجمع أي تغير بغير إعلال ولا الحاق علامة جمع ولا يعرب معه بالحروف فسقط بالاول ما تغير فيه بناء واحدة للإعلال وهو جمع تصحيح نحو قاضون ومصطفون والثاني ما تغير فيه بناء واحدة للاحاق علامة الجمع وهو جمع مذ كرسالم كزيدون أو جمع مؤنث سالم كهندات وبالثالث ما تغير فيه بناء واحدة وهو معرب بالحروف كسئون وأرضون وبايقاع ما على جمع كما تقدم لا يرد المثنى لكونه تغير فيه بناء الواحد ثم لا فرق في التغير بين أن يكون مشاهداً وهو ما ذكره الشارح أو تقديراً كفلك فإنه يستعمل في المفرد والجمع بلفظ واحد لكن إن جعلته جمعاً فضمته أولاً كضمته أسدوان جعلته مفرداً فضمته كضمته فقل والتغير مراعتباري لأنه يقدر زوال الضمة السكاتية في الواحد وتبدلها بضممة مشعرة بالجمع عند سيبويه ويعرف الجمع من المفرد باضميراً أو بانعت أو بغير ذلك فتقول فلك سائرة للمفرد وفلك سائرات للجمع واشترى ثياباً إن كان مفرداً واشترى ثياباً إن كان جمعاً (قوله وهو) أي تغير مفردة أو ما تغير فيه بناء مفردة وعلى الثاني يحتاج لتقدير مضاف بعد قوله الأول والثاني الخ أي الأول صاحب التغير بالزيادة الخ ثم إن هذا التقسيم إلى الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة العقلية والافهى ثمانية لأنها إما يزيد فقط

وثلاث بالالف لأنها أخت الواو في المد واللين وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة في الغنة عند سكونها ولكل واحدة من هذه العلامات الأربع مواضع تختص بها (فاما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع) الأول (في الاسم المفرد) سواء كان لمذ نحو جاء زيد والفتى أم لمؤنث نحو جاءت هند وحلبى (و) الثاني في (جمع التكسير) سواء كان لمذ كرجاء الرجال والأسارى أو لمؤنث نحو جاءت الهنود والعذارى والمراد بجمع التكسير ما تغير فيه بناء مفردة وهو ستة أقسام * الأول التغير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل

الشكل من غير زيادة
ولانقص نحو أسد وأس
* الرابع التغير بالزيادة
على المفرد مع تغيير
الشكل كرجل ورجال
* الخامس التغير
بالنقص عن المفرد مع
تغيير الشكل كرسول
ورسل * السادس
التغير بالزيادة والنقص
كتغيير الشكل نحو
غلام وغلمان فهذه كلها
ترفع بالضممة (و)
الموضع الثالث في (جمع
المؤنث السالم) وهو
ما جمع بألف وتاء
مزيدتين نحو جاءت
الهندات وتقييد الجمع
بالتأنيث والسلامة جرى
على الغالب والافقد
يكون جمع المذكر نحو
اصطبلات جمع اصطبل
وقديكون مكسرا نحو
حبليات جمع حبلى
(و) الرابع في (الفعل
المضارع الذي لم يتصل
بآخره شيء) يوجب
بناءه كنون النسوة
نحو يتر بصن أدنون
التوكيد نحو ليسجنن
وليكون أو ينقل
اعرابه كألف الاثنين
نحو يضربان أو واد
الجمع نحو يضربون أو
ياء المخاطبة نحو تضربين
ومثال المضارع الذي لم
يتصل بآخره شيء من ذلك نحو يضرب ويحشي (و) اما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين الاول (في جمع

أو بنقص فقط أو بهما معا أو بعدهما وكل منها امام مع تغيير شكل أو لا لكنه أسقط منها قسمين لعدم وجودهما في كلامهم هما وجود الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم التغيير فيهما (قوله خصوص وصنوع) الصنوع فرع الشجرة والصنوع يستعمل مثني وجمعوا يفرق في الجمع بالاعراب بالحرركات الظاهرة عليها وعدم التنوين في النون مع كسر هاء الاعراب بالحرز في المثني (قوله نحو تخمة) مفرد وتخم جمع (قوله نحو أسد) بفتح حين اسم للحيوان المفرد والجمع أسد بضم حين وبخفف باسكان السين المهملة (قوله نحو غلام وغلمان) أما الزيادة في غلمان فبالالف والنون وأما النقص فنقص الالف التي كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد وأما تغير الشكل فظاهر فعرفت أن ألف غلمان غير ألف غلام لاختلاف محلها (قوله وهو ما جمع الخ) ان أوقعنا ما على مفرد صح قوله جمع الخ ولم يصح قوله لأنني انما ينصب بالكسرة وان أوقعناها على جمع نافي قوله جمع الخ لان الجمع لا يجمع ثانيا واجيب باختصار الثاني وأن المراد ما تحقققت جمعته وحصلت بالف وتاء أي كان لها ما دخل في الجمعية فالباء للسببية وحينئذ فلا حاجة لقوله مزيدتين لان ما خرج به يخرج بجعل الباء للسببية اذ لا تكون الالف والتاء سببا في الجمعية الا ان كانتا مزيدتين وان جعلت الباء للصاحبة احتيج الى مزيدتين ليخرج قضاء وأبيات فان كلامها يصدق عليه أنه جمع مع الالف والتاء لكن ألف قضاء منقلبة عن أصل لازائدة وتاء أبيات أصل ونصب هذين بالفتحة كغيرهما من جوع التكسير (قوله وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة الخ) وكذا بالجمع لانه قد يكون اسم جمع كالأول ومفردا كعرفات لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج اليه بعد تفسيره بما جمع بألف وتاء الخ لان عمومه حينئذ شامل لما أورده وليس خارجا عنه حتى يحتاج لجعل التعريف بالنظر للغالب نعم هو محتاج اليه بالنظر للتقييد بالجمع بعد ذلك التفسير أيضا (قوله اصطبل) بقطع الهمزة وهو موقف الدابة (قوله حبليات) وتغييره بقلب ألف المفرد وهو حبلى في الجمع ياء (قوله يوجب بناءه) أي على السكون كنون النسوة نحو يتر بصن وأعلى الفتح كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو ليسجنن وخفيفة نحو ليكون والكاف في كلام الشارح استقصائية لا انحصار موجب بناء المضارع فيهما واعتراض قوله يوجب بناءه بأنه لا حاجة اليه لان الكلام في المعربات فكان المناسب حمل الشيء في كلام المتن على ما ينقل اعرابه فقط وأجيب بأنه ذكره لتفنيه المبتدى على ما عساه يغفل عنه واعلم أن نون النسوة لا تكون الامباشرة وأما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظا وتقدير اوهي الموجبة للبناء كما تقدم وتكون مباشرة لفظا منفصلة تقدير نحو ولا يصدنك أو منفصلة لفظا وتقدير نحو لتباون ولا تتبعان فامترين والفعل معها معرب (قوله وأما الواو) أي المضموم ما قبلها لفظا كالزبدون أو تقديرها كالمصطفون وقوله فتكون علامة للرفع أي على الرفع فاللام بمعنى على أي أمانة عليه على سبيل النيابة (قوله الاول في جمع المذكر السالم) تقدم الكلام على هذه الظرفية ولا يخفى أن جمع في الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الى مثليه كما كثر في زيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول أي المذكر المجموع جمع سلامة وما حمل عليه وهو ما كان آخره واوا ونون في حالة الرفع كالزبدون وعشرين أو ياء ونون في حالتي النصب والجر كالزبدين وعشرين * وهو قسمان علم وصفة فخرج ما ليس علما ولاصفة كرجل فلا يقال فيه رجالون الا اذا صغر لانه حينئذ يلدخ بالصفات فالاول نحو الزبدون والثاني كالمسلمون وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة في العلم والصفة أن يكون كل لفظ كراقل خال عن التاء الموضوعة للتأنيث التي ليست عوضا عن غير هاء ويختص العلم بان لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحر فين ويختص الصفة بان لا تكون من باب أفعل فاعلا ولا فعلان فعلى لا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث لكن العلم اذا جمع زالت علميته ووجب أن يعرض عنها تعريف آخر اذا أريد التعميم وذلك لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه فهو لم يوضع علما للمفردا فهو دال على الواحد واذا جمع زال يتصل بآخره شيء من ذلك نحو يضرب ويحشي (و) اما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين الاول (في جمع

معنى العلمية منه لانه حينئذ بصيرد الاعلى معنى متعدد والتعدد الواحد متناهيان فلم يصح جمعه باقياء على علميته
لتنافي الملول الجمع والعلمية وكذا يقال في العلم اذا نفي فوجود العلمية شرط للاقدام على الجمع والتثنية وعدمها
شرط لثبوتها فخرج بالمد كمن العلم نحو زينب ومن الصفة نحو حائضه والعقل من العلم نحو لاحق اسم
فرس من الصفة نحو سابق صفة لفرس بخلاف صفة عاقل ومنه والسابقون السابقون بالخلو من التاء وان
استعملت في غير التانيث كالمبالغة من العلم نحو حزمة وطلحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ليست عوضا
من غير هاقيد في القيد وشأنه الادخال فان كانت عوضا مثل عدة وثبة علمين جاز فيه عدون وثبون وخرج
ماركب تركيبا اسناديا من الاعلام كبرق نحرة أو مزجيا كسيبويه ومأعرب بحر فبين كز يدان وز يدون علما
فلا يجمع هذا الجمع ويخرج ما كان من الصفات من باب أقفل فعلاء بفتح الفاء والمذكأجر رأسود وشذقول

الشاعر فاجدت لساء بنى تميم * حلاثل أسودين وأحمرين

بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاء بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالأفضل فيقال الافضلون لان مؤنثه فعلى
ويخرج ما كان من باب فعلا نفعلى كندمان من الندم فان مؤنثه ندى أم اندمان من المنادمة فيجمع هذا
الجمع لان مؤنثه ندمانة ويخرج ما استوى فيه المد كروا الموث كصبور وجرى فلا يجمع هذا الجمع ككل
ما كان على وزن فعيل اذا كان بمعنى المفعول كقتيل يقال رجل قتيل وامرأة قتيل أما لو كان بمعنى الفاعل
فلا يستوى فيه مذ كره ومؤنثه بل يفرق بينهما بالتاء كعليم للذكور وعلمية للوث وبقولنا فيما تقدم
والمراد به هنا اسم المفعول أى المد كراخ يندفع الاعتراض على المتن بان فيه قصورا لانه لم يذكر المالحق
بجمع المد كراخ السالم في هذا الاعراب وحاصل الجواب أن في كلامه حذف المعطوف (قوله لسلامة بناء)
أى لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير (قوله مع قطع النظر الخ) دفع لما يقال ان هذا الجمع ليس
سالما لانه زاد على المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة أن الواو تأتي بها نيابة عن الحركة ودلالة على جماعة
الذكور والنون تأتي بها جارا لما فاتته من الاعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يوث بهما المحض الجمعية
والذى يجعل المفرد به متغيرا هو الذى يؤتى به لمحض الجمعية كصنوان لجمع صنو (قوله وجوك) بكسر
الكاف لانه قريب الزوج الذى كره على المشهور فلا يضاف الا الى المرأة أى على المشهور وأما الكاف في
البقية فان أضفتها الى مذ كرفتح والاكسرت (قوله واستغنى عن اشتراط الخ) أى عن التصريح
باشتراط الخ (قوله مفردة) فلوثنت أوجعت أعربت اعراب المثني أو المجموع فان جمعت جمع تصحيح
أعربت بالحروف أو جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة كذا في الحاشية والذى في الحظنى على الاسموى
عن ابن قاسم أنها ان جمعت بالالف والتاء أيضا بان أريد بهما من لا يعقل أعربت اعراب الجمع بالالف والتاء
وأنها لا يجمع منها جمع سلامة المد كرا لا الاب والاخ والحم وان نازع في جمع الاخير البهوتى (قوله مكبرة)
فلوصغرت أعربت بالحركات الظاهرة (قوله متناهية) فلوأفردت أعربت بالحركات الظاهرة كجاء أب
ورأيت بأمررت بأب (قوله لغير ياء المتكلم) فلوأضيفت اليها أعربت بالحركات المقدرة والذى ذكره
الشارح أربعة شروط ويزاد عليها أن تكون غير منسوبة فلو كانت منسوبة أعربت بالحركات الظاهرة
كجاء أبوك وأن يكون الفم خاليا من الميم واللام أعربت بالحركات الظاهرة وأن تكون ذوق بمعنى صاحب
فان كانت موصولة فهي مبنية على المشهور وأن تضاف ذوق الى اسم جنس ظاهر غير صفة وشذد اضافتها الى غيره
نحو أنا الله ذوقك سواء كان اسم الجنس معرفة نحو والله الفضل العظيم أو نكرة نحو ذومال وقولنا اسم
جنس ظاهر احتراز عن الضمير العائد لاسم الجنس نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه

الزبدون وسمى سالما
لسلامة بناء المفرد فيه
مع قطع النظر عن زيادة
الواو والنون وفعوا لياء
والنون نصبوا جر (و)
الموضع الثانى (في)
الاسماء الخمسة وهي أبوك
وأخوك وجوك وفوك
وذومال (نحو هذا
أبوك وأخوك وجوك
وفوك وذومال فيرفع
بالواو نيابة عن الضمة
واستغنى عن اشتراط
كونها مفردة مكبرة
مضافة لغير ياء المتكلم
لكونه ذوقا كذلك

فانه لا يعامل معاملته والافاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا وقولنا غير صفة قيد لا بد منه في اخراج الصفات
كقائم وضارب فانها أسماء أجناس فقول بعضهم انه لبيان الواقع لان اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد

والمراد بالصفة ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات وانما تصف اليه لان الغرض من وضعها كما علمت
 اتوصل الى الوصف باسماء الاجناس واذا كان المضاف اليه وصفا لم يحتاج اليها اذا علمت ذلك علمت أن
 الشروط ثمانية ولم يصرح بها المتن لانه ذكرها كذلك كما قاله اشرار لكن يوهى اشتراط اضافتها للكاف
 واضافة ذوالى لفظ مال يوهى اشتراط التصريح بالاضافة وليس كذلك بل مثل الاضافة الصريحة الاضافة
 المقيدة كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * أى خياشيمها وفاها (قوله وأسقط المصنف الخ)
 المراد بالاسقاط عدم الذكرا أى تركه ولم يأت به (قوله الهن) هو على اصحح اسم يكتنى به عن أسماء الاجناس
 مطلقا سواء كان يستقبح التصريح بذكرها أولا (قوله فى تنبيه الاسماء خاصة) اعترض بأن الالف
 علامة فى المثني لافى التنبيه التى هى فعل الفاعل * وأجيب بأن كلامه من اطلاق المصدر وارادة اسم
 المفعول كالمخلوق بمعنى المخلوق فالاضافة الى الاسماء من اضافة البعض الى الكل فهى على معنى من أى فى
 المثني من الاسماء أو من اضافة الصفة للموصوف أى فى الاسماء المثناة وقوله الاسماء لا محترز له لان غير ما لا يثنى
 كما أن قوله خاصة كذلك سواء رجع الى تنبيه أو الى الاسماء وهو بمعنى خصوصافه من المصادر التى جاءت
 على فاعلة كالعافية والعاقبة منصوب على أنه مفعول مطابق بمحذوف تقديره أخص تنبيه الاسماء بكون
 الالف علامة لرفعها خصوصافا على المشهور من جواز حذف عامل المؤ كد بكسر الكاف خلافا لان ما لك
 والمراد بالمثني كل اسم ناب عن اثنين اتفق فى الوزن والحروف ، زيادة أغنت عن العاطف والمعطوف فخرج
 بالقيس الاول نحو العمر بن فى عمرو وعمرو به والثانى فى أبى بكر وعمر والثالث كلا وكلتا واثنان اذ لم
 يسمع كل ولا كلة ولا اثن ولا اثنه وهذه المخرجات ملحقات بالمثني فى اعرابها لانه لم يعلم أنه يشترط فى كل
 ما يثنى عند الاكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله

شرط المثني أن يكون معربا * ومفردا منكرا ماركا

موافقا فى اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

كذا فى الحاشية فلا يثنى ما كان مبنيا وأما نحو ذان وتان والذان والثنان فصيغ موضوعة للمثني وليست شاة
 حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين ولا يثنى المثني ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظم له فى الآحاد
 ولا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى وقد مررت الاشارة الى ذلك فى جمع المذكر ولا يثنى ماركب
 تركيب اسنادا اتفاقا لأمز على الاصح وأما المركب الاضافى من الاعلام فيستغنى بتنبيه المضاف عن تنبيه
 المضاف اليه ولا يثنى ما يتفق فى اللفظ وأما نحو الابوان فمن باب التغليب ولا ما لم يتفق فى المعنى فلا يثنى
 المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فساد ولا يثنى ما لاثنى له فى الوجود فلا يثنى الشمس
 والقمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز ولا ما استغنى بتنبيه غير دع عن تنبيهه فلا يثنى سواء
 لانهم استغنوا بتنبيهه عن تنبيهه فقالوا ساء ولم يقولوا سوا آن ولا ما استغنى بمحقق المثني عن تنبيهه
 فلا يثنى جمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا أفاده فى التصريح (قوله اضرب بان بالفوقانية) وهو يصلح للمخاطبين
 المذكرين نحو أنما اضرب بان ياربى دان والمؤنثين نحو أنما اضرب بان ياهندان والتاء فيه الخطاب ولا تكون
 الالف فى الاسماء يصلح تغايبتين المؤنثتين سواء كانت الالف اسما نحو الهندان تقومان أو حرفا على لغة
 أو كوفى البراغيت نحو تقومان الهندان والتاء فيه تثنية لا للخطاب فيه أرى صور (قوله يضرب بان
 بالتحسانية) للغائبين المذكرين اسما كانت الالف نحو الزيدان يضرب بان أو حرفا نحو يضرب بان الزيدان
 على تلك اللغة ففيه صورتان (قوله اضرب بان بالفوقانية) خاص بجمع الذكور الحاضرين نحو أنما تضرب بان
 ولا تكون الواو فيه الا اسما ففيه صورة واحدة (قوله يضرب بان بالتحسانية) لجمع الذكور الغائبين سواء
 كانت الواو فيه اسما نحو الزيدان يضرب بان أو حرفا نحو يضرب بان الزيدون على تلك اللغة ففيه صورتان

وأسقط المصنف الهن
 هنا تبعاً للغراء والزجاجي
 لان اعرابه بالحروف
 لغة قليلة (وأما الالف
 فتكون علامة للرفع
 فى تنبيه الاسماء خاصة
 نحو جاء الزيدان)
 فالزيدان فاعل وهو
 مرفوع وعلامة فعه
 الالف نيابة عن لزمة
 (وأما النون فتكون
 علامة للرفع فى الفعل
 المضارع اذا اتصل به
 ضمير تنبيه) وهو الالف
 نحو تضرب بان بالفوقانية
 ويضرب بان بالتحسانية
 (أو ضمير جمع) المذكر
 وهو الواو نحو تضربون
 بالفوقانية ويضربون
 بالتحسانية (أو ضمير
 المؤنثة

(المخاطبة) وهو الباء التحتانية نحو تضرع بين وتسمى الأفعال الخمسة وهي مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة (والنصب والكسرة والياء وحذف النون) قديم الفتحة لانها الاصل وأعقبها بالالف (٣٠) خمس علامات الفتحة والالف

(قوله المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع اذ ليس لنا فاعل يرفع بثبوت النون يتصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحذف زعمه (قوله نحو تضرع بين) ولا يكون الامبدؤا بالياء فوقية ولا تكون الياء فيه الاسما ففيه صورة واحدة جملة الأفعال باعتبار ما تقدم عشرة وان نظر الى أنه قد يغلب مذ كر على مؤنث أو مخاطب على غائب أو بالعكس والى انقسام المؤنث الى حقيق التأنيث ومجازيه وغير ذلك زادت الصور (قوله ثبوت النون) أي النون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف (قوله والنصب) أي من حيث هو الى آخر ما تقدم (قوله أخت الفتحة) أي شاركته في مطاق التحريك أي التحريك فلا يرد أن وصفها التحدك وان التحريك فعل المتكلم (قوله بعد المشابهة فيها) أي لضعف المشابهة في الحذف فالضمير في قوله فيها راجع للحذف وأنه لاكتساب من جمعه وهو الحذف التأنيث من المضاف اليه وهو النون في قوله بحذف النون أو يقال أنت باعتبار العلامة (قوله مواضع) جمعها باعتبار الافراد الشخصية والافالاف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الاموضع والياء لها موضعان لا ثلاثة وأما الجواب بأن المراد بالجمع ما فوق الواحد فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولا يجزى في الالف والكسرة وحذف النون لما عرفت من أنه ليس لكل منها الاموضع واحد (قوله الاولى في الاسم) تقدم ما فيه ولا فرق في الاسم المفردين كونه مضافا أو غير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدرة للتعذر أو للنسبة منصرفا أو غير منصرف أشار الى بعض ذلك بالامثلة ومثلها رأيت غلامى وقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب ولا يخفى اعرابه (قوله في جمع التكسير) أي الجمع المكسر ويعمم فيه بمنزلة ما قبله كما أشار الى بعض ذلك بالامثلة (قوله في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أو معتله (قوله اذا دخل عليه ناصب) لا حاجة اليه لان الشيء لا ينصب الا بنصب الكنه ذكره توضيحا ولم يذكره في نظار هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار وكان الاولى ذكر مثل هذا في أول الكلام في قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بأن يقول هذاك اذا دخل عليه ارفع ويكتفى بذلك عن ذكر مثله في نظار (قوله مما تقدم في علامات الرفع) وهو ما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه ويؤنن التوكيد بقسميها نون النسوة والالف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة فان دخل عليه ناصب كان متصلا بنون النسوة كان اعرابه محليا نحو ولا يحل لمن أن يكتمن (قوله المتقدمة) أشار به الى أن ال في الاسماء العهد الذكرى (قوله وما أشبه ذلك) قديمة لا فائدة له مع قوله ولا نحو رأيت أباك * وأجيب بان نحو أفاد عدم الحصر في الذهن وهذا أفاد عدم الحصر في الخارج أو بالعكس وقول الشارح من نحو رأيت الح لبيان انما أشبه ولا موقع للفظ نحو فاعلا لم يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتها * وأجيب بان ذكرها باعتبار كل فرد وحده من هذه الثلاثة فيكون المعنى نحو رأيت حاك من بقية اخوانه وكذا نحو رأيت فاك من بقية اخوانه وكذا اولوا أسقطها قال من رأيت حاك الخ لكان أحسن (قوله فالسموات مفعول به) أي عند الجهور وقوله وقيل مفعول مطلق أي عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب وصوب في المعنى ونحوها بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدافان زيدا كان موجودا لو أنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو ما كان العامل فيه فعل إيجاد وان كان ذاتا لان الله تعالى موجود لا فاعل والذوات جميعا والجهو لا يشترطون هذا الشرط وباتفاق القولين نصب السموات ونحوه بالكسرة وهذه حكمة تأخير الاعراب عن حكاية القول الثاني وهذان القولان ليسا مختصين بجمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة بل جاربان في نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة ثم اعلم أنه انما نصب ما جمع بالياء وباء مزيدتين بالكسرة لانهما انصب على الجر كما فعلوا ذلك في أصله

لانها تشأ عنها وثلاث بالكسرة لانها أخت الفتحة في التحريك وأعقبها بالياء لانها بنت الكسر ونحوه بحذف النون لبعدها المشابهة فيها ولكل من هذه العلامات الخمس مواضع تخصها (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) (و) (في الاسم المفرد) نحو رأيت زيدا وعبد الله والفتحة (و) (الموضع الثاني في) (جمع التكسير) نحو رأيت الزبود والهنود والاسارى والعذارى (و) (الموضع الثالث في) (الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بأخره شيء) مما تقدم في علامات الرفع نحو ان يضرب ولن يخشى (وأما الالف فتكون علامة للنصب في الاسماء الخمسة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو رأيت أباك وأخاك) فأباك وأخاك منصوبان برأيت وعلامة نصبهما الالف نيابة عن الفتحة (وما أشبه ذلك) من نحو رأيت حاك وفاك وذامال (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم) نحو خلق الله السموات فاسموات وهو مفعول به وقيل مفعول مطلق وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم (وأما الباء فتكون علامة للنصب

رأيت حاك وفاك وذامال (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم) نحو خلق الله السموات فاسموات وهو مفعول به وقيل مفعول مطلق وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم (وأما الباء فتكون علامة للنصب

في الثانية) نحو رأيت الزيدين فالزيدين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة لأنه مثني (و) في (الجمع) للذكر السالم نحو رأيت العمرين فالعمرين منصوب برأيت وعلامة (٣١) نصبه الياء المكسور ما قبلها

وهو ما جمع بالواو والنون ليلتحق الفرع بالأصل ولم يعربوه بالحروف كأصله لأنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب بخلاف أصله . واعلم أيضا أن هذا الجمع يطرد في ستة أشياء منظومة في قول الشاطبي في شرح الألفية:

وقسه في ذى التا ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

(قوله في الثانية) أى المثني (قوله وأطلق الجمع الخ) اعتذار عن إطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكر السالم وقوله لكونه على حد المثني أى طريقته في الإعراب بالحروف وفى أن آخر كل منهما نون تحذف للإضافة (قوله لأنه الخ) أى لأجل أن المثني شريك جمع المذكر السالم في الإعراب بالحروف (قوله بثبات النون) أى بالنون الثابتة (قوله وتقدم أنها كل فعل مضارع الخ) فيه تسمح لأن الذى تقدم قوله وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تشبیه الخ ولم يتقدم أنها كل فعل مضارع الخ نعم تقدم ما يفيد ذلك (قوله وللخفض) اللام بمعنى على (قوله لأنها أخت الكسرة في التحريك) أى مشاركتها في التحرك فإطلاق التحريك على التحرك من إطلاق السبب على المسبب (قوله مواضع تخصها) الجمع باعتبار الأفراد الشخصية وإلا فالفتحة ليس لها إلا موضع واحد وهو الاسم الذى لا ينصرف (قوله المنصرف) أى حقيقة كزيد أو حكما وهو غير المنصرف إذا أضيف أو اقترن بأل بناء على أنه باق على منعه من الصرف سواء ظهر إعراب ذلك الاسم كزيد أو قدر للثقل أو التعذر أو المناسبة كمررت بالقاضى والفق وغلامى (قوله وهو الاسم المتمكن الأمكن) يحتمل أنه تعريف للمنصرف من حيث هو سواء كان مفردا أو جمع تكسير ويحتمل أنه تعريف للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفا بالأعم إن لم يحتمل الاسم في التعريف على المفرد وقد أجازاه المتقدمون لأنه يستفاد به التمييز في الجملة والاسم المتمكن هو العارى عن شبه الحرف فلم يبين والأمكن الزائد في التمكين وهو العارى عن شبه الفعل فلم يمنع من الصرف . واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن وهو الاسم العرب المنصرف ومتمكن غير أمكن وهو العرب غير المنصرف ولا متمكن ولا أمكن وهو المبنى كالمضمرات وأسماء الإستفهام (قوله لدخول تنوين الصرف عليه) الأولى أن يقول للحوق تنوين الصرف له لأن الدخول يكون في الأول والتنوين في الآخر وإضافة تنوين إلى الصرف من إضافة المسمى إلى الاسم أى التنوين المسمى بالصرف وما ذكره من أن الصرف هو التنوين أى تنوين التمكن كما ذكره بقوله وهو المسمى بتنوين التمكن هو مذهب المحققين الذى أشار إليه ابن مالك بقوله :

الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا

وقيل هو الجر مع التنوين وقيل يطلق على تنوين التمكن والعوض والمقابلة والصرف (قوله وجمع التكسير المنصرف) أى حقيقة كما مثل الشارح أو حكما فدخل غير المنصرف مضافا نحو اعتكفت في مساجدكم أو مقرونا بأل نحو وأتم عاكفون في المساجد بناء على ما تقدم في المفرد وهذا ولم يقل المنصف في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع أنه أخصر لزيادة الإيضاح للبستى لأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجرهما (قوله وسياى أن غير المنصرف) أى من نوعى المفرد وجمع التكسير (قوله ولا يكون إلا منصرفا) ولذا لم يقسده التثنية بالمنصرف كما فعل به (قوله إذا لم يكن علما) هذا قيد في قوله ولا يكون إلا منصرفا

المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثني فإذا ذكر الجمع مع المثني انصرف إلى جمع المذكر السالم لأنه أخوه في الإعراب بالحروف (وأما حذف النون) فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة (أى رفعها بثبات النون) وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تشبیه نحو لن يفعلوا ولن يفعلوا أو ضمير المؤنثة الخطاطبة نحو لن تفعلين فهذه منصوبة بـن وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة (وللخفض ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة) بدأ بالكسرة لأنها الأصل وثنى بالياء لأنها بفتها وختم بالفتحة لأنها أخت الكسرة في التحريك ولكل من هذه العلامات الثلاث مواضع تخصها (فأما الكسرة فتشكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع) الأول

(في الاسم المفرد المنصرف) وهو الاسم المتمكن الأمكن نحو مررت بزيد وسمى منصرفا لدخول تنوين الصرف عليه وهو المسمى بتنوين التمكن (و) الثانى فى (جمع التكسير المنصرف) نحو مررت بزيدود وهنود وسياى أن غير المنصرف يخفض بالفتحة (و) الثالث فى (جمع المؤنث السالم) ولا يكون إلا منصرفا نحو مررت بالهندات إذا لم يكن علما

ولفائلي أن يقول لأضرورة الى هذا السيد لان ما جعل علما صار مفردا وان الكلام في الجمع لم يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار أصله (قوله فان كان علم الخ) نحو عرفات علما موضع الوقوف وذات قرية من قري الشام واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحدف تنوينه لانه في الاصل مائة فاستصحب بعد التسمية وهذه هي اللغة المشهورة وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجريه بالفتحة مراعاة للتسمية فقط فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط نوسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهو وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه به في الصورة وقضية ذلك كما قال بعضهم انه لو سمي به مذكر كان سمي رجل بمسلمات أنهم بصرفونه وقد روي اللغات الثلاث قوله تنويرها من أذرعات وأهلها * يثرب أدنى دراهمها نظر على

(قوله المعتلة) أي الى آخرها حال الاضافة حرف علة وانما قلنا حال الاضافة للثلاث دغليه فوه فان آخره حال الافراد هاء وأصله فوه بفتح الفاء عند سيديويه والخاليل وبضمها عند الفراء وعلى كلا القولين هو باسكان الواو (قوله المضافة) أي الى غير ياء المتكلم (قوله في التثنية مطلقا) أي سواء كان مذكرا أو مؤنث (قوله السلام للمذكر) أي قال في الجمع للعهد المذكور والقرينة على ذلك ذكره مع التثنية كما مر (قوله في الاسم الذي لا ينصرف) سواء كان مفردا أو جمعا مكسرا ظاهر الاعراب أو مقدره وضابطه أنه المشابه للفعل في اشتماله على علتين فرعيتين معتبرتين مختلفتين مرجع احدهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى أو علة فرعية تقوم مقام علتين وذلك أن الفعل فيه علتان فرعيتان احدهما ترجع الى اللفظ وهي اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند ابصر بين المشتق فرع المشتق منه وأما عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب لان الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط والمركب فرع المفرد كذا في الحاشية ومثله في حاشيته على الاشمووني ونسبه سم تقلعن العلامة الدنوشري حيث قال وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى اه والثانية ترجع الى المعنى وهي احتياجه الى الفاعل في الافادة وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فاذا شبه الاسم في اشتماله على مطلق علتين الخ وليس المراد في اشتماله على عين العلتين اللتين في الفعل منع منه شيان ممنوعان من الفعل وهما الكسرة والتنوين وبوصف العلتين بالمعتبرتين اندفع ايراد نحو هندا اذا صرف مع أن فيه الفرعيتين أي لانهما ليستا بمعتبرتين لاتقاء بعض الشروط حينئذ كما سيأتي فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط نحو أجهال بالجمع تصغير اجهال جمع جل فيه فرعيتان فان المجموع فرع المفرد والصغر فرع الكبير وكلاهما من جهة اللفظ وأكتنا من جهة المعنى فقط نحو حائض وطامث ففي كل منهما فرعيتان التأنيث وهو فرع التذكير والوصف وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم تمنع منه الكسرة والتنوين لانهم يصرون بذلك كامل الشبه بالفعل ثم اعلم أن حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع الاولى صيغة منتهى الجموع والثانية التأنيث وهو ثلاثة أنواع تأنيث بالالف المقصورة أو الممدودة وتأنيث بالتاء الظاهرة وتأنيث معنوي كما سيأتي والثالثة المعرفة والمراد هنا خصوص العلمية لا غيرها من بقية المعارف لعدم مدخاية المصدر والمبهم هنالك كونهما مبنيين والكلام في العربيات ولجعل ذي الاضافة أو اللام غير المنصرف في حكم المنصرف والرابعة الجمعة والخامسة وزن الفعل والسادسة زيادة الالف والنون والسابعة تعدل والثامنة التركيب والتاسعة الوصف وأن من هذه العلل ما يقوم مقام علتين فيستقل الاسم بمفرده وهو شيان صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث المقصورة والممدودة أما وجه قيام الاولى مقام علتين فلان كونهما جمعا منزلة علة وهي

فان كان علما جاز فيه الصرف عنده (وأما البناء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع) الاول (في الاسماء الخمسة) المعتلة المضافة نحو مررت بأبيك وأخيك وجيك وفيك وذى مال فهذه مخفوضة بالياء الموحدة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة (و) الثاني (في التثنية) مطلقا نحو مررت بالزيدين والهندسين فالزيدين والهندسين مخفوضان بالياء الموحدة وعلامة خفضهما الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة (و) الثالث في (الجمع) السلام للمذكر نحو مررت بالزيدين فالزيدين مخفوض بالياء الموحدة وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف)

من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ ففيه
فرعية اللفظ بخروجه عن صغ الآحاد العربية وأما وجه قيام الثاني مقامهما فلأنه زيادة دالة على التأنيت
لازمة لبناء ما هي فيه فلا يقال في جراحه ولا في حبل حبل فالتأنيت بمنزلة علة وهي من جهة المعنى وال لزوم
بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ كذلك في الحاشية والذي في الحفي على الاسموني أن التأنيت بمنزلة علة
ترجع إلى اللفظ ولزوم علامته علة ترجع إلى المعنى وإن منها ما لا يستقل بالمنع بل لابد من علة ثانية معه وهي السبعة
الباقية وبعض الثامنة وهو التأنيت بالناء والتأنيت المعنوي وهذه على قسمين ما يمنع منها مع الوصفية وما
يمنع مع العلمية ضرورة أن الوصفية والعلمية لا يجتمعان لتنافي مدلولهما فإن مدلول العلمية الذات ومدلول
الوصفية حالة من أحوالها فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كمثني وثلاث ووزن الفعل كاجر وزيادة
الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمره يزيد وعثمان ثلاثة أخرى وهي العجمة
كأبراهيم والتأنيت كطلحة وزينب والتركيب كعدي كرب إذا علمت ذلك علمت أن تسمية كل واحد من
هذه العلل السبعة وبعض الثامنة علة مجاز إذ كل واحدة جزء علة فالعلة التامة الموجبة لمنع الصرف مجموع
علتين أو واحدة تقوم مقامهما كما قاله بعضهم وقد أشار الشارح أعظم ما تقدم بقره وهو ما كان على صيغة
منتهى الجوع الخ (قوله وهو ما كان الخ) أي الاسم الذي لا ينصرف المشتمل على علة تقوم مقام علتين
ما كان الخ أي هو الذي وجد على وزن صيغة أي هيئة منتهى أي أقصى الجوع أي الذي لا يمكن أن يجمع
جمع تكسير مرة أخرى بعد حصوله على هذه الصيغة مثلاً كلب يجمع على أكاب ثم يجمع أكاب على
أكاب وكذلك نعم يجمع على أنعام ثم يجمع أنعام على أناعيم وأكالب وأناعيم لا يجمعان بعد ذلك فهم على
صيغة وقفت عندها جوع التكسير وقولنا لا يمكن أن يجمع جمع تكسير لا ينافي إمكان جمعه جمع سلامة نحو
الصواحبات جمع صواحب فصواحب لا يجمع جمع تكسير بعده هذه الصيغة التي هو عليها وإن جمع جمع سلامة
على صواحبات وإنما لم يكن الجمع جمع سلامة ضارافي دعوى أن صيغة صواحب مثلاً بلغت أقصى صيغة الجوع
مع أنه قد بقي من الصيغ صواحبات جمع سلامة فلم تبلغ صواحب أقصاها لان جمع السلامة لا كان لا يغير الصيغة
لم يبطل نهاية الجمعية على جمع التكسير فهو بسبب ذلك كالعالم وضابطه عندهم كل جمع مكسر بعد ألف
تكسيره حرفان كمساجد وثلاثة أوسطها ساكن كصايح ولا فرق بين أن يكون أوله بما كما مثل أو غيرها
كصوامع وقد اذيل وسواء حذف منه الآخر كالناقص من الصيغة الأولى نحو جوارأولا والحرف المشدد
بحرفين فنحودواب من الصيغة الأولى ونحو بخاني جمع بختي من الثانية وبقولنا كل جمع مكسر خرج نحو
تداني وتواني فانهما مفردان مصدران لتداني وتواني وبقولنا أوسطها ساكن كخرج طواعية وكراهية وهما
خارجان لجمع أيضا لانهما مفردان وخرج ملائكة ونحوه وبعضهم أخرجها باشتراط أن لا يكون في آخر هذا
الجمع تاء التأنيت وقد علم من ضابطه المذكور شرطه وبقي منها أن لا تلحقه ياء النسبة في الجمعية تخرج نحو ظفاري
نسبة إلى ظفار بوزن قطام مدينة بالين يجلب منها الطيب المسمى بالظفار فهو مصروف لان الياء فيه ياء النسبة
تحقيقا وخرج نحو حوارى بالحاء المهملة والراء بعد الف وهو الناصر: حوالى وهو المحتمل فكل منهما
مصروف لان الياء فيه ملحقة بياء النسب لانه سمع من العرب مصروفا فقد رفيه الانتساب وإن لم يكن منسوبا
حقيقة (قوله أوكان محتوما بال التأنيت الممدودة) ألف التأنيت الممدودة عند بعضهم هي الف التي بعدها
همزة وعند بعضهم ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة وعلى هذا فإطلاق الممدودة عليها مجاز لان الممدود ما قبلها
لا هي وهي تمنع مطلقا سواء كانت في علم ذكر كراء أو نكرة كسحراء أو وصفة كسحراء أو جمع كاصدقاء جمع صديق
وصلحاء جمع صالح وأعرضا جمع عزب وألف التأنيت المقصورة هي ألف لينة مفردة سواء كانت في علم كرضوى
اسم جبل بالمدينة أو نكرة كذكرى أو وصفة كحبل أو جمع كرضى وجرى (قوله أوكان فيه العلمية والتركيب)

وهو ما كان على صيغة
منتهى الجوع نحو
مررت بمساجد
ومصايح أو كان
محتوما بال التأنيت
الممدودة كسحراء
أو المقصورة كحبل أو
كان فيه العلمية
والتركيب المزمجى نحو
معد يكرب

هذا شروع فيما فيه علتان والعلمية كون الاسم علما لذ كرا مؤنث والتركيب جعل اسمين بمنزلة اسم واحد
 وشرط تأثيره منع الصرف مع انضمامه للعلمية كونه من جباليس عديدا ولا محتوما بويه فخرج المركب الاضافي
 فانه يجرى على جزئه الثاني بعد التركيب ما جرى عليه قبله من الصرف وعدمه كغلام زيد وأبي هريرة
 وأما جزؤه الاول فيعرب بالحركات الثلاث لفظا أو تقدير او خرج المركب الاسنادي نحو شاب قرناها وتأبط
 شرافته مبنى محكى على حالته قبل العلمية فلم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص
 بالمعربات كذا قيل * ولقائل أن يقول الجلة من حيث هي جلة قبل جعلها علما مبنية وان كانت اجزاؤها
 معربة وبعد العلمية معربة اعرابا تقدير يالا استثقال الحرف الاخير بحركة الحكاية فتكون من
 المعربات تقدير الامن المبنيات واذا كان كذلك فينبني أن يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه لان عدم ظهور
 الاعراب لا ينافي الانصراف وعدمه كما في عصا وحلي وموسى * ويمكن أن يقال الحكاية مانعة من اعتبارها
 اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه وخرج أيضا المركب التقييدي مطلقا التوصيفي وغيره كجملة
 الشرط كالحيوان الناطق وان قام زيد علمين وخرج أيضا المركب العددي كخمسة عشر فانه مبنى على فتح
 الجزأين الاثنى عشر واثنى عشرة فان الجزء الاول منهما يعرب اعراب المثنى والجزء الثاني مبنى على الفتح
 وخرج الزجى المختوم بويه كسيبويه فانه مبنى على الصحيح وقد أشار الشارح الى هذه الشروط بالمثل
 في قوله نحو معد يكرب أي وحضر موت وبعلبك فيرفع الجزء الثاني بالضمه وينصب ويجر بالفتحة
 بلاتنوين والجزء الاول باق على حاله من السكون كمثل الشارح أو الفتح كما مثلنا وهذا هو الافصح ويجوز
 فيه الصرف أيضا والبناء (قوله أو العلمية والتأنيث) سواء كان التأنيث لفظيا أو معنويا أما المعنوي
 فهو أن يكون اللفظ المجرد من التاء والالف موضوعا في الاصل مؤنث سواء سميت به مؤنثا حقيقيا كزيب
 علم امرأة أو مذ كرا حقيقيا كالمثال علم رجل أو يكون في الاصل مذ كرم جعل علما مؤنث كزيب علم امرأة
 وهذا التأنيث انما يكون بناء مقدرة لظهورها في التصغير وشرطه مع انضمامه للعلمية واحد من أمور
 أربعة اما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف كزيب وسعاد لان الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث واما تحريك
 الوسط من حروفه نحو سقر اسم لجهنم لان الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء واما كونه عجميا كجور
 بضم الجيم وحصل اسمي بلدين واما كونه منقولا من مذ كرا نحو زيدا إذا سمي به امرأة لانه حصل بنقله
 الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ كثقله بالتاء هذا مذهب سيبويه والجمهور فان لم يوجد فيه واحد من هذه
 الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه الوجهان والمنع أجود عند سيبويه وأما التأنيث اللفظي ملحقا بآخره
 علامة التأنيث سواء كان موضوعا لمذ كرا كطلحة وجزء أو لمؤنث كفاطمة وان كان الثاني معنويا
 أيضا ولا شرط له غير انضمامه للعلمية اذا علمت ذلك علمت أن أقسام التأنيث ثلاثة لفظي ومعنوي
 كفاطمة علم امرأة ولفظي فقط كطلحة وجزء علمي رجلين ومعنوي فقط كزيب وسعاد علمي امرأتين
 وهذا ظاهر أو علمي رجلين نظرا للاصل وقد أشار الى ما تقدم ابن مالك بقوله
 كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقي
 فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
 وجهان في العادم تذكر اسبق * وعجمة كهذ والمنع أحق
 (قوله أو العلمية والعجمة) العجمة كون اللفظ مما لم تضعه العرب وشرط منعها مع العلمية أن يكون ماهي فيه
 علماني لغة العجم قبل استعماله في اللغة العربية علما وهذا ما جزم به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك وهشام وهو
 ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين على انه لا يشترط وانما الشرط أن يكون علماني أول استعمال
 العرب وبه جزم الرضی وقال ألا ترى ان قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فلم

أو العلمية والتأنيث
 نحو زيب وفاطمة
 أو العلمية ولعجمة نحو

ينصرف فيه فصار غير منصرف وشرطها أيضا عند سيبويه وأكثر النحاة تحرك الوسط ورجحه الرضى
والتأخرون وأما عند ابن الحارث وجاعة فالشرط أحد أمرين إما تحرك الوسط أو زيادة حروف الاسم على
ثلاثة قال الأشموني ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال أحدها أن العجمة لا تزل في مطلقا وهو الصحيح
الثاني أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وبها سكن وسطه وجهان الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وبها سكن
وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحارث وأعلم أن أسماء الانبياء وكذا الملائكة اعجمية الأربعة من كل
منظومة في قوله هود شعيب صالح محمد * أمضاعها في العجم ليست توجد

رصوان مالك تكبير منكر * أمثالها في الحكم ما قد ذكرها

لكن رصوان ممنوع من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون بخلاف قية الأربعة فإنها منصرفة وكذا
أسماء جميع الانبياء لا تنصرف إلا سبعة منظومة في قوله

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا * وهو داوود طائفا شينا محمدا

(قوله أو العلمية ووزن الفعل) أي وزن مختص في لغة العرب بالفعل أصالة بمعنى أن الواضع وضعه أصالة
للفعل ولم يوجد في الأسماء العربية من غير شذوذ إلا منقولاً عن الفعل كشمر بتشديد الميم علم فرس وأما بقم
اسم نبت يصبح به معروف فجحى فلا يصرف في اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الأسماء
بالعربية وكضرب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير والابان اعتبار مع الضمير كان من العلم المحكي
وأما دثل بضم الدال وكسر الهمزة فشاذ وقد تقدم أننا قلنا من غير شذوذ فإن لم يكن الوزن مختصاً بالفعل
فشرطه أن يكون في أول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زائد كما زاد في أول المضارع أي حرف من أحرف
المضارعة الأربعة نحو أجد ونحمد وتقلب ويشكر أعلاما لا أشخاص معينة فهي ممنوعة من الصرف لأنها
مبدوءة بحروف خاصة بالمضارع فلم تكن في أصل الاسم وههنا كلام نفيس فانظره في الحاشية (قوله
والعلمية وزيادة الألف والنون) أي زيادتهما على حروف الكام الأصلية فلا يمنع فيهما فيه وهما
أصليتان كمستعان وأحدهما كتيبان وإذا اجتذب السكامة أصلا أن أصل يقتضي الزيادة وأصل يقتضي
عدمها جاز الصرف وعدمه نحو شيطان إن كان من شطن بمعنى بعد انصرف لأصالة النون وإن كان من شاط
شيطا إذا هلك لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحس أو الحسن وعغان من العفة أو العفونة (قوله
أو العلمية والعدل نحو عمر) العدل في اللغة له معان منها نقيض الجور وفي الاصطلاح تحول الاسم عن
صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير إعلال ولا الحاق بغيره بقولنا مع اتحاد المعنى المشتق
فإنه يختلف المعنى فيه وفي المشتق منه فصار بقد خرج عن معنى الضرب كما خرج عن لفظه بخلاف نحو
ثلاثة فإنه لم يتغير عن المعنى التكراري المستفاد من ثلاثة ثلاثة وبقوله من غير إعلال ما تغير للإعلال
كمقام فإن أصله مقوم كذهب نقلت حركة الواو إلى القاف فصار مقوم تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح
ما قبلها الآن فأبدلت ألفا فصار مقام فهذا الإبدال له عدل عندهم لأن التغير للإعلال وبقولنا ولا الحاق
نحو كوتر لأنه أخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الإلحاق بجعفر ثم إن العدل نوعان تحقيق
وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف وتقديرى وهو الذى لا بدل عليه دليل الامنع
الصرف فالتحقيق يمنع الصرف مع الوصفية نحو مثنى وثلاث ورباع والتقديرى يمنع مع العلمية نحو عمر فله
لا يوجد أعلاما غير منصرف ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل فقدر فيه ثلاثا يلزم هدم
قاعدهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقبل أنه عدل عن عامر كزفر معدول عن زافر (قوله أو
الوصف والعدل) تقدم معنى العدل وأما الوصف فهو اسم يدل على ذات مبهمة وحال من أحوالها ولو عبر
بالوصفية بدل الوصف كان أولى لأن تقدير كلامه أو وجد في الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لأن

إبراهيم أو العلمية ووزن
الفعل نحو أجد أو
العلمية وزيادة الألف
والنون نحو عثمان أو
العلمية والعدل نحو
عمر أو كان فيه الوصف
ووزن الفعل نحو أفضل
أو الوصف والعدل

الوصف اسم كما مر فكيف يوجد في الاسم اذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وشرط تأثير الوصفية منع
الصرف مع علة أخرى الاصاله أى أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفي أولا وان غلبت اسميته بعد ذلك
فلا يضر أن يراد به ذات معينة مع ملاحظة حالها أو بدون تلك الملاحظة بعد أن كان موضوعا للدلالة
على ذات مبهمه وحال من أحوالها بخلاف العكس ولذا قال ابن مالك

وألغين عارض الوصفية * كاربع وعارض لا مبا

(قوله نحو مئتي) معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة ورباع معدول عن أربعة أربعة
ومثلها مثلث ومربع لان كلا منهما معدول عن مكرر فان الأصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره
وحيث لم يتعد اللفظ علم أنه معدول عن مكرر واختلغا فيها وراء ذلك الى عشار ومشرهل جا، أم لا
والصواب بحجته (قوله أو الوصف وزيادة الالف والنون) تقدم شرط الوصف وهو الاصاله وأما الالف
والنون فيه فشرطهما أن لا يكون مؤنثا ما هما فيه على وزن فعلانة عند الاكثر وهو الراجح وقيل الشرط
وجود فعل في مؤنثه ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلا فعلى الأول يمنع من الصرف لا انتفاء فعلانة الذى
هو شرط في منع الصرف وعلى الثانى يصرف لعدم وجود فعل الذى هو شرط ومن ثم اختلفوا فى رجن اذا
تجرد من أل والراجع المنع بناء على الأول (قوله فهذه كلها) أى الاسماء المذكورة ونحوها (قوله أو تمل
أل) سواء كانت معرفة كقوله تعالى وأتم عاكفون فى المساجد أو موصولة كقوله

ما أنت باليقظان ناظره اذا * نسبت بمن تهواه ذكر العوقب

بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة أو زائدة كقوله

رأيت الوليد بن يزيد مباركا * شديدا بأعباء الخلافة كاهله

ومثلها أم فى لغة جبر كقوله

أ أن شمت من نجبر يقاتلنا * ثبت بلبيل أم إرمدا اعتادا وألقا

ثم اعلم ان فيما لا ينصرف اذا أضيف أو تبع أل ثلاثة أقوال أحدها أن يكون إقيا على منعه من الصرف مطلقا
أنها أن يكون منصرفا مطلقا ثانيا للتفصيل وهو أنه ان زالت منه علة فنصرف نحو باجركم وبعثنا فان
العلمية زالت لان الاعلام لا تضاف حتى تنسك وان بقيت العلة فلا نحو باجركم (قوله وللجزم) هو لغة
القطع مطلقا واصطلاحا قطع الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل (قوله علامتان السكون) هو لغة ضد
الحركة واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله والحذف) هو لغة الاسقاط والقطع والوصل واصطلاحا ما ذكره
الشارح أيضا (قوله سقوط حرف الملة) أى من الفعل المعتل وقوله أو النون من الامثلة الخمسة وقوله للجزم أى
لاجله فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة كما ذكره الشارح كان المناسب أن يقول المتن
وللجزم علامة الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وهو السكون وحذف حرف العلة وحذف النون
قلت انه أراد التصريح بالمقصود فان قلت علامتان المذكورتان هما نفس الجزم ادما حذف الحركة أو الحرف
والجزم هو كذلك فقد جعل الشيء علامة لنفسه وذلك غير معهود قلت هذا الاشكال ساقط أما على أن
الاعراب ممنوى فظاهر أن الجزم غير السكون والحذف لان الجزم حيث تغير مخصوص علامته السكون
ومانا بعبه وأما على أن الاعراب لفظي فالاعراب بالاجمال والتفصيل (قوله فى الخط) أى منه وقوله تبعا حال
من الواو أى حاله كونها تابعة (قوله لا لتقاء الساكنين) علة لحذفها فى اللفظ وفى بعض النسخ لا لتقاء
الساكنين وعليها كتب الشيخ التبيين حيث قال أى ليس حذفها فى الخط لدفع التقاء أى اجتماع الساكنين
وان كان حذفها فى اللفظ لدفع ذلك (قوله ومن نحو لتبلاون فان النون حذفت لتوالى الكونيات) الاصل
لتبلاون وبواوين ونون خفيفة بوزن فترجون حذفت ضمة الواو الاولى لانقل فالتقى ساكنان حذفت الواو الاولى

نحو مئتي وثلاث ورباع
أو الوصف وزياد الالف
والنون كسكران وط
شروط تطالب من
المطولات فهذه كلها
تخفف بالفتحة نيابة
عن الكسرة مالم
تضف أو تمل أل فانها
حينئذ تخفف بالكسرة
على الاصل نحو مررت
بافضلكم وبالافضل
(وللجزم علامتان
السكون) وهو حذف
الحركة (والحذف)
وهو سقوط حرف
علة أو النون للجزم
واحتترزت بقولى
للجزم من نحو سنده
الزبانية لان الواو
حذفت فى الخط تبعا
لحذفها فى اللفظ لا لتقاء
الساكنين ومن نحو
لتبلاون فان النون
حذفت لتوالى النونات
ولسكل من السكون
والحذف

مواضع تختص به (فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح (٣٧) (الآخر) إذا دخل عليه جزم

ولم يتصل بآخره شيء
نحو لم يضرب فيضرب
فعل مضارع مجزوم بلم
وعلمة جزمه السكون
والمراد بالصحيح الآخر
مالم يكن في آخره ألف
ولا واو ولا ياء (وأما
الحذف فيكون علامة
للجزم) في موضعين :
الأول (في الفعل
المضارع المعتل الآخر)
وهو ما كان في آخره
حرف علة نحو لم يدع
ولم يخش ولم يرم فيدع
ويخش ويرم أفعال
مجزومة بلم وعلمة
جزمها حذف حرف
العلة من آخرها نيابة
عن السكون فالمحذوف
من يخش الألف
والفتحة قبلها دليل
عليها والمحذوف من
يدع الواو والضمة قبلها
دليل عليها والمحذوف
من يرم الياء والكسرة
قبلها دليل عليها
(والموضع الثاني (في
الأفعال الخمسة (التي
رفعها بثبات النون)
وهي كل فعل مضارع
اتصل به ضمير ثنية نحو
لم تضربا ولم تضربا أو
ضمير جمع المذكر نحو لم
يضربوا ولم تضربوا أو
ضمير المؤنثة المخاطبة

التي هي لام الفعل لا لتقاء الساكنين وإنما لم تحذف واو الضمير لأنها نائب الفاعل فهي عمدة وكلمة بخلاف لام
الفعل فانها جزء كلمة وحذف الجزء أولى من حذف الكلمة فصار لتبلون فأدخلت نون التوكيد المشددة وهي
بنونين على نون الرفع فاجتمع ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوا إلى النونات ولما حذفت نون الرفع التقى
ساكنان الواو والنون المدغمات ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونه حقها
فقبل لتبلون ولم تحذف النون لفوات الغرض الذي جرى بها لأجله وهو التوكيد وإعراب هذا الفعل أن
تقول اللام موطئة للقسم وتبلون فعل جماعة المذكور مخاطبين مبنى للمفعول مرفوع وعلامة رفعه النون
المحذوفة لتوا إلى الأمثال والواو نائب الفاعل في محل رفع والنون للتوكيد. فان قلت قد جمع بين ثلاث نونات
نحو النساء جن في الماضي ويخجن في المضارع. قلت لما كان فيها نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز
ذلك بخلاف لتبلون فان الأولى للرفع وثنتان للتوكيد والثالثة زائدة على أصل الكلمة والثقل إنما يحصل بالزوائد
(قوله مواضع) جمع موضع باعتبار الأفراد الشخصية فلا يرد أن السكون ليس له إلا موضع واحد
والحذف له موضعان كما تقدم نظيره أو أنه أراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة للحذف وغلبه على السكون
(قوله ولم يتصل بآخره شيء) أي يوجب بناء أو ينقل إعرابه من نوني النسوة والتوكيد أو ضمائر الفاعلين
خلافًا للشيخ الشنوي حيث اقتصر على الثاني فان الجازم إذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن
كان مبنيًا على السكون محله جزم (قوله مالم يكن في آخره ألف الخ) لو أسقط في لكان أولى وأظهر لأن
إثباتها يوهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك وإذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم
على إثباتها أن يكون الشيء ظرفًا لنفسه ويجرى ذلك في أمثال هذه العبارة (قوله حرف علة) أي أصلى
فان كان غير أصلى بأن كان بدلًا من همزة كير من القراءة ويقرى من إعراء الضيوف ويوضوئهم دخل الجازم
جاز حذفه وترك بناء على الاعتداد بالبدال وعدمه كما قاله الشارح في شرح الأزهرية (قوله وعلامة جزمها
حذف حرف العلة) وذلك لأن الجازم لما دخل ووجد الآخر منها ساكنًا فلم يمكنه تجديد الجزم فيه بالسكون وكان
ذلك الآخر لضعفه شبهًا بالحركة تسلط عليه فحذفه نعم لو اتصل بآخر الفعل نون النسوة والتوكيد وجب
بقاء حرف العلة نحو لم يخشين ولم يرمين ولم يدعون (قوله وهى كل فعل الخ) الأولى إسقاط كل لأنها للأفراد
والتعريف للماهية لكنه لما لاحظ معنى الضابط أتى بها لبيان الاطراد أي في التنصيص على كل فرد فرد .
﴿ فصل ﴾ هو لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحًا عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني
المنصوصة على الظاهر عند السبب وهو مصدر يَحْتَمِلُ أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول
والمعنى على الأول هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المنصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها تمييزها عنها
وعلى الثاني مفصولة عنها وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشبرا ملسي وإلا فهو من قبيل علم الجنس فهو
ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الأولى فلا حاجة لجعله بمعنى فاعل أو مفعول (قوله
في ذكر) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفصل (قوله حاصل) بمعنى محمول أي محصل الكلام الطويل
المتقدم (قوله من أول باب علامات الإعراب إلى هنا) من فيه للبيان أي الذي هو أول علامات الإعراب امتداد إلى
هنا ولا يصح أن تكون من هنا لا ابتداء الغاية كقولهم سرت من البصرة إذا السير ثابت في المبدأ دون
الذات هنا وأشرت بقولي تمتد إلى هنا إلى أن إلى متعلقة بمحذوف كما أشار إليه بعضهم (قوله تمرينا)
مفعول لأجله أي ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتدئ أي تكرير التعليم له ليسهل عليه وهذا جواب عما يقال
التكرير بمعيب (قوله على عادة المصنفين) متعلق بمحذوف حال من ذكر أي حالة كونه جارياً على الخ وهذا جواب
عما يقال هل المصنف آخره هذا الصنيع أو مسبوقة به (قوله وحاصله) أي ما تقدم (قوله العربات قسمان)

نحو لم تضربني فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون ﴿فصل﴾ في ذكر حاصل ما تقدم من
أول باب علامات الإعراب إلى هنا تمرينًا للمبتدئ على عادة المتقدمين رحمهم الله تعالى أجمعين وحاصله أن يقال (العربات قسمان قسم

يعرب بالحركات) ثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو السكون (وقسم يعرب بالحروف) الاربعة الالف والواو والياء والنون أو بالحذف (قالنرى يعرب بالحركات) اجمالاً (٣٨) (أربعة أنواع) نوع من الافعال وثلاثة من الاسماء فأشياء الاسماء الثلاثة (الاسم المفرد)

نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وجع التكسير) نحو جاء الرجال ورأيت الرجال ومررت بالرجال (وجع المؤنث السالم) نحو جاءت الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات (و) نوع الافعال (الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخر شيء) نحو يضرب ولين يضرب ولم يضرب (وكلمها) أى مجموع الانواع الاربعة لاجمعها لتختلف بعض الاحكام في بعضها أى مجموعها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومؤنات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب زيدا ورجالا (وتختص بالكسرة) نحو مررت بزيد ورجال ومؤنات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب هنا هو الاصل (وخرج عن ذلك) الاصل (ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة نحو) رأيت الهندات وكان حقها أن ينصب بالفتحة (والاسم الذى لا ينصرف يختص بالفتحة) نحو مررت بأحمد ومساجد وكان

مبتدأ وخبر وفيه الاخبار بالثنى عن الجمع وصح ذلك مع أن الخبر عين المبتدأ اما لان المراد بالمعر باتا الجنس الصادق بالثنية قال فيه للجنس واقاعدة أن الالجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت معنى الجمعية واما لان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم فالثنى فى معنى الجمع فالمطابقة وجودة نظرا للمعنى على حد فاذا هم فريقان يختصمون * والحاصل انه لا بد من التأويل في المعربات ليوافق قسمان أو عكسه والمراد جنس المعربات من حيث هي لا بقيد كونها معرفة بالحركات ولا بقيد كونها معرفة بالحروف فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وكونها قسمين بالاستقراء (قوله يعرب بالحركات) أى وجودا أو عدا ما فدخل في المعرب بالسكون وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالسكون لا يدخل في المعرب بالحركات (قوله أو بالسكون) لاسماجه اليه لولا فيما يعرب بالحركات كما تقدم (قوله يعرب بالحروف) أى وجودا أو عدا ما فدخل فيه المعرب الحذف وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالحذف لا يدخل (قوله بالحذف) أى حذف أحد الأحرف الاربعة وفيه ما تقدم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة أبواب لفظ أنواع زائدة لتوكيد الابداء الى بيان أن المراد بقوله أربعة الانواع لا الافراد لأن الافراد أكثر من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله تعالى على التفصيل حيث لم يكتف بقوله فالذى يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجل أولا حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل (قوله الاسم المفرد وجع التكسير) أى الاما لخلق منها بالثنية وجمع المذكر السالم ككلا وكلتا فانه مفرد للفظ ألحق بالثنى في اعرابه ان أضيف لمضمر وكسنتين وبابه فانه جمع تكسير ألحق بجمع المذكر السالم في اعرابه (قوله وكلمها) المراد السكل المجموعى ولذا قال الشارح أى مجموع الانواع الاربعة وهذا اذا نظرنا الكلام المصنف بقطع النظر عما استشهد بأن يراد بضمير كلمها ايشمله وانما كان من السكل المجموعى للتخلف عن الحكم المذكور في بعض الاراد لداخلة تحت كل وهو المستثنى فيكون من السكل المجموعى وأما اذا نظرنا الكلام المصنف مع اخراج المستثنى من أول الامر بأن يكون المراد بالضمر غيره فيكون السكل من الجبى لانه ليس هناك افراد مما دخل تحت كل تخلف عن الحكم المذكور وعدم دخول ما تخلف تحتها قال العلامة الشنوائى بل يصح أن يراد بالجمع مطلقا لا يضرب للتخلف الذى ذكره الشارح لان المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتى وخرج الخ والحاصل انه لا حاجة لما ذكره الشارح بل يراد بالسكل السكل الجبى لان المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الأصل (قوله مجموع هذا) أى المذكور كمنوع من الانواع الاربعة ترفع بالضمة الخ هو الاصل في المعربات (قوله جمع المؤنث السالم) أى ما يصدق عليه لانه أى لفظ جمع اذ هو ينصب بالفتحة كما لا يخفى (قوله والاسم الذى لا ينصرف) أى ما يصدق عليه هذا الاسم نحو اجد لا نفسه أى لفظ الاسم الذى لا ينصرف لا يابس فيا شئ من موانع الصرف والمراد ما لم يصف أو يتلألأ فلا تغفل (قوله المعتل الآخر) أى ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشى ويرى ونحوها نظير ما مر * ان قلت لا حاجة الى تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له لان المعتل فى اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة والتعميم لاصلاح صرفى * قلت ان سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم والحاصل ان المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة وعدم الصرفين ما فيه حرف علة سواء كان أوله أو وسطه أو آخره فهو أعم مطلقا من المعتل عند النحاة فيجتماعان فى نحو يخشى ويدعو ويرى وينفرد المعتل عند الصرفيين فى نحو وعد وقال (قوله بحذف آخره) وتقدم انه ينصب بفتحة مقدرة على الالف وظاهرة على الواو والياء * فان قلت لم يحملوا النصب فى هذا الفعل المعتل على الجزم فيكون بحذف آخره

كما

حقه أن يخفف بالكسرة (والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره) نحو لم يغزو ولم يخش

ولم يرم وكان حقها أن يجزم بالسكون (والذى يعرب بالحروف أربعة أنواع) أيضا ثلاثة من الاسماء ونوع من الافعال فأشياء الاسماء الثلاثة

(التثنية) نحو الزيدان (وجمع المذكر السالم) نحو الزيدون (والأسماء الخمسة) وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال (و) نوع الأفعال (الأفعال الخمسة وهى يفعلان) بالياء المثناة تحت (وتفعلان) بالثناة (٣٩) فوق (يفعلون) بالثناة تحت

(وتفعلون) بالثناة
فوق (وتفعلين) بالثناة
فوق لاغير (فأما
التثنية) بمعنى الثنى من
إطلاق المصدر على
اسم المفعول (قرفع
بالألف) نحو جاء
الزيدان (وتنصب
وتخفض بالياء) المفتوح
ما قبلها المكسور
مابعدنا نحو رأيت
الزيدين وصررت
بالزيدين (وأما جمع
المذكر السالم فيرفع
بالواو) نحو جاء الزيدون
(وينصب ويخفض
بالياء) المكسور ما قبلها
المفتوح مابعدنا نحو
رأيت الزيدين وصررت
بالزيدين (وأما الأسماء
الخمسة قرفع بالواو)
نحو هذا أبوك وأخوك
وحموك وفوك وذو مال
(وتنصب بالألف) نحو
رأيت أباك وأخاك
وحماك وفاك وذامال
(وتخفض بالياء) نحو
نظرت إلى أهلك وأخيك
وحملك وفك وذى مال
(وأما الأفعال الخمسة
قرفع بالنون) نحو
يفعلان وتفعلان
يفعلون وتفعلون

كما أن الجزم كذلك كما حملوا نصب الأفعال الخمسة على جزمها فكان بحذف النون . قلت أجيب بأنه إنما كان ذلك فى الأفعال الخمسة لتعذر الإعراب بالحركات فيها بخلاف ما هنا فأعرب نصباً بحركة مقدرة على الألف وظاهرة على الواو والياء على الأصل (قوله التثنية وجمع المذكر السالم) أى ماتصدقان عليه نظير ما مر لالفظهما لأن لفظ التثنية مصدر ولفظ جمع ليس هو الجمع (قوله والأسماء الخمسة) أى ماتصدق عليه لاهى نفسها كما مر أى تعرب بالحروف فى إحدى لغاتها بالشروط السابقة وتسمى لغة الإتمام وفيها لغتان القصر وهولزوم الألف فى الأحوال الثلاثة والإعراب بالحركات الثلاث مقدرة عليها كالفتى والنقص وهو حذف أحرف العلة والإعراب بالحركات الظاهرة على ما قبلها كما هو مبسوط فى المطبوعات (قوله والأفعال الخمسة) أى ماتصدق عليها كما مر وكونها خمسة باعتبار صيغها أما باعتبار معانيها فتزيد على ذلك كما سبق (قوله فأما التثنية) مصدر أريد به اسم المفعول أى الثنى كما سبق وقال بعضهم إنه فى الأصل مصدر نقل إلى الكلمة المخصوصة وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر وبعد النقل اسم للكلمة المخصوصة وليس من إطلاق المصدر على اسم المفعول مجازاً فعلى هذا يكون حقيقة عرفية لتبادر هذا المعنى وهو الكلمة المخصوصة إلى الذهن عند الإطلاق وهو علامة الحقيقة . والحاصل أن إطلاق التثنية على الكلمة المخصوصة إما مجاز أو حقيقة عرفية (قوله قرفع بالألف وتنصب وتخفض بالياء) على اللغة المشهورة ومقابلها إلزامه الألف وإعرابه كالمقصود وعليه لاوتران فى ليلة وإن هذان لساحران ومن العرب من يلزمه الألف ويعربه كالمفردات فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها ولو سمي به أى الثنى جاز إعرابه كأصله وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مع لزوم الألف كعمران (قوله وأما جمع المذكر السالم الخ) ولو سمي به أو بما ألحق به جاز إعرابه كأصله وإعرابه كحين فى لزوم الياء وظهور حركات الإعراب على النون مع التنوين مالم يكن أعجمياً وإلا امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف كقنسرين وجاز إلحاقه بغيره فى لزوم الواو والإعراب على النون منونة وجاز إعرابه كهيرون فى لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة وجاز لزوم الواو وفتح النون وانظر على هذا الأخير هل الإعراب بحركات مقدرة على النون أو الواو ، وفى الشيخ خالد على التوضيح أن هذا نظير من يلزم الثنى الألف ويكسر النون ويقدر الإعراب وقضيته أن تقدر الحركات ههنا على الواو قاله ابن قاسم العبادى (قوله فيرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظاً وهو ظاهر أو تقديرنا نحو المصطفون والأعلون (قوله المكسور ما قبلها) أى لفظاً وهو ظاهر أو تقديرنا نحو وإنهم عندنا من المصطفين الأخيار فإن أصله المصطفين تحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وأبقيت فتحة الفاء دليلاً عليها (قوله وأما الأسماء الخمسة قرفع الخ) أى فى إحدى لغاتها إلى آخر ما مر (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم ثراً ونظماً قرئ قالوا ساحران تظاهرا أى تتظاهرا فأدغمت الناء فى الظاء وفى الحديث «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا» وقال الشاعر :

أبيت أسرى وتبقى تدلكنى
شعرك بالعنبر والمسك الذكى

ولا يقاس على ذلك وإنما جاز حذفها حملاً على أصلها الذى هو الضمة فإنها حذفت تخفيفاً كقراءة أبى عمرو ولا يأمركم بإسكان الرء وإذا اجتمعت هذه النون مع نون الوقاية جاز إدبثات مع الفلك والإدغام وجاز الحذف والحذف عند سيبويه ورجحه ابن مالك نون الرفع وأكثر المتأخرين على أنه نون الوقاية (قوله علامات الإعراب) الإضافة بمعنى اللام على أن الإعراب معنوى وبيانية على أنه لفظى

وتفعلين (وتنصب وتجزم بحذفها) أى بحذف النون نحو لن يفعل ولم تفعل ولن يفعلوا ولم تفعلوا ولن تفعل ولم تفعل . وحاصل علامات الإعراب عشرة أشياء الحركات الثلاث والسكون والأحرف الثلاثة وحذفها للجواز والنون وحذفها للناصب والجازم

باب الافعال

أى هذا باب بيان حقائق الافعال وانما قدرنا حقائق لان هذا كحقائق الافعال بالمثل بقوله نحو ضرب الخ وذلك بناء على ما قاله ابن الحاجب من ان التعريف يفاد بالمثل (قوله الاصطلاحية) أى لا الافعال اللغوية التى هى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو غير ذلك لانها لا تنحصر فى ثلاثة وأخذنا الشارح هذا القيد من التقسيم الى ثلاث لان ذلك ليس الا للافعال الاصطلاحية ولان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم ولهذا لم يحتج المتن الى التصريح بهذا القيد فأل فيه للعهد الذهنى بخلافه فى قوله الافعال ثلاثة الخ فانه للعهد الذى كرى لتقدم مدخولها فى الترجمة والمراد بيان أنواع تلك الافعال لاسيغها لانها لا تنحصر فى ثلاثة أى بيان أنواعها من حيث زمانها بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة وغيرهما (قوله جمع فعل) أى بكسر الفاء وهو جنس تحت ثلاثة أنواع فكان الاختصار ان يعبر المتن بالمفرد الذى هو الجنس ولكن أراد مزيد البيان للبيان لأجل ذلك ذكر الافعال ثانيا بالاسم الظاهر والا فكان الاختصار ان يقول وهو ثلاثة (قوله لارابع لها) أخذنا الحصر من هذه الجملة لانها مفيدة لان لا م الجنس اذا دخلت على مبتدا كما هنا كان منحصر فبما بعده فالمعنى الافعال منحصرة فى ثلاثة كما أنها اذا دخلت على خبر كان منحصر فبما قبله كقولك زيد الامير قال الشيخ على الايجورى رحمه الله تعالى

مبتدا بلام جنس عرفا * منحصر فى خبر به دفا
وان عرى عنها وعرف الخبر * باللام مطابقة للعكس استقر

ودليل الحصر فى ثلاثة أن الفعل ان تأخر التلظ به عن وقوعه فهو الماضى أو تارن بعض وجوده فهو المضارع أو تقدم التلظ به عن انما هو الامر (قوله ماض) قدم الماضى على المضارع ثم المضارع على الامر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولا الماضى بقوله انما أسرهم اذا أراد وهو ماض ثم أن يقول وهو مضارع ثم كن وهو الامر (قوله وهو ما دل الخ) هذا حد لخصوص الماضى وسيأتى حد لخصوص المضارع والامر وأما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره فى باب الاعراب سابقا مستوفى فارجع اليه ان شئت (قوله دل على حدث الخ) أى دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث الخ بان يكون جزء معناه حدثا مقترنا بزمان ماض بحسب الوضع بان يكون الحدث والزمان مقترنين فى المعنى الوضعى أى فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض أى أن الحدث والزمان اصطلاحيا فى الوضع لها حينئذ تساوى قول بعضهم ما دل على حدث بزمان كما أتى فلا نعترض بأنه لا يقتضى دخول الزمان فى مفهوم الفعل اه محشى ملخصا * أقول قوله بان يكون جزء معناه حدثا الخ لا يصح لان الحدث المقترن بالزمان الماضى ليس جزء المعنى بل هو تمام المعنى كما يدل على ذلك تفسيره حاصل معنى التركيب بقوله أى فعل فهم منه حدث مقترن الخ وإذا كان كذلك فلم يصح قوله قبل أى دل بحسب الوضع دلالة تضمنية لكان الصواب أن يقول أى دل دلالة مطابقة لان الدلالة على الحدث المقترن بالزمان أى المصطحب معه فى الوضع دلالة على تمام المعنى فهى مطابقة لاعلى جزئه فتكون تضمنية وانما دلالة التضمن هى الدلالة على الحدث فقط أو الزمان فقط هكذا ظهر فتأمل بانصاف والحاصل كما قال سبط الرهاوى فى حاشية البجائى ان الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وتو على أحدهما تضمننا وعلى الفاعل والمكان التزاما وقيل على كل منهما مطابقة ولم يتعرض النسبة مع تصريحه بانه يدل عليها (قوله بزمان ماض) المراد بالماضى اللغوى فلا دور فى التعريف ولا يقال هذا الحد غير مانع لصدقه على المضارع المجزوم بل أولا أختها لان دلالة على الزمان الماضى عارضة نشأت من لم أولا وهو موضوع للمستقبل والاعتبار انما هو باصل الوضع (قوله وقبل تاء التأنيث الساكنة) بان لعلامته بعد ذكر امره والمراد الساكنة أصالة فلا بد أن تحرك لعارض كما مر * فان قلت كثير

باب الافعال
الاصطلاحية (الافعال)
جمع فعل وهى ثلاثة لا
رابع لها (ماض) وهو
ما دل على حدث مقترن
بزمان ماض وقيل تاء
التأنيث الساكنة تدور
خبر ب (ومضارع)

من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب وحب من حبذا وخلا وعدا وحاشا . أوجب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر إلى أصلها لكن طرأ لها أنها أُرِمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكيرها فان فاعل فعل التعجب يرجع إلى ما هو معنى شيء عظيم وفي فاعل خلا وعدا وحاشا الخلاف الآتي في الاستثناء من أنه ضمير يرجع إلى البعض المفهوم من الكل أو المصدر وفاعل حب هو ذا وهو من الأمثال وهي لا تغير والعبرة بأصل الوضع فقوله وقبل أي بحسب الوضع (قوله أي مشابه) أشار به إلى وبنه تسميته بالمضارع يعني أنه مسمى مضارع من المضارعة التي هي في اللغة المشابهة ووجه المشابهة أنه أشبه الاسم في أربعة في الإبهام والتخصيص فإن يضرب يحتمل الحال والاستقبال فان قلت الآن تخصص بالحال أو غدا تخصص بالاستقبال كقولك رجل والرجل وفي قبول لام الابتداء نحو إن زيدا ليضرب كما تقول إن زيد الضارب وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته كيضرب فانه بوزن ضارب والمراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل فيه نحو يقتل بالقياس إلى اسم فاعله وهو قاتل ولهذا أعرب دون أخويه وردد ذلك ابن مالك بما يطول فراجع (قوله وهو مادل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال) أي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنا بأحد زمانين بحسب الوضع بأن يكون الحدث وأحد الزمانين مقترنين في المعنى الوضعي أي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع الخ اه محشى ما خصا وفيه ما تقدم قريبا من المناقشة وخرج بقوله بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال نحو أنا ضارب غدا لأن الوضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوي بمعنى أعجب ولا يشكل الفعل المضارع المنفي لم نحولم يضرب فيكون التعريف غير جامع لأن دلالة على الزمان الماضي عارضة والصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب أن المضارع مشترك بين زمانى الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا كما أن الاسم يكون مشتركا بين المعاني العديدة كالعين للباصرة والجارية وعين الذهب وغير ذلك فيكون موضوعا للحدث والزمان الحالى تارة وللحدث والزمان الاستقبالي تارة أخرى فهو حقيقة فهما على الأصح عندهم مقترن زمانين بوضعين وبالنظر إلى كل وضع مقترن بواحد قول الشارح مقترن بأحد الخ أي بوضع واحد فيكون جاريا على الرجح (قوله زمانى الحال والاستقبال) الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولأجل ذلك يقول زيد يصلى الآن مع أن بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل ويعرف أيضا بأنه المقارن وجود لفظه لوجود جزء معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال لأن وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعها . والحاصل أن الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو طرفا الزمانين وليس بزمان لأن طرف الزمان جزء لا يتجزأ والزمان مركب من جزأين فصاعدا وإذا عرفت ذلك فقولهم الحال اسم للحاضر فيه تسامح لماعلمت ولأن الزمان لا يستقر غمضة عين كذا قال النبتى وناقشه في الحاشية بقوله وقوله لأن طرف الزمان الخ يتأمل مع قوله إنه طرفا الزمانين فان الطرفين اثنان فتأمل اه والاستقبال تقيض الاستدبار والمراد الزمان المستقبل أي الآتي (قوله وقبل لم) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد بقوله لم صحة دخوله عليه وآثره على غيرها لأنها أشهر عوامله ولأن لها امتزا بغير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزءه (قوله وأمر) هو لغة تقيض النهى وجمعه أمور واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله مادل على طلب الخ) أي فعل دل بحسب الوضع بصيغته وقوله على طلب حدث من إضافة الصفة للموصوف أي حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال وإن لم يستعمل فيه بل أريد منه معنى آخر من معانيه المجازية الكثيرة كالإباحة والنهي (قوله وقبل ياء المخاطبة) أي ياء الفاعل هو مضمرة عند سيويه والجمهور رأى وقبل نون التوكيد نحو اضرب فانه يدل على الطلب بصيغته بحسب الوضع وقبل ياء المذكورة نحو اضربى وقبل نون التوكيد بقسميها نحو اضربن واضربن فخرج بقيد الوضع

أى مشابه وهو مادل
على حدث مقترن
بأحد زمانى الحال
والاستقبال وقبل لم
نحو لم يضرب (وأمر)
وهو مادل على طلب
حدث في زمان الاستقبال
وقبل ياء المخاطبة نحو
اضربى فهذه حقيقة
الأفعال الثلاثة (نحو
ضرب ويضرب
واضرب) وأما أحكامها

نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لانه وان دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة اذ هو بمعنى آمنوا
وجاهدوا بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ فليست دلالاته على الطلب بالوضع
وخرج بقيد الصيغة نحو لتضرب لانه وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع ليست دلالاته عليه بالصيغة بل
بواسطة اللام ومثله لا تضرب فانه للنهي وهو طلب الترك وخرج بقولنا مادل على طلب ما قبل ياء المخاطبة
أو نون التوكيد ولم يدل على الطلب وذلك المضارع نحو أنت تقومين وخرج به أيضا أفعل في التعجب لانه
لا يدل على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض آتى به على صورة الأمر كما هو مقرر
في محله وخرج بقيد قبول ياء المخاطبة أو النون نحو دراك وتزال فانه وان دل بالوضع على الطلب لا يقبل الياء
ولا النون وكذا نحو ضرب بازيدا بمعنى اضرب زيد لأنه لا يقبل الياء ولا النون وان دل على الطلب ثم ان
إخراج نحو دراك وضرب بازيدا القيد محتاج اليه ان فسرت ما في كلام الشارح بلفظ أما على تفسيرها بفعل كما
تقدم فلا حاجة اليه لان الإخراج فرع الدخول وذلك لم يدخل في الفعل ثم اعلم أن الأمر للزمان المستقبل
والحال باعتبارين فلا يطلق القول بأن زمنه مستقبل ولا بأنه حال فزمانه مستقبل أبدا باعتبار الحدث
للمأمور بإيقاعه لأن المقصود حصول مالم يحصل أو دوام ما حصل نحو يأياها النبي اتق الله أى أدم ذلك وباعتبار
الانشاء له زمان حالى بناء على أن الانشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود (قوله فالماضى مفتوح الآخر)
أى مبنى على فتح آخره وقوله أبدا أى في جميع أحواله أما البناء فلانه الأصل في الأفعال فلا يستل عن علته
وأنما يستل عن كونه على حركة وعن كونها فتحة وجواب الاول أنه أى الماضى أشبه الاسم والمضارع في
وقوعه موقعهما من كونه يقع صفة وصلة وخبرا وحالا فرب منهما فبنى على حركة لأن الحركة أقرب إلى
الاعراب من السكون وجواب الثانى أنه بنى على الفتحة لحقها وتقل الفعل فلو ضم أو كسر لاجتمع تقيان
و بناء الماضى متفق عليه والخلاف إنما هو فيما بنى عليه على قوانين قول بالتفصيل وهو أنه ان اتصل به واو
الجماعة بنى على الضم كضربوا وان اتصل به ضمير رفع متحرك بنى على السكون كضربت وإلا بنى على
الفتح وقول بالاطلاق وهو أنه مبنى على الفتح في سائر أحواله لكن الفتح إظهار كضرب أو مقدر للتعذر
كرمى أو لتقل كضربت أو للناسبة كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتن ظاهر فيه وكلام الشارح يحتمله
وسياق ما فيه ومن المبنى على الفتح الظاهر نحو ضرب ببناء على أن فتحة الباء هي الأصلية وهو الصحيح
وقيل عارضة لأجل الألف فيكون من المبنى على فتح مقدر (قوله مالم يتصل به ضمير رفع متحرك) بالرفع
صفة ضمير وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالرفوع للنصب نحو ضرب به وضربنا وضربك
وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو نحو ضربنا وها على الفتح كما تقدم وقوله فانه يسكن يحتمل تسكين بناء
وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور ويحتمل خلافه
وأن البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه آخرون ويؤيده تعبيره يسكن دون أن يقول فيبنى على السكون
أفاده المحشى نقلا عن الشنوائى * أقول وسياق أن هذا الاحتمال الثانى بعيد من كلام الشارح في نظير هذا
فيكون في هذا أيضا كذلك وأنما سكن آخره عند اتصال الضمير المذكور به لئلا يتوالى في نحو ضربت وحمل
نحو استخرجت طرد الباب عليه أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن ضمير الفاعل كجزء من الفعل
وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة (قوله ومالم يتصل به واو الجمع فانه يضم) يحتمل ضم البناء وهو المتبادر من
الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنف
واليه ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لثقله أفاده في الحاشية نقلا
عن الشنوائى مع زيادة من التنبه * أقول ان قوله على خلاف الأصل معناه أن بناءه على الضم خلاف
الأصل في البناء لأن الأصل فيه أن يكون على السكون كما قال في الخلاصة * والأصل في المبنى أن يسكن *

(فالماضى مفتوح
الآخر أبدا) على الأصل
نحو ضرب ودرج
وانطلق واستخرج مالم
يتصل به ضمير رفع
متحرك فانه يسكن
نحو ضربت ومالم
يتصل به واو الجمع فانه
يضم نحو ضربوا على
خلاف الأصل (والأمر
محزوم أبدا)

وهذا يشعر بأن بناءه على الضم حقيقة لا على فتح مقدر وحيث يكون كلامه ظاهرا في الاحتمال الأول كما هو المتبادر من الاستثناء أيضا كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن وإذا كان كذلك فينبغي حمله عليه هنا وفيما تقدم في قوله فإنه يسكن لأجل أن يكون كلامه على وتيرة واحدة فتأمل بإنصاف (قوله عند الكسائي) إنما حمل الشارح كلام المتن على مذهب الكسائي لكونه عبر بالجزم الذي هو من ألقاب الإعراب فلا يناسب ذلك إلا مذهب من يقول إنه معرب وهو الكسائي ومن تبعه ولا يتعين حمل كلامه على هذا المذهب بل يصح حمله على مذهب سيبويه أيضا بأن يقال كلامه على حذف مضاف وهو أداة التشبيه تنبيهها على المبالغة والأصل مثل المجزوم أو يقال معنى قوله مجزوم أنه يعامل معاملة المجزوم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما سبق الأفعال ثلاثة وخص الشارح الكسائي بالذكور مع أن هذا المذهب له ولغيره من الكوفيين لأنه إمام أهل الكوفة (قوله تخفيفا) أي لتخفيف النطق به (قوله خوف الالتباس بالمضارع) أي الصحيح الآخر حالة الوقف (قوله عند الاحتياج إليها) بأن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما مثل فإن الضاد في اضرب ساكنة فيؤتى بها اتصالا للنطق بالساكن ولم يحررك ما بعد حرف المضارعة مع أنه أيسر من اجتلاب همزة الوصل محافظة على صيغة المضارع أما إذا لم يحتاج إلى تلك الهمزة فلا يؤتى بها بأن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا كيد حرج ويتعلم ويقاقل وغير ذلك والعبرة في كونه متحركا باللفظ لا بالتقدير فلو كان متحركا لفظا ساكنا تقديرا نحو تقوم وتتبع فان أصلهما تقوم وتتبع لم يؤت بالهمزة فتقول قم وبع (قوله مبنى على السكون) أي على الأصل في الأفعال والبناء فان الأصل في الأفعال البناء والأصل في البناء السكون فلا يسئل عن علتها ولا فرق بين السكون اللفظي نحو اضرب والتقديرى نحو كف وغض واشتد واضرب الرجل ومحل بناء الصحيح الآخر على السكون إذا لم تباشره نون التوكيد لفظا أو تقديرا فان باشرته كذلك بنى على الفتح ومالم تباشره نون النسوة فان باشرته بنى على السكون ولو قال الشارح والأمر عند سيبويه مبنى على ما يجزم به مضارعه مالم تتصل به نون النسوة وإلا فبنى على السكون أو نون التوكيد وإلا فبنى على الفتح كما مضارع فيها لكان أخصر وأشمل (قوله وعلى حذف الآخر إن كان معتلا) مقيد بما إذا لم يتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة أو نون نسوة أو نون توكيد مباشرة لفظا وتقديرا فان اتصل به ذلك فقد أشار لحكمه بدقوله وعلى حذف النون لكنهم لم يذكر حكم نون النسوة ونون التوكيد وهو يعلم مما سبق وهو أنه مع الأولى يبنى على السكون نحو فتعالين واغزون واخشين وارمين ومع الثانية يبنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين (قوله المنصور) أي المرضى المقوى على غيره (قوله الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لازائد بدليل إحدى والأربع بالاناء أفاده المحشى لكن الاستدلال بالثاني مناقش بما نقله النووى عن النجاة من أن زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث إنما يجب إذا كان للمعزى مذكورا بعد اسم العدد أما إذا حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة فيحوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الأربع بالاناء ويحوز تركها فلم يكن حذف التاء من كلام المصنف دليلا معينا لكون المعدود مؤنثا لاحتمال أنه مذكر ولم يراع المتن القاعدة فبطل الاستدلال فتأمل بإنصاف وإنما سميت زوائد لأن حروف المضارع تزيد بها على حروف الماضى وعللة الزيادة حصول الفرق بينهما وكانت في المضارع دون الماضى لأن الصيغة المزيده عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضى فجاءت صيغة السابق للسابق واللاحق لللاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لأن الزيادة سبب يستلزم الثقل وهذه الأحرف أخف من غيرها (قوله بأحرف المضارعة) بفتح الراء أى المشابهة من إضافة السبب إلى المسبب أى الأحرف التى هى سبب المشابهة ويحوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة أى التى تزداد فى الكلمة المشابهة الاسم (قوله حروف قولك أنيت) أقم الشارح لفظة حروف لأن الجامع لهذه الزوائد حروف أنيت لاعتناء والقول بمعنى المقول وأنيت بدل

عند الكسائي بلام
الأمر مقدره فأصل
اضرب عنده لتضرب
حذفت اللام تخفيفا ثم
التاء خوف الالتباس
بالمضارع ثم أتى بهمزة
الوصل عند الاحتياج
إليها وعند سيبويه
الأمر مبنى على
السكون إن كان صحيح
الآخر نحو اضرب
وعلى حذف الآخر إن
كان معتلا نحو اخش
واغز وارم أو على
حذف النون إن كان
مستندا لضمير تنبيه
نحو اضربا أو ضمير
جمع نحو لتضربوا
أو ضمير المؤنثة المخاطبة
نحو اضربى وهذا
هو المذهب المنصور
(والمضارع ما كان
فى أوله إحدى الزوائد
الأربع) المسماة بأحرف
المضارعة (يجمعها)
حروف (قولك أنيت)
بمعنى أدركت وحروف
أنيت الهمز.

منه أو عطف بيان والمعنى بجمعها حروف مقولك أنيت وآثر المتن أنيت على غيره كناية ونأيت لما في الذي ذكره من التفاؤل فإن أنيت بمعنى أدركت ولما في نأيت من التشاؤم فإنه بمعنى بعدت (قوله بشرط أن تكون الخ) جواب عما يقال إنه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لأنها وجدت داخلية في أول الماضي نحو أكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجسا ويرنات الشيب إذا خضبته بالبرنا وهي الحناء . وحاصل الجواب أن هذه الزوائد بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وترك المتن تقييدها بما ذكره اتكالا على الموقف لأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة (قوله ومعه غيره) الأولى للتكامل وغيره والمراد من شاركه في مدلول الفعل المبدوء بالنون (قوله أو المعظم نفسه) أي العظيم بحسب الواقع كقوله تعالى وزيد أن نمن أو بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عنها فقط نقوم واستعماله لها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد (قوله نرجس) النرجس زهر البصل قل (قوله للغائب) أي لغيبته حقيقة نحو يقوم زيد أو مجازا نحو قد يعلم الله (قوله يرنا) بالفتح مهموز يقال يرنات الشيب إذا خضبته بالبرنا أي الحناء (قوله على المعاني المذكورة) وهي التكلم والقبية والحضور (قوله المجرد من النونين) أي المعرّى من النون الموضوعة للاناث وإن استعملت في غيرهن كقوله :

يمرون بالدهنا خفا عياهم ويرجعن من دارين بجر الحقايب

ومن نون التوكيد المباشرة لفظا وتقدير بخلاف المنفصلة عنه لفظا بألف الاثنين نحو قوله تعالى ولا تتبعان أو بواو الجماعة كقوله تعالى لتبلاون أو بياء مخاطبة كقوله تعالى فاما ترين وبخلاف المنفصلة تقديرا كقوله تعالى ولا يصدنك فان واو الجماعة فيه مقدرة فانها كالعدم فان لم يتجرد الفعل منهما بأن دخلت عليه نون النسوة نحو والوالدات يرضعن أو نون التوكيد المقيدة بما مر كان في محل رفع مبنيا على السكون مع الأولى وعلى الفتح مع الثانية وإذا كان مرفوعا علا مع النونين فكان المناسب أن يبقى الشارح كلام المتن على عموميه ولا يقيد المضارع بالمجرد منهما . والمعنى حينئذ مرفوع أبدا أي لفظا أو تقديرا أو محلا وله أشار إلى ذلك المتن بقوله أبدا والصحيح أن رافع المضارع التجرد من الناصب والجازم وإن كان قول الكوفيين ولا يقال إن التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع وهو وجودي لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله وليس هذا بعدمي وقيل إن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم وهو البصريين وقيل إنه نفس المضارعة وهو ثعلب وقيل إنه حروف المضارعة ونسب للكسائي واختار ابن مالك قول الكوفيين قال في شرح الكافية لسلامته من النقص بخلاف قول البصريين فإنه ينتقص بنحوه لا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلزم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بأن رافعه التجرد اه من الأشعوني ببعض تغيير وقوله وهو ثعلب رد عليه بأن المضارعة إنما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب إلى عامل يقتضيه وقوله ونسب للكسائي وحجته حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة فيحال عليه وإنما بطل عمل حرف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لأنهما أقوى منه ورد عليه بأن جزء الشيء لا يعمل فيه اه من المدائني عليه (قوله فينصبه) فائدة ذلك بعد قول المتن ناصب أو جازم الاحتراز عن الناصب الذي لا ينصب بأن أهمل وعن الجازم كذلك ومن الأول قوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاة برفع يتم في قراءة شاذة وقول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

ومن الثاني قوله * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار * والمصنف استغنى عن ذلك القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس بالفعل مجاز في غيره فالمراد بالناصب والجازم المتصرف بالنصب بالفعل لا ماشأه

بشرط أن تكون للتكلم وحده نحو أقوم بخلاف همزة أكرم والنون بشرط أن تكون للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو نقوم بخلاف نون نرجس والياء المثناة تحت بشرط أن تكون للغائب نحو يقوم بخلاف ياء يرنا والثاء المثناة فوق بشرط أن تكون للمخاطب نحو نقوم بخلاف تاء تعلم فأقوم ونقوم ويقوم وتقوم أفعال مضارعة لدلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة وأكرم ونرجس ويرنا وتعلم أفعال ماضية لعدم دلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة (وهو) أي المضارع المجرد من النونين ومن الناصب والجازم (مرفوع أبدا) بالتجرد من الناصب والجازم ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه نصب) فينصبه (أو جازم) فيجزمه

(فالنواصب) للمضارع

وفاقا وخلافا (عشرة)
 على ما هنا والمتفق عليها
 أربعة (وهي أن)
 المفتوحة الهمزة
 الساكنة النون تنصب
 المضارع لفظا أو محلا
 وهي موصول حرفي
 تسبك مع منصوبها
 بمصدر فلذلك تسمى
 مصدرية . مثال ذلك
 عجت من أن تضرب
 والتقدير عجت من
 ضربك فأن حرف
 مصدرى ونصب
 واستقبال وتضرب
 فعل مضارع منصوب
 بأن وعلامة نصبه
 الفتحة الظاهرة (و)
 الثاني (إن) وهو حرف
 لنفي المستقبل نحول
 نبرح فلن حرف نفي
 ونصب ونبرح فعل
 مضارع منصوب بلن
 وعلامة نصبه الفتحة
 الظاهرة (و) الثالث
 (إذن) وهو حرف
 جواب وجزاء نحو إذن
 أكرمك جوابا لمن قال
 أريد أن أزورك فإذن
 حرف جواب وجزاء
 ونصب وأكرمك فعل
 مضارع منصوب بإذن
 وعلامة نصبه الفتحة
 الظاهرة على الميم
 والكاف مفعول به
 في فعل نصب

(قوله فالنواصب) لما ذكر حالة الرفع أخذ في بيان حالى النصب والجزم فذكر الناصب والجازم والفاء رابطة لجواب شرط مقدر وأل فيه للعهد الذي كرى لتقدم ذكره بذكر مفردة والنواصب يصح أن تكون جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب وأن تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة لا يعين التذكير لما تقدم قريبا وإنما قدم النواصب على الجوازم لأن أثر الناصب وجودى وهو الحركة وأثر الجازم عدمى والوجودى أشرف من العدمى والمراد أثر الناصب الأصلى فلا ينتقض بأن أثره قد يكون عدميا كما في الأفعال الخمسة حالة النصب لأن هذا ليس بطريق الأصل (قوله عشرة على ما هنا) أى عشرة أحرف على ما ذكره في هذه المقدمة وليس المراد أنها ذكرت أكثر من عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد أن غير المصنف أى من البصريين لا يرى أنها عشرة ناصبة بنفسها فإن الظاهر من كلامه هنا أن العشرة ناصبة بنفسها عنده تبعاً للكوفيين بخلاف غيره ولا ينافي حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الشارح وفاقا وخلافا لأن المعنى حينئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين ومن جملة العشرة أربعة محل وفاق بينهم وبين البصريين وستة حصل فيها الخلاف فتأمل ويمكن حمل كلام المتن على مذهب البصريين بأن يجعل من باب التغليب فيكون غلب النواصب بنفسها لشرفها على النواصب بغيرها وأطلق على الجميع نواصب (قوله والمتفق عليها أربعة) أى على نصبها للفعل بنفسها وكون الأربعة متفقا عليها محل نظر فإن النصب بإضافته خلاف والصحيح أن الناصب هو وحكى عن الخليل أن الناصب أن بعدها مضمرة بل الخلاف فيما عدا أن كما قاله أبو حيان ويمكن الجواب بأن المراد الاتفاق عند الجمهور (قوله أن) أى المصدرية الناصبة للمضارع ولم يقيد بها المتن بذلك لأنها المتبادرة عند الإطلاق فخرجت الزائدة وهي التالية للمأخوذ - فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجروها كقوله :

* كأن ظبية تعطو (أى تميل) إلى وارق السلم * في رواية الجر ، وبين القسم ولو كقوله :

فأقسم أن لو التقينا وأتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

وخرجت المفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو - فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ، وانطلق الملا منهم أن امشوا - وخرجت الخفيفة من الثقيلة وهي ظاهرة (قوله لفظا) أى إن كان معربا وقوله أو محلا أى إن كان مبنيًا كأن اتصلت به نون النسوة نحو النسوة أعجبنى أن يضربن وفى بعض النسخ والماضى محلا أى تنصب الماضى محلا كما قاله ابن هشام خلافا لابن طاهر (قوله موصول حرفي) وهو كل حرف أو مع ما بعده بمصدر ولا يحتاج إلى عائذ وهي خمسة نظمها الشهاب السندوبى فقال :

وهاك حروفا بالمصادر أولت * وعدى لها خمسا أصح كإروا

وهاى أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كى غنذا وماولو

(قوله تسبك مع منصوبها بمصدر) أى تكون آلة في سببك ما بعدها فلا يرد أن المنسبك ما بعدها فقط لاهى وما بعدها ولأن من حيث العمل وعدمه ثلاثة أحوال فإن وقعت بعد علم أى يقين تعين كونها خفيفة من الثقيلة وأما ضمير الشأن قال تعالى - علم أن سيكون منكم مرضى وإن وقعت بعد ظن أى حسان جاز أن تكون الخفيفة من الثقيلة فلا تنصب الفعل وجزاء أن تكون المصدرية فتنصبه على هذا قرئ وحسبوا أن لا تكون فتنة بالرفع والنصب وهو أرجح وإن وقعت بعد ما سوى ذلك فهى المصدرية ويجب النصب نحو أطعم أن يغفرلى وأخاف أن يأكله الذئب (قوله لنفي المستقبل) أى لا تتفاء الحدث في الزمان المستقبل فإضافة نفي إلى المستقبل من إضافة المظروف للمظرف على حتم مكر الليل (قوله حرف جواب وجزاء) أى في كل موضع كما قاله الشاويين وقال الفارسي في الأكثر كقولك لمن قال أريد أن أزورك إذن أكرمك فقد أجبت وجعلت إكرا مكم جزاء زيارته أى إن زرتنى أكرمك وقد تمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذن أظنك صادقا إذ

لا مجازة هنا إذ الشرط والجزاء كما قال الرضى إما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال
وتكلف الشلو بين في جعل هذا مثالا للجزاء أيضا أي أن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها
للجواب أن تقع في كلام يحجب به عن كلام آخر موهوب أو مقدر سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره
ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتماد ما يستلزم للجواب على هذا الوجه سميت
حرف جواب والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزءا لمضمون كلام آخر
وما ذكره الشارح من أنها حرف مذهب الجمهور وقابله أنها اسم والصحيح أنها بسيطة (قوله) وشرط
النصب (الخ) مفرد مضاف فيعم أي شروط النصب (الخ) وإعمالها مع الشرط ليس واجبا عند بعض العرب
فيجوز العاؤها عنده مع استيفاء الشروط نحو إذن يحاف يا رسول الله بالرفع (قوله) أن تكون في صدر
الجواب (و) أي في أول الجملة الواقعة جوابا فإن تأخرت أغيت نحو أكرمك إذن وكذا إن توسطت نحو أنا
إذن أكرمك وما ورد من الأعمال مع التوسط فضرورة (قوله) والفعل (الخ) أي زمان حدثه بعدها مستقبل
فلا يكون فعل حال ولا ماض لان من شأن الناصب أن يخلص المضارع إلى الاستقبال لا الماضي والحال فلو
كان حالا لم نعمل نحو قولك لمن يحدثك إذن أظنك كاذبا أو إذن تصدق بالرفع إذ المراد به الحال (قوله)
متصل بها) أي لا يفصل بينهما فاصل مضر فلا يضر انفصل بالقسم كقوله

إذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

ولا بلا النافية مع القسم وبدونه كقوله إذن لا أهينك وإذن والله لا أهينك جوابا لمن قال غدا آتي اليك
وأجار ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء كقوله إذن يازيدا أكرمك إذن عافاك الله أكرمك وأجار ابن
عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور كقوله إذن يوم الجمعة أوفى الدار أكرمك والصحيح المنع اذ لم
يسمع من العرب شيء من ذلك وإذا كان مع إذن حرف عطف لم تعمل الاعلى قلة قال تعالى وإذن لا يلبثون
خلافك الا قليلا وقرئ شاذا وإذن لا يلبثوا خلفك (قوله كي المصدرية) قيدها بذلك لتخرج كي
المختصرة من كيف كقوله كي تجنحون الى السلم وما نثرت * قتلاكم واطى الهيجه تضطرم

فان الفعل بعدها مرفوع ولتخرج التعليلية فان الناصب للفعل أن مضمره بعدها لا هي كما ذكره الشارح
* وضابط المصدرية ذكره الشارح بقوله وهي الداخلة عليها لام التعليل (الخ) وهي متعينة للمصدرية في الحالة
الاولى أعني اذا ذكرت اللام قبلها ولا يصح في هذه الحالة أن تكون للتعليل لئلا يدخل حرف الجر على مثله
مع إمكان الاحتراز منه أما في الحالة الثانية أعني اذا لم تذكر قبلها اللام فان قدرتها كانت مصدرية أيضا ولا
كانت تعليلية كما ذكره الشارح كما أنها تعليلية أيضا اذا تقدمت هي على اللام نحو جئت كي لاقرأ فكي حرف
تعليل وجرو اللام توكيدها وأن مضمره بعدها وانما امتنع أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها في هذه
الحالة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها زائدة إذ لم تثبت زياتها في غير هذا الموضع حتى يحمل عليه
وكذا تكون تعليلية أيضا اذا تقدمت هي على أن نحو جئت كي أن تكرمني ويمتنع أن تكون مصدرية
ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدرى على مثله مع إمكان الاحتراز عنه وتحتمل المصدرية والتعليلية اذا تقدمت
عليها اللام لفظا ووقع بعد أن نحو جئت كي أن تكرمني والارجح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية
مؤكدة بأن لان أن هي الاصل وما كان صلا في به لا يكون مؤكدا بغيره * فالخاصل أنها تتعين للمصدرية
في موضع واحد وهو الحالة الاولى المذكورة في الشرح وتحتمل المصدرية والتعليلية في موضعين الموضع
الاول ما اذا لم تذكر اللام قبلها فان قدرتها كانت مصدرية ولا فتعليلية وقد ذكره الشارح أيضا الموضع
الثاني ما اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها أن وقد تقدم وتعين للتعليلية في موضعين وقد قدما أيضا
(قوله فكي تعليلية) أي دالة على أن ما قبلها سبب حصول ما بعدها (قوله منصوب بأن مضمر وجوبا)

وشرط النصب باذن
أن تكون في صدر
الجواب والفعل بعدها
مستقبل متصل بها ولا
يضر فصله منها بالقسم
(و) الرابع (كي)
المصدرية وهي الداخلة
عليها لام التعليل
لفظا نحو كيلا تأسوا
أو قديرا نحو كيلا
تأسوا في غير القرآن
اذا قدرت اللام قبلها
استغناء عنها بغيرها
فاللام حرف تعليل
وجر وكي حرف
مصدرى ونصب ولا
حرف نفي وتأسوا فعل
مضارع منصوب بكي
وعلامة نصبه حذف
النون فان لم تقدم على
كي لام التعليل لالفاظ
ولا قديرا فكي تعليلية
والمضارع بعدها
منصوب بأن مضمره
وجوبا * والنواصب
المختلف فيها ستة
والاصح أن الناصب
بعدها أن مضمره

(و) هي (لام كي)

التعليلية وأضيفت إلى
كي لأنها تخلف في إفادة
التعليل نحو جئت
لأزورك فانه يصح أن
تخذف اللام وت عوض
عنها كي وتقول جئت
كي أزورك فأزورك
منصوب بأن مضرة
بعد اللام جولا

وتسمى هذه اللام لام

التعليل (و) الثانية

(لام الجحود) أي لام

النفي وهي الواقعة

في خبر كان المنفية بما

أو في خبر يكن المنفية

بلم نحو وما كان الله

ليعذبهم، لم يمكن الله

ليغفر لهم فيعذب

ويغفر منصوبان بأن

مضرة بعد لام الجحود

وجوبا وسميت هذه

اللام لام الجحود

لصورتها مسبوقة

بالكون المنفي والنفي

يسمى جحوا (و)

الثالثة (حق) الجطرة

المفيدة للغاية نحو حق

يرجع إلينا موسى

أو للتعليل نحو أسلم

حق تدخل الجسة

فيرجع وتدخل

منصوبا بأن مضرة

بعد حق وجوبا (و)

الرابعة والخامسة

أي كما هو مذهب البصريين وفي بعض النسخ مضرة جوازا والمراد به على هذه النسخة ما قابل الامتناع
فيصدق بالواجب (قوله ولام كي) المراد بها اللام الموضوعية للتعليل سواء استعملت فيه نحو ليغفر لك
الله الخ أو كانت زائدة نحو «وأمرنا لنسلم لرب العالمين» أو كانت للصبرورة نحو «فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا» (قوله مضرة بعد اللام جوازا) محل كون إضمارها جائزا ما لم يقترن الفعل بلا
النافية أو الزائدة فان اقترن بهما كان إظهارها واجبا نحو ثلاثا يكون للناس ونحو ثلاثا يعلم أهل الكتاب
وإنما وجب الإظهار حينئذ ليقع الفصل بين المتأئين . والحاصل أن لأن ثلاثة أحوال أحدها لزوم
الإضمار وهو في قاعدة لام كي الثاني لزوم الإظهار وهو مع لام كي إذا كانت مع لا الثالث جواز الأمرين وهو مع
لام كي إذا لم تكن مع لا نحو أسلمت لأدخل الجنة أو لأن أدخل الجنة ونحو يعجبني دخولك وتسمع من كل ما وقع
عطف الفعل فيه على اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف بالواو أو بالفاء أو بأو أو ثم كما قال ابن مالك
وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه أن ثابتا أو منخذف

(قوله ولام الجحود) مصدر جحد وهو لغة إنكار ما علم فلا يكون لامع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد
النفي مطلقا فهو من إطلاق الخاص وإرادة العام كما أشار إليها الشارح بقوله أي لام النفي وضابطها ما ذكره بقوله
وهي الواقعة الخ ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحدا أي يكون فاعل
الكون الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحدا كما في الآيتين اللتين ذكرهما الشارح خلافا للكسائي فانه
لا يشترط هذا الشرط فقرأه وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهبه لا على الراجح
لعدم اتحاد الفاعل مع أن قراءته بفتح اللام ورفع تزول والصحيح في خبر الكون الواقع بعد هذه اللام أنه
مخذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المخذوف والناصب أن مضرة فالمصدر المنسبك من أن المصدرية
والفعل المنصوب بها في موضع جر باللام وهذا مذهب البصريين (قوله المنفية الخ) علم أن ذكر ما ولم
وذكر كان ويكن قيد شرج بقية أدوات النفي حتى لما وبقية الأفعال حتى النواصب لعدم السماع
(قوله حتى الجارة) إنما ترك المتن التقييد بذلك لانصراف الاسم لها في هذا الباب فخرجت الابتدائية
وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكلا

وإنما سميت ابتدائية لوقوع المبتدأ بعدها غالبا وخرجت العاطفة نحو مات الناس حتى الأنبياء وجاء
الحجاج حتى المشاة وهي تعطف بعضا على كل (قوله المفيدة للغاية) أي أن ما قبلها يتبى عند حصول ما بعدها
فما بعدها غاية له وهذا هو الغالب فيها بعلامتها حينئذ أن يصح موضعها إلى وقوله أو للتعليل أي أن
ما قبلها علة لأجل حصول ما بعدها فاما بعدها مسبب عما قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ
أن يصح موضعها كي وشرط نصب للضارع بعدها أن يكون مستقبلا كما مثل الشارح فان كان حالارفع كقولك
في حالة الدخول سرت حتى أدخل البلد (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) التمثيل به للتعليل صحيح لأن
الأمر سبب الإسلام والإسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب ههنا ما يكون مضميا إلى المقصود
في الجملة وإن لم يكن مستلزما له (قوله والجواب بالفاء والواو) فيه قلب والأصل والفاء والواو في الجواب
(قوله المفيدة للسببية) أي أن ما قبلها مسبب لما بعدها والمراد السببية مع العطف لأنها مع إفادتها السببية عاطفة
مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير في نحو ماتا تينا فتحدثنا إما يكون منك إتيان فتحدث وكذا يقدر
في جميع المواضع وبهذا القيد أعنى المفيدة للسببية خرجت الفاء التي لمجرد العطف، نحو ولا يؤذن لهم
فيعتذرون أي فلا يعتذرون والفاء التي للاستئناف نحو أسأل زيدا فيعذرك بالرفع أي فهو يخبرك (قوله
للعية) أي أن ما قبلها مصاحب لما بعدها مجموعين في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستثناية (قوله بعد
الجواب بالفاء) المفيدة للسببية (والواو) المفيدة للعية الواقعة بعد

الأمر نحو أقبل فأحسن أو وأحسن ٤٨ إليك وبعد لام النهى نحو لا تخاصم زيداً في غضب أو ويغضب وبعد العرض نحو ألا تنزل

عندنا فتصيب علماً أو وتصيب علماً وبعد التحضيض نحو فلا أكرمت زيداً في شكر أو ويشكر وبعد التخي نحو ليت لي مالا فأصدق منه أو وأصدق منه وبعد الترجي نحو لعلني أراجع الشيخ في فهمي أو ويفهمني وبعد الدعاء نحو رب وفقني فأعمل صالحاً أو وأعمل صالحاً وبعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار فأضئ إليه أو وأضئ إليه وبعد النفي المحض نحو لا يقضي علي زيد فيموت أو ويموت فالجواب بعد الفاء والواو في هذه الأمثلة كلها منصوب بأن مضمرة وجوبا ولو قال والفاء والواو في الجواب لكان أوضح لأن الجواب منصوب لاناصب (و) السادسة (أو) التي بمعنى إلا نحو لاقتان الكافر أو يسلم ، أو إلى نحو لأزمنك أو تقضيني حق فيسلم وتقضيني منصوبان بأن مضمرة بعد أو وجوبا * والحاصل أن أن تضمير بعد ثلاثة من حروف الجر وهي اللام وكي التعيلية وحق وبعد ثلاثة من حروف العطف وهي الفاء

الأمر الخ) يعني أنه لا بد أن يقع كل منهما بعد نفي محض أو طلب محض والمراد بالنفي المحض أن يكون خالصاً من معنى الإثبات فخرج النفي المتقض بالواو والتلو بنفي نحو ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا وبالطلب المحض أن يكون بالفعل فخرج الطلب باسمه وبالمصدر وبما لفظه خبره فأنكر مك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكوتنا فينام الناس ونحو رزقي الله مالا فأفقه في الخير فلا يكون شيء من ذلك جواباً منصوباً وهذه المسئلة تسمى مسئلة الأجوبة الثمانية وهي الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض وهو الطلب بلين ورفق والتحضيض وهو الطلب بحت وإزعاج والتخي وهو طلب ما لا طمع فيه أي المستحيل كقوله أليت الشباب يعود يوماً * فأخبره بما فعل المشيب

أو طلب ما فيه عسر كقول الفقير ليت لي مالا فأحج منه والنفي وزاد بعضهم الترجي وهو طلب الأمر المحبوب المستقر الحصول فعليه تكون الجملة تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال :

مر وادع وإنه وسل واعرض لحضهم * تمنّ وارح كذلك النفي قد كمالا

وقوله وسل أراد به الاستفهام (قوله أقبل فأحسن إليك أو وأحسن إليك) أي ليكن منك إقبال إلى فأحسن أو وإحسان مني إليك فالإحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الإقبال وبعد الواو واقع مع الإقبال مقارن له وهكذا في كل مثال اهـ نفتي (قوله وبعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار فأضئ الخ) أي هل يكون حصول لزيد في الدار فامضاء أو وإمضاء مني إليه ويشترط في الاستفهام كافي شرح الشذور أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامدة فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فنسكرمه وبخلاف أفى الدار زيد فنسكرمه لأن الظرف ينوب عن نائب الفعل ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف كقوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له قرى برفع يضاعفه ونصبه ونحو أين بيتك فأزورك متى تسير فأرفقك وكيف تكون فأصحبك وانظر هل هذا التعميم ينافي قولهم السابق يشترط في الطلب أن يكون محضاً بأن يكون بلفظ الفعل فإن الاستفهام من أقسامه كما تقدم (قوله نحو لا يقضي علي زيد الخ) أي لا يحكم علي زيد بالموت فيموت والمراد نفي القضاء والموت معاً أي أن يكون القضاء سبباً للموت فإذا اتفقت السبب اتفقت السبب (قوله لكان أوضح) أي واضحاً (قوله لاناصب) والكلام إنما هو في عد الناصب لا المنصوب أسكن سماء ناصباً لاشتاله على الناصب فهو من مجاز المجاورة (قوله بمعنى إلا أو إلى) والفرق بينهما أن التي بمعنى إلى بالتخفيف ينقض ما قبلها شيئاً فشيئاً والتي بمعنى إلا بالتشديد ينقض دفعة واحدة وأوهذه عاطفة مصدر أمؤ ولا على مصدر مقدر والتقدير ليسكون قتل مني للكافر أو إسلام منه وكذلك ما أشبهه وخرج بأو المقيدة بما ذكر أو التي لعطف فعل على اسم خالص من تأويله بالفعل فإن أن تضمير بعد ما جواز أن نحو قوله أو يرسل رسولا كما تقدم ويوجد في بعض نسخ الشارح زيادة أو التي للتعليل نحو لا طمع من الله أو يغفر لي وعليها يسقط الاعتراض عليه بأنه اقتصر ولم يذكر هذه (قوله وهي اللام) المراد باللام لام كي ولام الجحود (قوله والجواز) جمع جازم أو جازمة كما تقدم في النواصب وقوله ثمانية عشر لا يعين التذكير وأنه لو أراد التأنيث لقال ثمان عشرة لما مر أيضاً (قوله فعلاً واحداً) أي بالاصالة أي غير تبعية وإلا فقد يتعدد المحزوم به بالعطف أو غيره وقوله وما يحزم فعلين مبني على الأغلب والافتقار يحزم فعلاً واحداً وجملة نحو وقالوا هم ما تنابه الآية (قوله ستة) قديقال أن بيننا على الظاهر فالذي يحزم فعلاً واحداً ثمانية لم ولما وألماً ولما ولأم الأمر ولأم الدعاء ولا الناهية ولا الدعائية وإن بيننا على التحقيق فهي أربعة فعدها ستة لا يوافق الظاهر ولا التحقيق ويحجب بأنه نظر إلى الصورة الظاهرية فإن صورة لم غير صورة ألم وصورة لما غير صورة لأم والصورة لأم الأمر ولأم الدعاء واحدة وكذلك الناهية ولا الدعائية فعدها أربعة الأول أربعة والأربعة الثانية اثنتين ولا يرد على

والواو وأو (والجواز ثمانية عشر) جازماً وهي قسمان ما يحزم فعلاً واحداً وما يحزم فعلين فالذي يحزم فعلاً واحداً ستة

(وهي لم) نحو لم يقيم

فلم حرف يحزم المضارع
وينفي معناه ويقبله
إلى المضى ويقم مجزوم
بلم وعلامة جزمه السكون
(و) الثاني (لما)

المرادفة للم فيما تقدم
نحو لما يضرب فلما
حرف يحزم المضارع
وينفي معناه ويقبله
إلى المضى ويضرب

مجزوم بلما وعلامة
جزمه السكون (و)
الثالث (ألم) نحو ألم
نشرح فألم حرف تقرير
وجزم ونشرح مجزوم
بألم وعلامة جزمه
السكون والرابع (ألما)

أخنها نحو ألما أحسن
إليك فألم حرف تقرير
وجزم وأحسن مجزوم
بألم وعلامة جزمه
السكون (و) الخامس

(لام الأمر) نحو لينفق
ذو سعة فينفق مجزوم
بلام الأمر وعلامة
جزمه السكون (و)

لام (الدعاء) وهي لام
الأمر في الحقيقة
ولكن سميت لام
الدعاء تأديبا نحو لينقض
علينا ربك فيقض
مجزوم بلام الدعاء
وعلامة جزمه حذف
الياء (و) السادس (لا)

المستعملة (في النهي)

المصنف الجزم في جواب الطلب نحو تعالوا أتل لأنه إن قلنا إن الجزم بأداة الشرط مقدرة وهو الصحيح والتقدير إن تأتوا أتل كان داخلا في قوله وإن أى لفظا أو تقديرا وإن قلنا إن الجزم بلام الأمر مقدرة كان داخلا في قوله ولام الأمر أى لفظا أو تقديرا (قوله فلم حرف يحزم المضارع) أى غالبا وإلا فقد رفع الفعل بعدها كقوله * يوم الصياف لم يوفون بالجار . واختلف في ذلك قليل ضرورة وقال ابن مالك إنه لغة (قوله وينفي معناه) أى يدل على انتفاء معناه التضمنى الذى هو الحدث أى على عدم وقوعه من الفاعل وذلك النفي إمام متصل بالحال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد (قوله وينفي معناه) أى يدل على انتفاء معناه التضمنى الذى هو الحدث أى على عدم وقوعه من الفاعل فى الماضى فيصح أن تقول ثم قام (قوله ويقبله إلى المضى) الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما قبل ذلك راجع له بمعنى حدثه ففى كلامه استخدام والمعنى ويقبل زمنه إلى زمن المضى (قوله المرادفة للم) أى التابعة لها فيما تقدم من الأمور من كونها حرفا مختصا بالمضارع للنفي وللجزم وللقلب إلى المضى وكذا فى جواز دخول الهزمة عليها فهما شريكان فى هذه الأمور الستة فقط لا مطلقا لا تراقهما فى خمسة أمور : الأول أن لما لا تترن بأداة شرط فلا يقال إن لما تنقم بخلاف لم تقول إن لم ولولم . الثاني أن منى لما مستمر النفي إلى زمن التكامل بخلاف لم تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم أى عقب ندمه وإذا قلت ولما ينفعه الندم كان المعنى إلى وقته هذا . الثالث أن منى لما لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك فى منى لم تقول لم يكن زيد فى العام الماضى مقبلا ولا يجوز لما يكن . الرابع أن منى لما متوقع الحصول كقوله تعالى لما يذوقوا عذاب أى وسيدوقونه بخلاف منى لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لأنه لا يتوقع اجتماعهما . الخامس أن منى لما جائز الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما أى ولما أدخلها ولا يجوز ذلك فى لم إلا ضرورة كقوله احفظ وديعتك التى استوعبتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

إذا علمت ذلك فكان الأولى للشارح أن لا يقول المرادفة للم لأن المترادفين متحدان فى المعنى وما هنا ليس كذلك كما تقدم بل كان يعبر بالمشاركة مثلا ولهذا عبر بعضهم بالأختية حيث قال ولما أخت لم لأن الأختية لا تستلزم الاتحاد فى المعنى بل تستلزم المشاركة ولو فى شئ دون شئ وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن لما الحينية نحو ولما جاء أمرنا ولا عن الإيجابية وهى التى بمعنى إلا نحو قوله تعالى إن كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم لأنه لم يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز عنهما (قوله وألم وألما) ظاهر كلامه أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام التقريرى وهو حملك المخاطب على الاعتراف بأمر استقر عنده ثبوته أو نفيه فقول الشارح فى ألم وألما حرف تقرير وجزم فيه تسمح لما عرفت من أن التقرير من الهزمة والجزم من لم وقوله ونشرح مجزوم بألم فيه تسمح أيضا فإن الجازم إنما هو لم كما عرفت ولا دخل للهزمة فى الجزم فيقال هو من ذكر السكك وإرادة الجزء (قوله ولام الأمر) أى ومسمى لام الأمر وهو لا لأنه الجازم لأن الاسم الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال إن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه إلا لقريئة والمراد اللام الموضوع لطلب الفعل أما كان الطلب نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كقولك لمساويك لتفعل كذا أو استعملت فى غير الطلب كالتى يراد بها وبصحبها الخبر نحو قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا أى فمد أو التهديد نحو فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر (قوله المستعملة فى النهي الخ) أى الموضوع لتستعمل فى النهي أو الدعاء سواء استعملت فيهما نحو لا تخف ولا تؤاخذنا أوفى الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعمل عليه لا تفعل كذا أوفى غير ذلك كقولك لبعثك لا تطعن فأنها هنا للتهديد وأشار الشارح بتقدير لفظ المستعملة إلى أن قوله فى النهي والدعاء صفة لا بتقدير متعلق الظرف معرفا وإن كان المشهور تقدير متعلق الظرف نكرة وإن جعل حال قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور

نحو لا تخف فلا حرف نهى وجزم وتخف مجزوم

بلا النافية وعلامة جزمه السكون (و) لا المستعملة في (الدعاء) وهي لا النافية في الحقيقة ولكن سميت دعائية تأدبا نحو لا تؤاخذنا فلا حرف
دعاء وجزم وتؤاخذ مجزوم بلا الدعائية (٥٠) وعلامة جزمه السكون . والذي يجزم فعلى اثنا عشر جازما (و) هي (إن)

الشرطية بكسر الهمزة
وسكون النون وهي
حرف يجزم المضارع
لفظا والماضى محلا
ويقلب معنى الماضى
إلى الاستقبال عكس
لم نحو إن قام زيد قمت
فإن حرف شرط وجزم
وقام فعل الشرط في
عمل جزم بان وزيد
فاعل قام وقت جواب
الشرط (و) (ثالث)
(ما) الشرطية نحو وما
تفعلا من خير يعلمه الله
فما اسم شرط جازم
وتفعلا فعل الشرط
مجزوم بما وعلامة
جزمه حذف النون
ويعلمه جواب الشرط
وهو مجزوم أيضا
وعلامة جزمه السكون
(و) الثالث (من)
الشرطية نحو من يعمل
سوءا يجزى به فمن اسم
شرط جازم ويعمل
فعل الشرط مجزوم بمن
ويجزم جواب الشرط
وهو مجزوم أيضا بمن
وعلامة جزمه حذف
الألف من آخره (و)
الرابع (مهما)
نحو قوله تعالى مهما تأتينا
به من آية لتسحرنا بها

وخرج بقوله المستعملة الخ لا النافية والزائدة وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها
كي نحو جنته لا يكن له على حجة وقتلته لم يتعرض له المصنف (قوله بلا النافية) إسناد النهى إليها مجاز
لأن الناهى هو التكلم بواسطتها (قوله والذي يجزم فعلى) أى مضارعين نحو وإن تعودوا نعد أو
ماضيين نحو وإن عدتم عدنا أو ماضيا ومضارعان نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه أو عكسه
وهو قليل فالصور أربعة والأول من الفعلين يسمى فعل الشرط والإضافة بيانية وإن جعل شرطاً لأنه
علامة على وجود الثانى والشرط في اللغة العلامة والثانى من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزاءه
تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الاعمال لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال والجزاء
بعد الفعل المجازى عليه ويشترط في فعل الشرط أن يكون فعلا ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها
أو مضارعا مجردا من قد والسين وسوف مثبتا أو منفيًا بلم أولا. وأما الجواب فشرطه أن يكون فعلا صالحا
لأن يكون شرطاً فإن لم يصلح لذلك وجب اقترانه بالفعل وكان الجواب جملة اسمية والفعل خبرا لمبتدأ
محذوف والفاء للربط على الصحيح (قوله إن الشرطية) احترازاً عن إن النافية والزائدة والمخففة
من الثقيلة فإنها لا تجزم والشرطية نسبة إلى الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل (قوله بكسر الهمزة الخ)
أى بالهمزة المكسورة والنون الساكنة فهومن إضافة الصفة للموصوف فيهما (قوله وهي حرف) أى
باتفاق كإدما على الأصح وباقي الأدوات أسماء على الأصح في مهما (قوله للضارع لفظاً) أى بشرط أن
يكون معرباً أو لا فالجزم لمحله كالماضى (قوله إلى الاستقبال) أى للمستقبل (قوله في عمل جزم) أى في عمل
لوقوع فيه فعل معرب كان مجزوما وما ذكره من أن الجزم محل للماضى وحده لالحل الجملة هو
الصحيح (قوله ما الشرطية) خرجت الزائدة كخضبت من غير ما ذهب وللصدريه كقوله :

يسر للرم مذهب الليالى وكان ذهابهن له ذهابا

والاستفهامية نحو ما هذا وما الشرطية التى الكلام فيها موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط
(قوله من خير) أى وشروا والاقتصار على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء إظهارا للشرفه فاندفع
الاعتراض بأن الله تعالى عالم بكل شئ فمافائدة التخصيص بالخير (قوله يعلمه الله) أى يجازىكم عليه فعب
عن المجازاة بالعلم (قوله فما اسم شرط جازم) محله نصب بتفعلا (قوله وتفعلا فعل الشرط) فيه مساهمة
لأن الواو ليست من فعل الشرط بل هي فاعل (قوله من الشرطية) احتراز بها عن اللوصولة والنكرة
الموصوفة والاستفهامية ومن هذه موضوعة للدلالة على من يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (قوله فمن اسم
شرط جازم) محله رفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الراجح وقيل جملة الجواب وقيل هما ولا يرد على
الأول أن الفائدة متوقفة على الجواب لأن توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية فقولاك
من يقيم لولم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم (قوله مهما) هي موضوعة للدلالة
على ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط (قوله نحو قوله تعالى) أى مقوله وقوله مهما تأتينا به الخ
بدل من قوله الذى هو بمعنى مقوله أو عطف بيان عليه (قوله فهما اسم شرط) أى على الصحيح كما تقدم
ويدل على كونها اسماء عود الضمير إليهما من به لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء ومحلهما الرفع بالابتداء بمعنى
أيما شئ تأتينا به أو لنصب بمعنى أيما شئ تحضر تأتينا به (قوله في موضع نصب على الحال) هذا من اطلاق
الكل وإرادة الجزء لأن جملة الجار والمجرور ليست حالا وإنما الحال المجرور فقط وهو آية في كلامه تسمح

فما نحن لك بمؤمنين فهما اسم شرط جازم وتأتينا فعل الشرط وهو مجزوم بمهما وعلامة جزمه حذف الياء وتأفعول به (قوله
وبه جار ومجرور متعلق بتأتينا من آية بيان لهما في موضع نصب على الحال من الماء في به وتفسر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوارزا
بعد لام كي والفاعل مستتر فيه وجوبا وتأفعول به وبها جار ومجرور متعلق بتسحرنا فما الفاعل رابطة للجواب وما نافية ونحن اسمها

إن قدرت حجازية ولك جار ومجرور متعلق بمؤمنين وبمؤمنين في موضع نصب خبرها وجملة فاعلها ك بمؤمنين في موضع جزم جواب الشرط (و) الخامس (إذا ما) كقول الشاعر: وإنك إذ ماتت ما أنت آمر به تلف من إياه تأمر آتيا فاذا ما حرف شرط على الأصح وتأنت فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتلف جواب الشرط وعلامة جزمه حذف الياء أيضا (و) السادس (أى) نحو قوله تعالى أيا ماتدعوا فله الأسماء الحسنى فأيا اسم شرط جازم منصوب بتدعوا وماصلة وتدعوا فعل الشرط مجزوم بأيا وعلامة جزمه حذف النون وفعلة الفاء رابطة للجواب وله جار ومجرور خبر مقدم والأسماء مبتدأ مؤخر والحسنى نعت للأسماء وجملة فله الأسماء الحسنى في موضع جزم جواب الشرط (و) السابع (مق) نحو قوله * متى أضع العمامة تعرفونى * (٥١) فمق اسم شرط جازم

وأضع فعل الشرط وهو مجزوم بمق وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين والعمامة مفعول به وتعرفونى جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه والأصل تعرفونى بنون الأولى نون الرفع والثانية نون الوقاية (و) الثامن (أيان) بفتح الهمزة نحو قوله: فأيان ماتعدل به الريح تنزل. فأيان اسم شرط جازم ومازائدة وتعديل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وتنزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وكسره عارض (و) التاسع (أين) نحو أينما تكونوا يدرككم الموت فأين اسم شرط جازم وماصلة وتكونوا

(قوله إن قدرت حجازية) وهو الراجع أولى أنه مبتدأ إن قدرت تيمية (قوله وبمؤمنين في موضع نصب خبرها) على جعلها حجازية أى أو في موضع رفع خبر المبتدأ على أنها تيمية وظاهر كلامه أن الباء أصلية مع أنها زائدة على كلاً التقديرين ففي عبارته تسمع (قوله إذ ماتت الخ) تأت وآ تيانم الإتيان وروى بدلها تأب وآيا بالياء للوحدة (قوله ما أنت آمر به) مافى محل نصب على المفعولية لتأت وهى اسم موصول وأنت مبتدأ وآمر به خبر والجملة صلة الموصول (قوله تلف) من ألقى إذا وجد يتعدى لمفعولين الأول من والثانى آتيا وجملة إياه تأمر صلة لمن لا محل لها من الإعراب (قوله حذف الياء أيضا) وجملة إذما الخ في محل رفع خبر إن والكاف اسمها في محل نصب (قوله وأى) هى بحسب ما تضاف إليه فان أضيفت إلى ظرف مكان فهى ظرف مكان وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهى ظرف زمان وإن أضيفت إلى غيرهما فهى غير (قوله أيا ماتدعوا) أى أى اسم (قوله وماصلة) أى زائدة وإنا قيل صلة لازمة تأدبا (قوله مق) هى للعموم فى الزمان ولا تعمل إلا متضمنة معنى الشرط دون الاستفهام فأراد المتن بمق معنى الشرطية فتخرج الاستفهامية نحو متى نصر الله؟ (قوله مق أضع العمامة الخ) صدره * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * وإعرابه أنامبتدأ وابن خبره وجلا مضاف إليه وهو علم منقول من جملة فيكون محكيا أو من الفعل وحده فيكون معربا إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل فيكون مجرورا بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر نيابة عن الكسرة ويصح أن يكون جلا فعلا ماضيا والفاعل مستترا والجملة صفة لمحذوف أى أنا ابن رجل جلا وطلاع بالجر عطفًا على جلا وبالرفع خبر بعد خبر (قوله مق اسم شرط جازم) ظرف زمان في محل نصب على المفعولية لأضع (قوله أيان) بفتح الهمزة والنون على المشهور وكسر الهمزة لغة تسليم وقرىء بها شاذا وهى اسم موضوع للعموم فى الزمان كمتى وذهب بعضهم إلى أنها لتعميم الأحوال (قوله اسم شرط جازم) أى مبنى على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم من أنها كمتى وناصبها الفعل بعدها (قوله ومازائدة) أى للوزن (قوله وكسره عارض) أى للروى (قوله وأين) هو وأنى موضوعان للمكان ثم ضمنا معنى الشرط كما أن حينما كذلك (قوله فأين اسم شرط جازم) محله نصب يدر ككم (قوله الموت الخ) قال الشيخ عبد المعطى الظاهر أن تكونوا تامة وأين ظرف مكان متعلق بتكونوا وجعلها التبتيتى ناقصة وجملة يدر ككم الموت في محل نصب خبرها وهو لا يظهر لضياع المعنى حينئذ لان المعنى حينئذ أينما تكونوا أمدر ككم الموت وهو خال من الجواب فليتأمل (قوله اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية المكانية والناصب له تأت من تأتها (قوله فى غابر الأزمان) أى مستقبلها (قوله كيفما) موضوع للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط والجزم به مذهب

فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون الكاف الأولى والكاف الثانية في محل نصب على المفعولية والميم علامة الجمع والموت مرفوع على الفاعلية (و) العاشر (أنى) بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله: فأصبحت أنى تأتها تستجر بها تجدد خطبا جزلا ونارا تأججا فأنى اسم شرط جازم وتأتها فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتستجر بدل منه وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون (و) الحادى عشر (حيثما) نحو قوله: حيثما نستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الأزمان حيثما اسم شرط جازم وتستقم فعل الشرط وعلامة جزمه السكون ويقدر جواب الشرط وعلامة جزمه السكون (و) الثانى عشر (كيفما) نحو كيفما تجلس أجلس فكيفما اسم شرط جازم وتجلس فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وأجلس جواب الشرط وعلامة جزمه السكون أيضا ويوجد فى بعض النسخ

(وإذا في الشعر خاصة) زيادة على الثمانية عشر ومثاله قول الشاعر * وإذا نصبتك خصاصة فتحمل * فإذا اسم شرط جازم ونصبتك فعل الشرط وعلامة جزمه (٥٢) السكون وخصاصة فاعل وتحمل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت

كوفي ممنوع عند البصريين قال بعض الشراح ولم أجدها من كلام العرب شاهدا بعد الفحص اه وإعمال تجزم عند البصريين لخالفها الأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها الشرطها نحو كيفما تجلس أجلس فلا يصح كيفما تجلس أذهب (قوله وإذا) معطوف على ثمانية عشر لا على لم ولا على إن ولا على كيفما لأن العدد تم بدونها فهي زائدة على الثمانية عشر وخرج بالشعر النثر فلا تجزم فيه لخالفها الأدوات الشرط فانها للحق والمظنون وإن للمشكوك والموهوم والنادر وكذا الباقي (قوله وإذا نصبتك الخ) صدره :
* استغن ما غناك ربك بالغنى *

﴿ باب مرفوعات الأسماء ﴾

من إضافة الصفة للموصوف أو من الإضافة البيانية أو الإضافة على معنى من وعلى كل تخرج المرفوعات من الأفعال لأنها تقدمت في قوله وهو مرفوع أبدا وقدمها لأنها عوامل في الأسماء ورتبة العامل مقدمة على رتبة المعمول وتخرج أيضا المنصوبات والجوررات وإنما بدأ بالمرفوعات لأنها العمدة وثني بالمنصوبات لأنها الفضلة غالبا كالجوررات والاحتراز بغالبها من المنصوب الذي هو عمدة في المعنى كفعولى ظن ومن الجوررات الذي هو عمدة أيضا في المعنى نحو وكفى بالله شهيدا وثالث الجوررات لأنها منصوبة المحل والمنصوب محلا دون المنصوب انظروا ثم ان قوله مرفوعات يحتمل أن يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع وأن يكون جمع مرفوعة بمعنى كلمة مرفوعة ولا يشكل على هذا الثاني وجود التاء في العدد لما تقدم (قوله سبعة) لا يرد اسم أفعال المقاربة واسم ما ولا لات وإن المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس لأنها داخلية في أخوات كان وإن والمراد بأخوات كان نظائرها في رفع المبتدأ ونصب الخبر وبأخوات إن نظائرها في نصب المبتدأ ورفع الخبر (قوله الفاعل) بدأ به لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ولأن عامله لفظي بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي واللفظي أقوى بدليل أنه يزيل العامل المعنوي وهو الابتداء فاذا دخل عليه نسخه وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنه باق على ماهو الأصل في المسند إليه وهو التقديم بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل وقيل هما أصلا وليس لهذا الخلاف ثمرة (قوله الذي لم يسم فاعله) أى لم يذكر فاعله الاصطلاحى بأن ترك ولم يقصد وبقولنا فاعله الاصطلاحى سقط ما يقال كل فعل لم يذكر فاعله لأن الفاعل الذات وهى لا تذكر والإضافة في قوله فاعله لأدنى ملازمة أى السكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الإضافة إلى ضمير المفعول فلا يرد ما يقال الفاعل إنما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف صحت إضافته إلى ضميره (قوله وهو) أى التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع (قوله أربعة) الحق أنها خمسة والخامس عطف البيان ولعله أسقطه استغناء عنه بالبديل بناء على ما يراه الرضى من أن كل ما كان بدلا جاز أن يكون عطف بيان (قوله على هذا الترتيب) أى التنبؤ لا الترتيب في التقديم عند الاجتماع فانها إذا اجتمعت يقدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البديل ثم عطف النسق فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله مقدما الأول فالأول) يجوز كسر الدال وفتحها والأول منصوب على الأول مرفوع على الثاني وعلى كل حاجة إليه مع ما قبله من الترتيب .

﴿ باب الفاعل ﴾

(قوله رسمه الخ) الحد ما حقيقى وامارسمى واما لفظى فالحد الحقيقى ما أنبأ عن ذاتيات المحدود كقولنا الإنسان حيوان ناطق والرسمى ما أنبأ عن الشئ * بلازم له كقولنا الخمر مائع يقتذف بالزبد واللفظى ما أنبأ بلفظ

وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على أنها جواب الشرط وقرن بالفاء المفيدة للربط لأنه فعل طلب وإعمال عملت إذا وإن كانت شرطا غير جازم حملا على متى كما عملت متى حملا عليها كقول عائشة رضى الله عنها إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس رواء ابن الجورى في جامع المسانيد كما قاله ابن مالك

﴿ باب مرفوعات الأسماء ﴾

خاصة (المرفوعات) من الأسماء (سبعة الفاعل) نحو قام زيد (و) الثانى (المفعول) الذى لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو زيد قائم (و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو كان زيد قائما (و) السادس (خبر إن و) خبر (أخواتها) نحو إن زيدا قائم (و) السابع

(التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أولها (النعت) نحو جاء زيد بالكان (و) ثانيا (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثا (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعا (البديل) نحو جاء زيد أخوك وسيأتى تفصيلها في أبواب متفرقة على الأثر على هذا الترتيب مقدما الأول فالأول ﴿ باب الفاعل ﴾ رسمه

ظهر مرادف كقولنا العصفور الأسد والبر القمح وما ذكره المصنف رسم لأن الرفع وكونه مذكورا قبله فعله
 خارجان عن حقيقة الفاعل (قوله ببعض خواصه) جمع خاصة وهي قسمان مطلقة وهي ما يختص بالشئ
 بالنظر إلى جميع ما وراءه كالضاحك للإنسان وإضافية وهي ما يختص بالشئ بالنظر إلى بعض أغياره كالماشى
 للإنسان وهي المرادة هنا لأن ما ذكره من كونه مذكورا قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة إلى بعض أغياره
 كالمبتدأ دون بعض كاسم كان وأخواتها والتعريف بالخاصة الإضافية كاف كما صوبه السيد فلا يعترض
 عليه بأنه كيف يعبر الشارح بالخاصة مع أنها توجد في غيره كاسم كان وأخواتها لأن المراد بالخاصة الإضافية كإمر
 (قوله الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما ذكره (قوله الاسم) أي الصريح كقوله تعالى قال
 الله إني معكم أو المؤول كقوله أو لم يكنهم أنا أنزلنا ومثل الاسم ما هو في حكمه كالجملية إذا أريد لفظها كقوله
 صدر عن الله حسبي والجملية المسمى بها نحو جاء تأبط شرا وخرج بقيد الاسم الحرف والفعل والجملية حيث
 لا تأويل كما تقدم ودخل فيه هي إذا أريد لفظها أو مسمى بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملاً في حقيقته
 ومجازه إن استعمل فيما ذكر جميعاً أو في مجازه فقط إن استعمل في معنى شامل لما ذكر بعموم المجاز وعلى
 الأول لا يضر أخذه في التعريف لأنه صار بهذا المعنى في هذا الباب حقيقة عرفية (قوله المرفوع) أي لفظاً
 نحو قال الله أو تقديراً كجاء الفتى والقاضى وغلامى أو محلاً قال في الحاشية كأن جر بمن أو الباء الزائدتين نحو
 ما جاءنا من بشير ونحو وكفى بالله شهيداً اهـ وتمثله للمحلى بذلك مبنى على أن الإعراب المحلى لا يختص بالمبنيات
 وبشكل عليه فرقهم بين الإعراب المحلى والتقديرى بأن المانع في المحلى قائم بمجمل الكلمة وفي التقديرى
 بالحرف الأخير وهو في هذين المثالين قائم بالحرف الأخير فليكن الإعراب تقديرى فيهما أفاده يس على القطر
 فكان المناسب التمثيل للمحلى بالمبنى كالموصول واسم الإشارة فتأمل وأبهم المتن الرفع له ليكون كلامه جارياً
 على القولين والصحيح أن رافعه ما أسند إليه من فعل أو شبهه أو الإسناد (قوله المذكور قبله فعله) خرج
 به المبتدأ والخبر وخبر إن وأخواتها ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها لأن المتبادر من
 الإضافة في فعله الفعل القائم به أو الواقع منه والمبتدأ والخبر وخبر إن وأخواتها لا فعل قبلها وليس نائب الفاعل
 واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها قائماً بها الفعل ولا واقعاً منها وقوله المذكور قبله فعله أي أو شبهه وإنما
 اقتصر على الفعل لأنه الأصل وشبهه اسم الفاعل نحو مختلف ألوانه وأمثلة المبالغة نحو أضرب زيد والصفة
 المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو مارأيت رجلاً أحسن في عينه السجل منه في عين زيد والمصدر
 نحو عجت من ضرب زيد واسم نحو عجت من عطاء زيد الدنانير واسم الفعل نحو هيأت العقيق والظرف
 والجار والمجرور مع اعتمادهما على استفهام أو شبهه نحو ومن عنده علم الكتاب وأفى الله شك والقبليّة
 في كلامه المراد بها ما يشمله في اللفظ وهو ظاهر وفي التقدير فيدخل وإن أحسن من المشرّكين استجارك والضمير
 المستتر كما في قم واستقم (قوله الصادر منه) هو لبيان خصوص المقام فلا يرد نحو مات زيد أو المراد بصدوره
 منه تعلقه به ولم يقصد الشارح بذلك بيان الفعل الرفع بل بيان مدلوله الذي بسببه رفع الفاعل فلا يرد أن
 الفعل الذي يرفع هو اللفظ أي لفظ قام لا الحدث الذي هو الحركة المخصوصة المشار إليه بقوله الصادر (قوله
 يرفعه الماضي) يستثنى منه أفعال في التعجب كما أحسن زيداً وأفعال الاستثناء نحو قام القوم ما خلا زيداً وما عدا
 عمر أو ليس بكرافاتها لا يرفع إلا ضمير مستتر أو جواباً وكذا المضارع يستثنى منه أن لا يكون فعل استثناء فخرج
 قام القوم لا يكون بكرافاتها لا يرفع إلا ضمير مستتر أو جواباً (قوله إلى غائب) أي شخص غائب مذكراً ومؤنث
 مفرداً ومؤنثاً أو جمع (قوله ولا يرفعه الأمر) أي استقلالاً فيرفعه بطريق التبعية كما في قوله تعالى اسكن
 أنت وزجك الجنة فإن قوله وزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن العامل فيه الفعل والعامل في
 المعطوف عليه هو العامل في المعطوف وليس معطوفاً على الضمير البارز لأنه مؤكّد للمستتر وهو لا يعطف عليه

بعض خواصه تقريرا
 على المبتدأ فقال
 (الفاعل هو الاسم
 المرفوع) بفعله (المذكور
 قبله فعله) نحو قام
 زيد فزيد فاعل وهو
 اسم مرفوع بفعله
 الصادر منه وهو قام
 وقام مذكور قبل
 زيد فعلم منه أن الفاعل
 لا يكون إلا اسماً ولا
 يكون الفاعل إلا
 مرفوعاً ولا يكون إلا
 مؤخراً عن الفعل
 (وهو) أي الفاعل
 (على قسمين) قسم
 (ظاهر، و) قسم
 (مضمرة فالظاهر) يرفعه
 الماضي والمضارع إذا
 أسند إلى غائب ولا يرفعه
 الأمر، ثم الظاهر على
 عشرة أقسام: الأول
 المفرد المذكور (نحو
 قولك قام زيد ويقوم
 زيد و) الثاني المثنى
 المذكور نحو قولك

(قام الزيدان ويقوم الزيدان و) الثالث جمع المذكر السالم نحو قولك (قام الزيدون ويقوم الزيدون و) الرابع جمع المذكر المكسر نحو قولك (قام الرجال ويقوم الرجال و) الخامس المفرد المؤنث نحو قولك قامت هند وتقوم هند والسادس (٥٤)

المثنى المؤنث نحو قولك قامت هندان وتقوم الهندان والسابع جمع المؤنث السالم نحو قولك قامت الهندات وتقوم الهندات والثامن جمع المؤنث المكسر نحو قولك قامت الهنود وتقوم الهنود والتاسع المفرد المضاف لغيره بياء المتكلم من الاسماء الخمسة نحو قولك (قام أخوك ويقوم أخوك و) العاشر المضاف لياء المتكلم نحو قولك (قام غلامي وما شبه ذلك) فالفاعل في هذه الامثلة كلها اسم ظاهر (و) الفاعل (الضمر اثنا عشر) وهو ما كنى به عن الظاهر اختصارا وهو قسمان متصل ومنفصل وكل منهما اما لتكلم وحده أو ومعه غيره أو لمخاطب أو لمخاطبة أو لشأهما مطلقا أو لجمع المذكور المخاطبين أو لجمع الانثى المخاطبات أو للمفرد الغائب أو للغردة الغائبة أو للمثنى الغائب مطلقا أو لجمع المذكور

وهنا بناء على ان الآية من عطف المفردات وقيل ان زوجك مرفوع بفعل محذوف تقديره وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل (قوله وقام الزيدان الخ) فيه اشارة الى وجوب تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا على اللغة الفصحى وهناك لغة لبعض العرب تسميها النحاة بلغة أو كلوني البراغيت تلحقه ذلك نحو قاما الزيدان وقاما الزيدون وقن النسوة على أن الالف والواو والنون حروف دالة على التثنية والجمع المذكور والمؤنث كساء التأنيث الساكنة والفعل مسند للظاهر لا على ان الفعل مسند للالف والواو والنون والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والا كان ذلك على اللغة الفصحى (قوله قامت هند و قامت الهندان) فيه اشارة الى أن الفاعل اذا كان ظاهرا مؤثرا تحقيقا متصلا يجب أن يلحق عامله علامة التأنيث الاما شمن قولهم قال فلانة وفيه اشارة أيضا الى أن حكم المثنى المؤنث الظاهر في وجوب الحاق علامة التأنيث لعامله حكم المفرد لا حكم الجمع (قوله والتاسع المفرد المضاف الخ) فان قيل التاسع والعاشر داخلان في المفرد المذكور فتكون الاقسام متداخلة فهي ثمانية لا عشرة أوجب بان هذا تقسيم اعتباري لا يضر فيه التداخل لتباين الاقسام بالاعتبار (قوله وهو ما كنى به الخ) أي الضمير من حيث هو لا بقيد كونه فاعلا ولا مستترا أو لا صدق هذا التعريف على جميع أقسام الضمير (قوله اختصارا) أي لاجل الاختصار ووجه ذلك أن الاصل في زيد قام مثلا زيد قام زيد لان الفعل لا بد له من فاعل بعده فلا حتر از عن التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر فيجب أن يكون أخصر (قوله متصل) أي متصل بعامله الذي قبله فيكون كالتثنية لذلك العامل سواء كان ذلك المتصل مستترا أو بارزا فانه سيأتي في كلام الشارح آخر هذا الباب والذي يليه ما يقتضي أن الضمير المستتر من قسم المتصل (قوله ومنفصل) أي عن عامله وبدأ بالمتصل لانه أخصر من المنفصل (قوله أو ومعه غيره) ظاهره أن الموضوع له المتكلم فقط ومصاحبه لغيره على سبيل الشرط لا الشطر والامر بخلافه فتؤول العبارة بان يراد بالمصاحبة المصاحبة في الوضع فالغنى ومعه غيره أي مصاحبه ومشاركه في مدلول الفعل فال موضوع له مجموع المتكلم وغيره لا المتكلم فقط مشروطا بمصاحبة غيره (قوله والمثنى الغائب مطلقا) أي سواء كان مذكرا أو مؤنثا (قوله اثنا عشر قسما) أي يجعل مثنى المخاطب والمخاطبة قسما واحدا ومثنى الغائب والغائبة قسما واحدا (قوله ومجموعهما) أي الحاصلين وفي نسخة ومجموعها بلا تثنية أي مجموع الاقسام (قوله حاصلة من ضرب اثنين الخ) الاثنان المتصل والمنفصل والاثنا عشر لتكلم وحده الخ (قوله هو الذي لا يبتدأ به الخ) أي هو الذي لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة أخرى ولا يقع بعده الا في الاختيارا في الضرورة فيقع بعدها بقوله

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار

واستشهاد المحشى على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله

بالباعث الواوثة الاموات قد ضمنت * اياهم الارض في دهر الدهار ير

غير صحيح لان اياهم ضمير منفصل لا من المتصل الذي الكلام فيه وانما يستشهد بهذا البيت على الاتيان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول ابن مالك

وفي اختيار لا يجي المنفصل * اذا تأتي أن يجي المتصل

(قوله ويرفعه الماضي الخ) لا ينافي ذلك أنه يرفع أيضا الصفات المحضة واسم الفعل لان عبارته لا تقتضي الحصر والمراد بقوله يرفعه أنه يرفع محله لان الضمائر كلها مبنيّة (قوله محله رفع) أي مرفوع أو ذور رفع أو الكلام على

تقدير

الغائبين أو لجمع الانثى الغائبات وحاصل كل من قسمي الاتصال والانفصال اثنا عشر قسما

ومجموعهما أربعة وعشرون حاصلة من ضرب اثنين في اثني عشر فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار ويرفعه الماضي والمضارع والامر بذلك (نحو قولك ضربت) فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده محله رفع على الفاعلية بضرب (وضربنا) بسكون الباء

فنا ضمير المتكلم مع غيره أو العظم نفسه وموضعه رفع على الفاعلية بضرب وهذا حيث سكن ما قبله وكان غير ألف فاتها فاعلة وإن افتتح ما قبلها فهي مفعولة نحو ضربنا زيد (وضربت) بفتح التاء للمخاطب المذكور موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بضم التاء للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا فالتاء اسم مضمرة في موضع رفع على الفاعلية بضرب والميم والألف حرفان دالان على التثنية (٥٥) (وضربت) بضم التاء لجمع المذكور

المخاطبين والتاء اسم مضمرة في محل رفع على الفاعلية بضرب والميم حرف دال على جمع المذكور المخاطبين (وضربت) بضم التاء لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة حرف دال على جمع الإناث وما ذكرناه من أن التاء في الجميع هي الفاعل وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع هو الصحيح ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة فهذه أمثلة الحاضر وما بقي للغائب (و) هو توكيد زيد (ضرب) في ضرب ضمير مستقر جواز تقديره هو هاء على زيد محله رفع على أنه فاعل ضرب (و) هند (ضربت) في ضرب ضمير مستقر جواز تقديره هي هاء على هند مرفوع المحصل على الفاعلية والتاء الساكنة المحصلة بالفعل حرف دال على

تقدير مضاف أي محل رفع وقس عليه ما أشبهه والمعنى أنه واقع في محل رفع (قوله فنا ضمير المتكلم الخ) هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد تسمع لأن الضمير مجموع الألف والنون (قوله وهذا) أي إعراب نفا علا في محل رفع حيث سكن ما قبلها أي الحرف الذي قبل نا وقوله وكان غير ألف أي وكان أصليا أيضا وقوله وإن افتتح ما قبلها أي تحرك بالفتح أي أوسكن وكان ألفا أو كان حرفا غير أصلي (قوله نحو ضربنا زيد) مثال ما افتتح فيه ما قبلها ومثال الساكن إذا كان ألفا الزيدان ضربانا ومثال الساكن غير الأصلي شغلنا أموالنا ومن غير الأصلي الواو في ضربونا وهذا كله مع الماضي أمام المضارع والأمر فهي مفعولة مطلقا سواء تحرك ما قبلها أوسكن (قوله والميم والألف حرفان دالان على التثنية) فيه مسامحة فإن الدال على التثنية هو الألف فقط كأن الواو هي التي تدل على الجمع فقط وأما الميم فزيدت قبل ألف التثنية في نحو ضربتنا وقبل واو الجمع في نحو ضربتمو لئلا يلتبس بذلك مع المخاطب المفرد في الأول والمتكلم المفرد في الثاني عند إشباع حركة التاء فيهما فقوله والميم حرف دال على جمع المذكور فيه مسامحة أيضا (قوله وضربت بضم التاء) وإسكان الميم بعدها أو ضمها مختلصة أو مع واو بعدها بأن تقول ضربتمو وهو الأصل بدليل ضربتموه لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها (قوله حروف دالة على التثنية الخ) أي لأن التاء لما وضعت مشتركة بين المفرد وغيره ألحقوها بما يميز ما هي له وحركوها بذلك اه عبد للمعطى أي ألحقوها في المثنى والجمع وحركوها في المفرد (قوله ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة) أي لا مفعولة ولا مضافة فالخبر إضافي فلا يرد أنها قد تقع نائبة عن الفاعل كما يأتي (قوله أمثلة الحاضر) وهو المتكلم والمخاطب (قوله وهو) أي ما بقي (قوله جواز) أي استتارا جائزا أو إذا جواز فهو صفة مصدر محذوف على تأويله باسم الفاعل أو حذف المضاف قال الشيخ الشنواني ولا يجوز أن يكون تمييزا وإلا كان محولا عن الفاعل فيلزم أن الموصوف بالاستتار الجواز وهو فاسد فتأمل اه أي لأن الأصل قبل التحويل على هذا مستتر جوازا فحول الاستناد إلى ضمير الجواز فاتصّب تمييزا (قوله تقديره هو) لم يريدوا به أن المستر لفظ هو بل المراد أنه إذا أريد تفسير معناه فسر بافظ هو فليس هو نفس المستر لأن المستر إنه صورة في العقل أي الذهن لا في اللفظ فليس المستر لفظا بخلاف المحذوف فإنه لفظ موضوع ويمكن النطق به وهذا الفرق بين المستر والمحذوف كاف كما قاله الشنواني (قوله تقديره هي) أي تفسيره هي وعبر به في الأول وبهي هنا لأجل التغير قال الرضوي يجب أن يكون المقدر في ضرب وضربت متغيرا كافي البارز نحو هي وهوا (قوله حرف دال على تأنيث الفاعل) أي على المشهور وقيل اسم الظاهر بعدها بدل أو مبتدأ خبر الجملة قبله (قوله وفتحت لمناسبة الألف) أي فالحركة عارضة لا اعتداد بها فسقط اعتراض من قال ما ذكره من أن توالي أربع متحركات لم يوجد فيها هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربنا (قوله والألف زائدة) أي في الخط بعد الواو لتطرفها فرقا بينها وبين واو العطف في نحو أكلوا وشربوا وجادوا وسادوا والقيود لزيادة الألف في الخط ثلاثتان تكون بعد واو الجماعة وأن تكون في الفعل وأن تكون متطرفة فخرج الاسم كضاربو زيد وخرج

تأنيث الفاعل (و) الزيدان (ضربا) فالألف ضمير المثنى المذكور النائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على الفاعلية والهندان ضربتا فالألف ضمير المثنى المؤنث النائب عائد على الهندان والتاء علامة التأنيث وأصلها السكون ولكنها حركت لالتقاء الساكنين وفتحت لمناسبة الألف وهذا المثال ساقط من أصل المصنف (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير جماعة مذكورة الغائبين يعود على الزيدون في موضع رفع على الفاعلية بضرب والألف زائدة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير جماعة الإناث الغائبات عائد على الهندات في موضع رفع على الفاعلية بضرب هذا كله حكم الفاعل المضمّر المحصل

وأما الفاعل للمضمر المنفصل فهو ما يقع بعد إلا أو ما في معناها نحو قولك مضرب إلا أنا ومضرب إلا نحن ومضرب إلا أنت ومضرب
إلا أنت ومضرب إلا أنتم ومضرب إلا أنتن ومضرب إلا هو ومضرب إلا هي (٥٦)

وأول الكلمة نحو يدعو ويغزو وحرجت المتوسطة لضربوك وضربوهم ان جعلت هم مفعولا فان جعلته
توكيدا للواو اجمع زدت ألفا لانها حيث شد متطرفة (قوله) وأما الفاعل للمضمر (أى الفاعل معنى وظاهرا
والا فالفاعل حقيقة محذوف إذا لاصل مضرب أحد إلا أنا فأنا بدل من أحد قل (قوله) أو ما في معناها)
أى الذى بمعناها فى الحصر كأنما (قوله) ومضرب الاهن) فهذه الضمائر الواقعة بعد الا كل منها فى محل
رفع على الفاعلية ومنافية والا أداة حصر (قوله الى آخره) أى وانه الى آخره

(باب المفعول الذى لم يسم فاعله)

هذه الترجمة تشمل درهما من أعطى زيد درهما فانه يصدق عليه أنه مفعول لم يسم فاعله وليس مرادا
ولا تشمل الظرف والمجرور والمصدر اذا أنيت عن الفاعل مع أن الغرض دخولها في واجب عن الاول بأن
الكلام فى الرفوعات فلا يرد درهما لانه منصوب وعن الثانى بأنه اقتصر على المفعول لانه الاصل فى النائب
فكان الاولى والاعم التعبير بنائب الفاعل (قوله) أى الذى لم يذ كر معه فاعله) أى فاعل فعله وفى قوله
الذى صدر منه الفعل جل للفاعل فى كلام المتن على الفاعل الحقيقى وهو الذات وهى لا تذ كر أبدا سواء كان
الفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول وانما الذى يذ كر أولا اللفظ الدال عليها فى كلام المتن حذف مضاف أى الذى
لم يسم دال فاعله (قوله) صدر منه الفعل) أى أوقام به الفعل أو المراد بالصدر مطلق التعلق (قوله) وهو
الاسم) يشمل الصريح والمؤول والظاهر والمضمر وخرج عنه الجملة والحرف والفعل الا أن يراد لفظها
أو تجعل أعلاما قيل وخرج بقوله الذى لم يذ كر معه الخ المبتدأ والخبر الفاعل واسم كان وذلك غلط لان
السالبة تصدق بنفى الموضوع فصدق قوله لم يذ كر معه فاعله بأن لا يكون هناك فاعل أصلا أو كان هناك
مبتدأ وخبر واسم كان فيكون التعريف صادقا على الجميع فالصواب اخراج ما ذ كر بقيد ملحوظ بقرينة
ما يأتى تقديره وغير عامله الى فعل أو مفعول (قوله المرفوع) أى لفظا أو تقديرا الى آخر ما تقدم فى الفاعل
(قوله الذى لم يذ كر معه فاعله) أى ترك ولم يقصد فلم يحتاج الى ذ كر فاعله لالفاظا ولا نقدر (قوله) وتأنيث
الفعل لتأنيثه) لم يستثن المجرور من نحو مرتهند فانه قائم مقام الفاعل ولم يؤث فعله لتأنيثه لان القائم مقام
الفاعل أعنى الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث فلا وجه لتأنيث العامل (قوله) لغرض من الاغراض
كالخوف منه وعليه (قوله) فأقيم المفعول به) أى حيث وجد فى اللفظ والافعال احتص وتصرف من ظرف
مكانى نحو جلس أمام الأمير أو زمانى نحو صيم رمضان أو مجرور نحو ولما سقط فى أيديهم وسير يزيد أو مصدر
نحو فاذا انفخ فى الصور نفخة واحدة فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول اذا لم يوجد فى اللفظ فان وجد فلا
وقيل ينوب غيره مع وجوده مطلقا وقيل ان وجوده وكان متقدما اختص بالنيابة وان تأخر وتقدم أحد
الثلاثة أنيب نحو * لم يعن بالعلياء الاسيدا * والصحيح الاول (قوله) فى الاسناد اليه) وتفاوت الاسنادين
لا يضر وذلك لأن اسناد الفعل الى الفاعل على جهة صدوره منه أو قيامه به والى النائب على جهة وقوعه عليه
أو فيه أو نحوه (قوله) فى الماضى والمضارع) هذا اذا كان العامل فعلا فان كان اسم مفعول وهو مادل على
حدث ومفعوله فان كان من فعل ثلاثى مجرد فوزنه مفعول كمضروب ودمرور به أو من غيره فوزنه وزن
مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر قال ابن مالك

وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول كآت من قصد

وشروط عمل الاسم المذكور كونه صلة لآل نحو جاء المضروب عبده أو كونه لالحال والاستقبال بشرط اعتماد

ومضرب الاهما وما

ضرب الاهى ومضرب

الاهن وتقول إنما

ضرب أنا وإنما ضرب

عن وكذا الباقى هذا

كلام مع الماضى وتقول

فى المضارع مع الاتصال

أضرب وضرب الخ

وفى الاتصال مضرب

إلا أنا وإنما يضرب أنا

الى آخرها ومع الامر

ولا يكون الامتصلا

اضرب اضربا اضربوا

اضربى اضربن (وما

أشبه ذلك)

(باب المفعول الذى لم

يسم فاعله)

أى الذى لم يذ كر معه

فاعله الذى صدر منه

الفعل ورسمه بذكر

بعض خواصه تقريبا

على المبتدئ فقال

(وهو الاسم المرفوع

الذى لم يذ كر معه فاعله)

لقيامه مقامه فى رفعه

وعمدية ووجوب

تأخيرته عن الفعل

وتأنيث الفعل لتأنيثه

وذلك نحو قولك ضرب

زيد والاصل ضرب

عمر يزيدا حذف عمرو

الذى هو فاعل ضرب

لغرض من الأغراض

فبقى الفعل محتاجا الى

على

ما يستداليه فأقيم المفعول به مقام الفاعل فى الاسناد اليه فصار مرفوعا بعد ان كان

منصوبا فالتبس بالفاعل بصورة فاحتيج الى تمييز أحدهما عن الآخر فابقى الفعل مع الفاعل على أصله وغير مع نائبه فى الماضى والمضارع

بالابتداء والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشئ وجعله أولاً لثان بحيث يكون الثاني خبراً عن الأول وقائمٌ بخبره وهو مرفوع بالابتداء ومثال الاسم المؤول الواقع مبتدأً ولئن تصوموا خير لكم فإن تصوموا في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء وخبره والتقدير وصومكم خير لكم (والخبر الأصلي هو الاسم المرفوع) بالابتداء (السند إليه) أى إلى المبتدأ ثم تارة يكون المبتدأ والخبر مفردين لذكر (نحو قولك زيد قائم) فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالابتداء (و) تارة يكونان مثنيين لذكر نحو قولك (الزيدان قائمان) فالزيدان مبتدأ مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الألف وقائمان خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف أيضاً (و) تارة يكونان مجموعين لذكر جمع تصحيح نحو قولك (الزيدون قائمون) فالزيدون مرفوع (٥٩) على الابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن

الحصر فيما ذكره (قوله والابتداء عبارة) أى لفظ الابتداء معبر به فى كلامه حذف مضاف وإطلاق المصدر على اسم المفعول (قوله وجعله) بالجر عطف على قوله بالثى أى وتصيره أولاً الخ (قوله بحث يكون الثانى خبراً) أى يخبر به عن الأول أى ولو حكماً كالفاعل السادس خبر نحو أقام زيد والنائب عن النائب السادس خبر نحو أمضروب الزيدان فلا يعترض على الشارح بأن تعريفه غير جامع لقصوره على المبتدأ الذى له خبر (قوله والتقدير صومكم الخ) أى ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الحرف السابق موجوداً كما مثل أولاً كقولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فهو مؤول بالمصدر أى سماعك (قوله والخبر هو الاسم) أى الصريح أو المؤول واعتراض قوله هو الاسم بأنه لا يشمل الخبر إذا كان جملة أو شبهها وأجيب بأنه إنما اقتصر على الاسم لأن الأصل فى الاخبار بكسر الهمزة أن يكون به أى بالاسم وأشار الشارح إلى دفع ذلك الاعتراض بهذا الجواب بقوله الأصلى ويرد على هذا أن اللحن حينئذ لم يعرف إلا الخبر المفرد ولم يعرفه إذا وقع جملة أو شبهها فيكون فيه قصور فالأولى مما صنعه الشارح أن يرد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة أو تأويلاً والجملة الواقعة خبراً مؤولة بالاسم والجار والمجرور الواقع خبراً وكذا الظرف كل منهما متعلق بمحذوف هو الخبر فى الحقيقة وهو إما اسم حقيقة أو تأويلاً (قوله الرفوع بالمبتدأ) أى على الصحيح وقيد بذلك القيد لينبه على أنه لا يكون منصوباً إلا بناسخ ولا يكون مجروراً إلا بحرف زائد على نحو ما مر فى المبتدأ (قوله المسند إليه) أى المسند هو إلى المبتدأ وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدأ والخبر من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند إليه غيره وأن الخبر هو المحكوم به فهو المسند إلى غيره (قوله وقائم خبره) قيد يقال فى صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظر لأن نحو قائم لم يسند إلى المبتدأ بل أسند إلى ضمير مستتر فيه وهو وضميره مسندان إلى زيد لأنه اتفق أن الضمير هو زيد فتوهم أنه مسند إلى المبتدأ اه شنوانى (قوله من حيث هو) حيثية إطلاق كما فى قولك الانسان من حيث هو إنسان جسم أى المبتدأ مطلقاً أى من غير نظر إلى كونه ظاهراً أو مضمراً وهذا جواب عما يقال يلزم تقسيم الثنى إلى نفسه وغيره لأن كل مبتدأ إما ظاهر أو مضمّر . وحاصل الجواب أن المبتدأ الذى هو مورد القسمة أعم من الظاهر والمضمّر فإن المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر إلى كونه ظاهراً أو مضمّراً وهكذا سائر التقسيمات (قوله منفصلاً) قيد بذلك لأن المتصل لا يقع مبتدأ (قوله وهى أنا الخ) حاصلها ثلاثة أقسام ما يختص بالمتكلم وهو أنا ونحن وما يختص بالمخاطب وهو خمسة أنت وأنت وأنتا وأتما وأنتن وما يختص بالغائب وهو خمسة هو وهى وهما وهم وهن (قوله ضمائر الرفع) من إضافة الموصوف للصفة أى الضمائر المرفوعة (قوله والغالب)

أصل كبير وقوله يطابقها أي يساويها وقوله في المعنى أي التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ومن غير الخالب لا تحصل المطابقة نحو أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنت وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتا أفضل رجلين أو امرأتين وأنت وأنتن أفضل رجال أو نساء وأنت وأنتن صبور أو جريح وكذلك نحو أنت أو أنتا أو أنتم أو أنتن عدل لأن أفعل التفضيل إذا جرد من أل والإضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث مطلقاً ومن ذلك قوله وهو قيمان (قوله والخبر من حيث هو الخ) فيه ما تقدم فلا تغفل (قوله هنا) أي في هذا الباب أي وكذا باب النعت كما يأتي واحتز بذلك عن المفرد في باب المنادى ولا النافية للجنس فإنه هناك ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به وكذا في باب الإعراب فإن المراد به ما قابل المثنى والمجموع وفي باب الكلمة والكلام فإن المراد به ما قابل المركب اه من الفيشى وفي النبتى أن باب النعت والإعراب على حد سواء فليراجع. ثم اعلم أن المفرد قيمان مشتق وجامد فالمشتق مادل على متصف مصوغاً من مصدر وهو يتحمل ضمير البتداء إن لم يرفع اسمها ظاهراً كأمثلة الشارح فإن رفعه فلا يتحمل الضمير نحو زيد قائم أبوه وإنما كان هذا الوصف مفرداً مع تحمله الضمير لأن اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة إلا إن أفاد فائدة يحسن السكوت عليها كما في نحو أقام الزيدان وهذا لا يكون كذلك والجامد بخلافه أي ما قابل المشتق نحو زيد أخوك والزيدان أخواك ولا يتحمل ضمير البتداء إلا إن أول المشتق نحو زيد أسد إذا أريد شجاع (قوله لأنه ليس جملة ولا شبيهها) قد يقال هذا الدليل عين الدعوى لأن الدعوى هي أن الخبر فيما ذكر من الأمثلة مفرد أي ليس جملة ولا شبيهها وقوله لأنه ليس جملة ولا شبيهها أي أنه مفرد (قوله ومجموع ذلك) أي ما يصدق عليه غير المفرد أربعة أشياء أي في الظاهر أما في الحقيقة فتلاثة لأن الجملة شيء واحد وإن كان تحتها فردان الاسمية والفعلية كما سيأتي (قوله والمجروح) أي مع جاره (قوله التامان) التام هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كوناً عاماً كالاستقرار والحصول والكون إذ لا يخلو موجود منها وبهذا القيد خرج الناقص والناقص هو الذي لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كوناً خاصاً نحو زيد بك أو فيك أو عنك أي وائق بك أو راغب فيك أو معرض عنك فلا يقع خبراً (قوله مع فاعله) كان ينبغي أن يقول مع مرفوعه ليشمل نائب الفاعل واسم كان وأخواتها إلا أن يراد بالفاعل الفاعل اللغوي وأهل اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان وأخواتها فاعلاً اه من الفيشى (قوله أو المضمرة) مستتر كان أو بارزا ويسمى هذا المجموع جملة فعلية وهي البدوءة بفعل حقيقة كأمثل أو حكماً نحو لن يقوم زيد (قوله مع خبره) أي أو ما يقوم مقام خبره فلو قال ماتم به الفائدة لكان أعم ليشمل نحو أزيد ضاربه العمران ويسمى هذا المجموع جملة اسمية وهي البدوءة باسم حقيقة كأمثل أو حكماً نحو إن زيدا قائم (قوله أو غيره) أي أو مع الخبر الغير المفرد. ثم اعلم أن الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ يجب أن يحكم على محلها بالرفع بمعنى أنه لو حل محلها اسم معرب خال عن الموانع لكان مرفوعاً ويجب لهذه الجملة إن لم يكن نفس المبتدأ في المعنى أن تشتمل على ما يربطها بالمبتدأ من ضمير وهو الأصل والمطراد واسم إشارة أو إعادة المبتدأ بلفظه أو بمعناه أو غير ذلك مما يطول ذكره بخلاف ما إذا كانت الجملة نفس المبتدأ نحو قل هو الله أحد فلا تحتاج إلى رابط ويجب أن لا تكون جملة ندائية فلا يجوز زيد يا أخاه وأن لا تكون مصدرية بل كمن أو بيل أو حتى واعلم أيضاً أن قضية إطلاق كلامه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو إنشائية حتى يصح نحو زيد اضربه على أن الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يتنع كونها طلبية خلافاً لابن الأنباري ولا قسمية خلافاً للعلب ولا يلزم تقدير القول قبل الجمل الطلبية خلافاً لابن السراج والفرق بين ما هنا ولباب النعت حيث امتنع فيه الطلبية بلا إضمار القول كما قال ابن مالك :

الواحق لها حروف تدل على المعنى المراد (والخبر) من حيث هو (قيمان) قسم (مفرد، و) قسم (غير مفرد) والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ولا شبيهها ولو كان مثنى أو مجموعاً فإنه في هذا الباب يسمى مفرداً (فالمفرد نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون) فالخبر في هذه الأمثلة مفرد لأنه ليس جملة ولا شبيهها (وغير المفرد) هو الجملة وشبهها ومجموع ذلك (أربعة أشياء) شيان في الجملة وشيئان في شبهها فالشيئان في شبه الجملة (الجار والمجرور والظرف) التامان (و) الشيئان في الجملة هما (الفعل مع فاعله) الظاهر أو المضمرة (والمبتدأ مع خبره) المفرد أو غيره فالجار والمجرور (نحو قولك زيد في الدار) والظرف نحو قولك (زيد عندك) والصحيح أن الخبر متعلق بالجار والمجرور والظرف

وامنع هنا إصناع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب

أن الغرض من النعت تمييز المفعول المخاطب ولا يميزه إلا ما هو معلوم له قبل والطائفة لا تكون معلومة قبل (قوله المحذوف) بالرفع صفة متعلق (قوله لاها) أي وحدها أو مع المتعلق فالأقوال ثلاثة والخالف لفظي أي في الصورة لافي الحقيقة ولهذا الخلاف الصوري أفرد الجار والمجرور والظرف بالذكر والإقديقال ما فائدة إفرادها مع أنه إن قدر عاملهما اسما كان من الإخبار بالمفرد وإن قدر فعلا كان من الإخبار بالجملة فلا يخرج عن المفرد والجملة والظرف والجار والمجرور يسميان بشبه الجملة ووجه الشبه بها وقوع كل منهما خبرا وصلية وحالا وغير ذلك كالجملة (قوله وأن تقديره) أي والصحيح أي الراجع تقدير المتعلق نحو كائن أو مستقر كحاصل أو ثابت لا كان أو استقر ونحوها كحصول أو ثبت أو ما يليق بالمقام وقيل الراجع تقديره كان الخ فالخلاف في الراجع لافي الجواز والذي انحط عليه كلامهم كما قاله في المعنى مختارا له أنه لا يرجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى فإن أريد المضى قدر كان أو استقر وإن أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزاء في غد قدر مضارعهما أو وصفه وإن قدر كان أو كائن كان من كان التامة بمعنى حصل أو حاصل لا الناقصة وإلا كان الظرف والجار والمجرور في موضع الخبر فقد كان وتتسلسل التقديرات وما كان منهما عاملا مصرحاً به لكونه خاصاً فهو لغو وما لم يصرح به لكونه عاماً فهو مستقر (قوله والمضاف إليه) يستفاد منه أن الخبر في نحو زيداً كرمته مجموع الفعل والفاعل والمفعول وهو المظهر واختاره شيخ الإسلام على المحلى وإن كان المشهور عند النحاة أن الخبر هو الجملة وحدها ومثل للمفعول الحال وغيره من متعلقات الفعل. واعلم أن الجملة تنقسم ثلاثة أقسام كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى باعتبارين فالعكبرى فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع هي خبرا والصغرى فقط ما وقعت خبرا والمحملة لهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبرا والثالثان في المتن اجتماع في كل منهما جملةتان صغرى وكبرى فالصغرى هي قام أبوه وجاريته ذاهبة والكبرى هي جملة زيد قام أبوه وزيد جاريته ذاهبة وإذا قلت زيد أبوه غلامه منطلق اجتماع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى زيد أبوه غلامه منطلق والمحملة أبوه الخ فانها كبرى باعتبار أن خبرها جملة وصغرى باعتبار أنها خبر .

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

أي في الأغلب فلا يشكل بأفعال التصيير فانها تارة تدخل عليها كما قوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلاً وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنيا وصيرت العدم موجودا والمراد التي يغلب دخولها على جنس المبتدأ والخبر فالجنسية لا استغراقية إذ لا تدخل على كل مبتدأ وخبر فإن دخولها عليهما مشروط بأن لا يكون المبتدأ مخبرا عنه بجملة طلبية نحو زيداً ضربه ولا إنشائية نحو هذو وجتكها وأن لا يلزم التصدير نحو أيهم عندك وأن لا يلزم الحذف كالخبر عنه نعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد إلى آخر ما هو في الحاشية (قوله وتسمى النواسخ) من النسخ وهو الازالة لإزالة التهاكم المبتدأ والخبر وإنما أزالته لأنها عامل لفظي والابتداء عامل معنوي واللفظي أقوى من المعنوي (قوله هنا) أي في هذا الكتاب لا حاجة إليه لأنها في كل كتاب كذلك أي هي من حيث العمل ثلاثة أقسام لا من حيث الحقيقة لأنها من هذه الجهة قسمان أفعال وحروف هكذا قالوا والظاهر أنها ثلاثة أيضا من هذه الجهة لأنها أفعال وحروف وأسماء وهي المصادر وأسماء الفاعلين إلا أن يقال إن اسم كل نوع من كان وأخواتها يخالفه في العمل فلم يبق لعهده قسما ثالثا فائدة بخلاف عدها ثلاثة من حيث العمل فإن له فائدة لأن عمل كل قسم غير عمل الآخر (قوله كان وأخواتها) أي نظائرهما وإما قدم كان وأخواتها على إن وأخواتها لأنها أفعال والأصل في العمل لها وقدم إن وأخواتها على ظننت وأخواتها مع كونها أفعالا لأن أحد الجزأين باق معهما على الأصل وهو الخبر وبدأ من كان وأخواتها بكان لأنها أم الباب لا اختصاصا بكونها

المحذوف لاها وأن
تقديره كائن أو مستقر
لا كان أو استقر (و)
الفعل مع فاعله نحو
قولاك (زيد قام أبوه)
فزيد مبتدأ وجملة قام
أبوه من الفعل والفاعل
والمضاف إليه في موضع
رفع خبر عن زيد
والرابط بينهما الهاء من
أبوه (و) المبتدأ مع
خبره نحو قولاك (زيد
جاريته ذاهبة) فزيد
مبتدأ أول وجاريته
مبتدأ ثان وذاهبة خبر
المبتدأ الثاني وجملة
المبتدأ الثاني وخبره في
موضع رفع خبر المبتدأ
الأول والرابط بين المبتدأ
الأول وخبره الهاء من
جاريته والله تعالى أعلم
باب العوامل الداخلة
على المبتدأ والخبر
وتسمى النواسخ (وهي)
هنا (ثلاثة أشياء) الأول
(كان وأخواتها)
الثاني (إن وأخواتها)
الثالث (ظننت وأخواتها)
هذه الأقسام الثلاثة

عملها مختلف (فاما كان وأخواتها فانهارفع الاسم) أي المبتدأ ويسمى اسمها (وتنصب الخبر) أي ويسمى خبرها وأعمالهم سموها الاسم المرفوع فاعلا والنصب مفعولا (٦٢) لان هذه الافعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن

تستعمل ناقصة غير شائبة نحو كان زيد قائما وشيئة نحو * انما كانت كان اس صنفان * الخ ورائدة نحو ما كان احسن زيدا (قوله عملها مختلف) أي من حيث الرفع والنصب (قوله ترفع الاسم الخ) ليس المراد ترفع اسمها وتنصب خبرها لان اسمها لا يكون الامر فوعا فرفعه تحصيل الحاصل وخبرها لا يكون الامنصوبا فنصبه تحصيل الحاصل بل المراد ترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما أشار الى ذلك الشارح بتحويل عبارتي المتن بقوله أي المبتدأ وقوله به أي خبر المبتدأ ورفعه للمبتدأ بان تجردت فيرفعها غير الذي كان به على الاصح (قوله ويسمى اسمها) أي يسمى النحوا المرفوع بها اسمها حقيقة وفاعلا مجازا والمندوب بها خبرها حقيقة مفعولا مجازا والقسمية في كل اصطلاحية خالية عن المعنى لان زيد من كان زيد قائما اسم للذات لا لكان لان اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والالف والنون فليست كان مسمى زيد وقائما ليس خبرا لكان لان الافعال لا يخبر عنها فالأضافة في كل لادني ملاسة وهي كونها عمل فيهما (قوله المرفوع فاعلا) أي حقيقة والمنصوب مفعولا أي حقيقة فلا ينافي ما مر فربما (قوله لان هذه الافعال في حال نقصانها الخ) ظاهر تقييده الحدث بقوله الذي من شأنه الخ انها انما تجردت عن ذلك الحدث المقيد بما ذكر فمضى لم تجرد عن مطابق الحدث على الصحيح بل تدل عليه وانما تجردت عن الحدث المقيد بما ذكر وسميت ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع لانها تدل على زمن دون حدث فان الاصح دلالتها عليهما الاليس (قوله كالروابط) من حيث احتياجها للمعمولين لان حيث توقف معناها على غيرها قل (قوله ومن ثم) أي من أجل تجردها عن الحدث المخصوص وهو يرورها كالروابط نشأ تسمية الخ (قوله حروفا) الصحيح انها أفعال كما مر (قوله هنا) أي في هذه المقدمة أما في غيرها فهي أكثر من ذلك (قوله في الماضي) متعلق باتصاف أي أنها موضوعة بالدلالة على ذلك ودوام ذلك وعدمه من قرينة أخرى (قوله في المساء) بالمد من الزوال الى الغروب تقيض الصباح (قوله أمسى زيد غنيا) أي ثبت له الغنى وقت المساء (قوله أصبح البرد شديدا) أي ثبت الشدة للبرد وقت الصباح وفس على ذلك ماسيا أي من الأمثلة (قوله المشالة) أي انشال عليها الالف والنقطة فرقا بالاولى بينها وبين الضاد الممجة وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة (قوله طل زيد صائما) أي ثبت له ذلك جميع نهاره وأما قوله تعالى ظل وجهه مسودا فهو بمعنى صار لانه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط كما لا يخفى (قوله بات زيد مفطرا) أي ثبت له ذلك جميع ليله (قوله والانتقال) عطف تفسير وهو من حقيقة الى حقيقة كما مثل ومضى صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا (قوله وهي لنفي الحال) الاضافة من اضافة المظروف للمظرف على حد مكر الليل أي لنفي مضمون الجملة في الحال أي زمن التكلم وقوله عند الاطلاق أي عمما يدل على خصوص نفي الحال وأخيره وقوله والتجرد أي الخلو عن القرينة ظف تفسير للاطلاق واحترز بهذا القيد عما ادقيدت بزمن فانها لا تكون النفي فيه في قولك ليس زيد قائما مسمى لنفي القيام في الماضي واذا قلت غدا فهي لنفي القيام في المستقبل وهذا مذهب الجمهور وقيل للنفي مطلقا (قوله نحو ليس زيد قائما) أي ليس متصفا بالقيام الآن ويمكن أن يقوم بعد وعلى مذهب الجمهور المتقدم اذا صرح بلفظ الآن كان توكيدا (قوله بما النافية) ما ليست قيد ابل الشرط تقدم النفي مطلقا أو شبهه (قوله والدعاء) أي بلا خاصة وانما شرط في هذه الافعال ذلك لتوقف افادة الاستمرار منها على دخول النافي عليها لانها بمعنى النفي فا ادخل عليها النفي انقلابا وانما قام النهي والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي ولا فرق في النافي بين أن يكون منقوطة كمثل أو مقدر نحو والله تفتق أي لا تفتق قال في التصريح ولا ينشأ حذف النافي الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا

الفاعل ويقع على المفعول فصارت كالروابط ومن ثم سماها الزجاجة حروفا (وهي) ثلاثة عارفا على ما ذكره هنا الا فمضى أكثر من ذلك الاول (كان) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي اما مع الدوام والاستمرار نحو كان الله غفورا رحاما ومع الانتطاع نحو كان الشيخ شابا (و) الثاني (أمسى) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الساء نحو أمسى زيد غنيا (و) الثالث (أصبح) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح نحو أصبح البرد شديدا (و) الرابع (ضحى) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى نحو أضحى الفقيه ورعا (و) الخامس (طل) بالقاء المشالة وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا نحو ظل زيد صائما (و) السادس (بارت) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلا نحو بات زيد مفطرا (و) السابع (صار) وهي يتحول والانتقال نحو صار السعر رخيصا

(و) الثامن (ليس) وهو لنفي الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة نحو ليس زيد قائما أي الآن (و) التاسع وقد والعشر والحادي عشر والثاني عشر (مازال وما نفلك وما فني وما برج) مقربة بما النافية أو شبهها كالنهي والدعاء وهذه الافعال الاربع

للازمة الخبر الخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو مازال زيد عالما وما انفك عمرو جالسا وما فقه بكر محسنا وما برح محمد كريما وما أشبه ذلك (و) الثالث عشر (مادام) مقرونة بما الظرفية المصدرية وهي لاستمرار الخبر نحو لأصحبك مادام زيد مترددا إليك وسيمت ماهذه ظرفية لنيابتها عن الظرف ومصدرية لتأويلها مع صلتها بمصدر والتقدير مدة دوام زيد مترددا إليك (وما تصرف منها) أى والنهى تصرف من كان وأخواتها يعمل عمل ماضيها فالتصرف (نحو كان) (٦٣) في الماضي (ويكون)

وقد نظمها العلامة الدنوشرى بقوله :

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة إذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله للمازمة) أى موضوعا للدلالة على ملازمة الخبر من إضافة المصدر لفاعله وقوله الخبر عنه بالنصب منعوله وفى نسخة له خبر عنه (قوله على حسب) بفتح السين وقد تسكن أى قدر ما يقتضيه أى يطلبه الحال من استمرار خبرها لفاعله منذ قبله نحو مازال زيد عالما أى منذ صلح للعالمية يعنى من حين تأهله وتفهمه للعلم وإلا فالحال يشهد بأنه قبل ذلك ليس عالما ونحو مازال زيد أميرا معناه أن الامارة ثابتة له وقت قبولها بأن لا يكون طفلا مثلا وعلى هذا قفس (قوله لاستمرار الخبر) أى موضوعا للدلالة على استمرار خبرها وجملة مادام معناها توقيت أمر عدة اتصاف اسمها بخبرها (قوله لنيابتها) أى لأجل كونها نائبة عن الظرف قال ابن ثابت فى شرح البردة أما كونها مصدرية فظاهر وأما كونها ظرفية فلم زحرفا ظرفا لأن الظروف كلها أسماء ويحاج بأن ما حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصرىح المصدر وصرىح المصدر ينبوع عن الظرف فى إعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤد له فيسمى مصدرا لذاته وظرفا لنيابته عن الظرف نحو جئت طلوع الشمس أى وقت طلوعها خذف لفظ وقت وناب طلوع منابه فيعرب ظرفا وذلك من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هى كالمصدرية نائبة عن ظرف نيابة مضاف اليه عن مضاف (قوله لتأويلها الخ) من المعلوم أن المؤول هو الفعل بعدها على التحقيق لا هى فى العبارة تسمح (قوله والتقدير) بمعنى المقدرة مدة دوام الخ وقد تسمح أيضا فى هذا فإن المقدرة هومدة دوام فقط لازيد مترددا اليك وأيضا ليس المراد دوام زيد وإنما المراد دوام تردده فلم تكن مامصدرية ظرفية بأن كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور بل تكون تامة بمعنى بقى فان ولها منصوب فهو حس نحو يعجبني مادمت صحيحا أى دوامك صحيحا إذ من المعلوم أنه لا يعجبه المدة ولا يعجبه فى المدة ولا يتأتى كونها ظرفية غير مصدرية فلا توجد الظرفية بدون المصدرية وكذا ينصب ما بعدها على الحال لولم تقدم على دام ما نحو دمت صحيحا (قوله وما تصرف منها) أى تحول إلى أمثلة مختلفة تصاغ منها (قوله ماضيها) أى الماضى منها كشجر أراك أو ماض هو هى (قوله نحو كان الخ) الحاصل أن هذه الأفعال الثلاثة عشر فى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودام على الأصح وما تصرفه ناقص وهو زال وأخواتها لأنها ليس لها أمر ولا مصدر وما تصرفه تام وهو الباقي (قوله وكن فى الأمر) والمصدر كقول له يبدل وحلم ساد فى قومه الفتى وكونك إياه عليك تسير

واسم الفاعل كقوله :

وما كل من يبدى البشاشة كائنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

(قوله وأصبح) بقطع الهمزة لأنه أمر الفعل الرباعى (قوله شاخصا) أى ذاهبا وحاضرا فان لا يخص يأتى بمعنى السهرو بمعنى الحضور كما قاله الفيدشى (قوله تنصب الاسم الخ) متنا وشرحافه جميع ما تقدم فى مثله فى كان

فى المضارع (وكن)

فى الأمر (و) نحو (أصبح)

فى الماضى (ويصبح)

فى المضارع (وأصبح)

فى الأمر (تقول) فى

عمل الماضى (كان زيد

قائما) وإعرابه كانت

فعل ماض ناقص

وزيد اسمها وقائما

خبرها وتقول فى عمل

المضارع من كان يكون

زيد قائما وإعرابه يكون

فعل مضارع ناقص

وزيد اسمها وقائما

خبرها وتقول فى عمل

الأمر من كان كن

قائما وإعرابه كن

فعل أمر ناقص وله

مستتر فيه وجوبا

تقديره أنت وقائما خبره

وتقول أصبح زيد قائما

ويصبح زيد قائما

وأصبح قائما وإعرابه

على وزان ما قبله ، والله

لا يتصرف منها دام

وليس تقول لا أكلك

لحمل زيد قائما (وليس

عمرو شاخصا لما أنه

ذلك) من الأمثلة

(وأما) القسم الثانى من النواسخ وهو (إن وأخواتها قائما تنصب الاسم) أى المبتدأ ويسمى اسمها (وترفع الخبر) أى خبر

المبتدأ ويسمى خبرها (وهى) ستة أحرف (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون وهى أم الباب (وأن) بفتح الهمزة وتشديد النون

(ولكن وكأن) بتشديد النون فيهما (وليت) بفتح التاء المثناة فوق (واعل) بتشديد اللام الأخيرة (تقول إن زيدا قائما)

وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها وقائم خبرها وتقول بلى أن زيدا منطلق بإعرابه

بلغ فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به وأن حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها ومنطلق خبرها .

ولا تعمل (قوله وان واسمها الخ) في ذكر الاسم مساححة فالاولى اسقاطه إذ لا دخل له في التأويل كما يدل عليه قوله والتقدير بلغني انطلاق زيد (قوله في تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان مشتقا كما مثل ويقدر بالكون ان كان جامدا نحو بلغني ان هذا زيد أي كونه زيدا وبالاستقرار ان كان ظرفا أو جارا أو مجرورا (قوله بخلاف المكسورة) أي فانها قد يطلبها عامل نحو قال إني عبد الله وقد لا يطلبها نحو انا أنزلناه (قوله لاختلاف ألفاظها) أي وقت اختلاف ألفاظها فاللام للأنقبة، لا للتعليل لان المعنى حينئذ يكون على اللزوم أي يلزم من اختلاف الالفاظ اختلاف المعاني لدوران المعول مع علة وهذا المعنى لا يصح لانه لا يلزم ذلك لان العلة قد توجد وهي اختلاف الالفاظ ولا يوجد المعول ربهو اختلاف المعاني وذلك كما في ان وان فان اللفظ مختلف والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما اذا جعلت للتأنيث فان المعنى اختلاف المعاني وقت اختلاف الالفاظ وليس في ذلك دعوى لزوم اختلاف المعاني لاختلاف الالفاظ فقد يوجد اختلاف الالفاظ دون ذلك كما مر فوق اختلاف الالفاظ أعم من أن يكون معه اختلاف المعاني كما كن وان مثلا أولا يكون كما في ان وان هذا توضيح ما في الحاشية فتأمل (قوله ودلائها على المعاني) أي الآتية لامعاني كان وأخواتها لوضوح فساده فالمراد مطلق الدلالة على المعنى (قوله لا وكيد) التعبير باللام في هذا وما يأتي غير ظاهر لانه يقتضي أن يكون معنى ان وان مثلاً شيئاً آخر غير التوكيد ثابتاً وحاصلاً له وذلك خلاف ما أجمعوا عليه فلا بد من توجيه كلامه بان يجعل قوله للتوكيد وما بعده متعلقاً بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى ان معنى ان وان المحتمل عند العقل لمعان شتى مصروف بالنظر الى الخارج الى المعنى الذي هو التوكيد خاصة بان يجعل معناهما هو التوكيد بعينه والتوكيد هو تقوية الحكم عند الخطاب إيجاباً نحو ان زيدا قائم أو سلباً نحو ان زيدا ليس بقائم فان وأن يرفعان احتمال الكذب والمجاز فان كان الخطاب متردداً في الحكم فهما لنفي التردد والتأكيد بهما حينئذ استحسناني وان كان منكراً للحكم فهما لنفي الانكار والتأكيد بهما حينئذ واجب ومن ثم لا يؤثر فيهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه كما في علم المعاني قوله ومعنى لكن للاستدراك أي لانها لا تتوسط الا بين كلامين متغايرين إيجاباً أو سلباً فلا بد أن يتقدم عليهما كلام كاسيائي (قوله تعقيب الكلام الخ) أي اتباع الكلام برفع أي بنفي ما يتوهم أي يظن ثبوته نحو قام الناس لكن زيد اجلس فقوله قام الناس يتوهم قيام زيد معهم لانه منهم فرفعت ذلك التوهم بل لكن وقوله أو نفيه معطوف على ثبوته أي أو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه أي باثباته لان نفي النفي اثبات له نحو قولك زيد جبان لكنه كريم فثبت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقوله لكنه كريم لان عادة الجبان البخل (قوله وهو الدلالة) الضمير عائذ على التشبيه وهو معترض لان التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم والدلالة فعل الحرف فهي وصفه ولا يصح الاخبار بأحدهما عن الآخر ** ويحاجب بأن كلامه على حذف مضاف أي الحكم بالدلالة أو أن المعنى أن يدل المتكلم الخ فتكون الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد أن يزداد في التعريف بالكاف أو كان أو نحوهما ليخرج مثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو فانه يصدق عليه الدلالة على مشاركة امرأته في معنى (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه) وهو المستحيل أي ما من شأنه أن لا يطمع فيه كقوله ** ألا ليت الشباب يعود يوماً ** وقوله أم مافيه عسر أي أو طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسر وهو الممكن الحصول كقول الفقير ليت لي قطاراً من الذهب أي ما من شأنه أن يطمع فيه فلا يعترض بان الفقير لا طمع له في قطار من الذهب بخلاف طلب الواجب نحو ليت غداً يحجني فانه ممتنع (قوله وهو طلب الامر المحبوب) أي المستقر الحصول فلا يكون الا في الممكن فلا يقال لعل الشباب يعود يوماً وأما قول فرعون لعل ابغ الأسباب الخ قائماً كان منه جهلاً وإفكاً وبما تقرر علم الفرق بين ليت ولعل بأن ليت يتجنى بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن ولعل لا يتجنى بها الا ما يمكن

تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل بلغني والتقدير بلغني انطلاق زيد وتماز أن المفتوحة الهمزة بكسرها لا بد أن يطلبها عامل كما مثلنا بخلاف المكسورة وتقول لكن عمرا جالس وكان زيدا أسد (وليت عمر اشخص) وعمل الحبيب قادم واعرابها على وزان ما تقدم لا يختلف عملها وانما تختلف معانيها لاختلاف ألفاظها وانما حملت هذا العمل لشبهها بالفعل الماضي نحو كان في البناء على الفتح ودلائها على المعاني فعلى كان لاتصاف الخبر عنه بالخبر في الماضي كما تقدم (ومعنى إن) الكسرة (وأن) المفتوحة (للتوكيد) أي تأكيد النسبة (و) معنى (لكن) للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (و) معنى (كان) للتشبيه وهو الدلالة على مشاركة امرأته في معنى (ليت) (ليت) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما

وفوعه. ثم اعلم أن تفسير الشارح كغيره التمني والرجى بالطلب من باب التسمح فإن كلا من التمني والرجى حالة نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشيء التمني والرجى وطلبها له فالطالب لازم فأطلق اللزوم الذي هو التمني والرجى وأريد لازمه الذي هو الطلب (قوله والتوقع) أي أو للتوقع (قوله بالاشفاق في المكروه) أي الخوف منه وقيل التوقع أعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى إشفاقا (قوله هالك) أي ميت أي أخاف عليه الهلاك التوقع (قوله على أنهما الخ) أي على سبيل أنهما مفعولان لها أي على الصحيح وعند الكوفي تنصب الثاني على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا ورد بوقوعه معرفة وضمير أو جامدا وبأنه لا يتم الكلام بدونه اه من عبد المعطي (قوله حيث لا مانع) اخترز به عما إذا كان مانع وهو أمران الأول الإلغاء وهو إبطال العمل لفظا ومحا جوازا لضعف العامل بتوسطه نحو زيد ظننت قائم والإعمال والبقاء حيثئذ على السواء أو تأخره نحو زيد قائم ظننت والإهمال أرجح أمام التمتع فيمتنع كظننت زيدا قائما قال في الخلاصة :

وجوز الإلغاء لا في الابتداء وانو ضمير الشأن أو لام ابتداء

والثاني التعليق وهو إبطال العمل لفظا لمحا بسبب توسط ماله الصدارة بينها وبين معمولها كاللام نحو علمت لزيد قائم أو بسبب كون أحد معموليها مما له الصدارة كأن كان ما الاستفهامية كقوله : وما كنت أدري قبل عزة مالبكا ولا موجعات القلب حتى تولت

الجملة لزيد قائم في محل نصب سدت مسد النقولين وكذا جملة قوله ما البكا بدليل العطف على محملها بالنصب في قوله ولا موجعات القلب فانه عطف موجعات بالنصب على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله أدري لأن المبتدأ له الصدارة وهو ما الاستفهامية وصمى هذا تعليقا لأن العامل علق عن العمل في اللفظ وعمل في المحل فشبهه بالمرأة المعلقة التي هي لامزوجة ولا مطلقة وهي التي أساء زوجها عشرتها. واعلم أن هذين الأمرين لا يجريان في ظن وجميع أخواتها بل هما خاصان ببعضهما كما أشار إليه ابن مالك بقوله :

وخص بالتحليل والإلغاء ما من قبل هب والأمر هب قد ألزما

(قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني) أي تدل على رجحان وقوع المفعول الثاني أي غالبا فلا يرد أن الثلاثة الأول قدر دلالتهم كقوله تعالى يظنون أنهم ملاقو ربهم أي يتيقنون ذلك وقول الشاعر : حسبت التقي والجود غير تجارة رباحا إذا ما الرء أصبح ثاقلا أي تيقنت وقوله : دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا أدعى به وهو أول

عنى تيقنت أن لي اسما كنت أدعى به وأنا شاب قال بعضهم هذا الاسم هو الأخ لأن النساء يلقن للشباب الأخ وللشباب العم (قوله وزعمت) بمعنى اعتقدت أو شككت أو ظننت لا بمعنى تسكفت وإلا تعدت لواحد تارة بنفسها وأخرى بحرف الجر ولا بمعنى ممن أو هزل وإلا كانت لازمة (قوله وثلاثة منها) أي من العشرة تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني أي تدل على تحقيق وقوعه أي غالبا فلا ينافي دلالة بعضها ثلثة على الظن كما في رأى فأنها تستعمل بمعنى تيقن وهو الغالب كقوله :

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثهم جنودا

وقد تأتي بمعنى ظن وقد اجتمعتا في قوله تعالى «إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا» أي يظنونونه ونعلمه كما في علم إن الغالب فيها أن تكون بمعنى تيقن كقوله :

علمتك الباذل المعروف فانبعث بي إليك واجفات الشوق والأمل

وقد تأتي بمعنى ظن كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات (قوله رأيته) أي لا بمعنى أبصرت ولا تعدت لواحد لأنهما من أفعال الحواس (قوله علمت) أي لا بمعنى عرفت ولا تعدت لواحد لما على أن بين العلم والمعرفة فرقا

(والتوقع) وهو المعبر

عنه عند قوم بالإشفاق

في المكروه نحو لعل

زيدا هالك والرجى

في المحبوب نحو لعل الله

يرحمي فان الهلاك

بما يكره والرحمة بما

يحب (وأما) القسم

الثالث من النواسخ

فهو (ظننت وأخواتها

فأنها تنصب المبتدأ)

ويسمى مفعولها الأول

(و) تنصب (الجر)

ويسمى مفعولها الثاني

وإنما تنصبهما (على

أنهما مفعولان لها)

حيث لا مانع وذكر

من ذلك عشرة أفعال

أربعة منها تفيد ترجيح

وقوع المفعول الثاني

(وهي ظننت) نحو

ظننت زيدا قائما

(وحسبت) نحو حسبت

بكراصديقا (وخلت)

نحو خلت الهلال لأخا

(وزعمت) نحو زعمت

زيدا صادقا وثلاثة منها

تفيد وقوع المفعول

الثاني (وهي رأيته)

نحو رأيته المعروف

محبوبا (وعلمت) نحو

علمت الرسول صادقا

(ووجدت) نحو وجدت العلم نافعاً (٦٦) واثنان منه هيدان التصيير والانتقال من حالة إلى أخرى (و) (ما) انجذبت نحو انجذبت زيدا

صديقاً (وجعلت) نحو جعلت الطين إبريقاً وواحد يفيد حصول النسبة في السمع (و) هو (سمعت) نحو سمعت النبي يقول فالنبي مفعول وجملة يقول مفعول ثان هذا على رأى أى على الفارسي في قوله إن سمعت إذا دخلت على ما لا يسمع تعدت لاثنتين والجمهور على أن جملة يقول ونحوها في موضع نصب على الحال من المفعول لأن أفعال الخواس لا تتعدى إلا إلى واحد (تقول) في إعراب (ظننت زيدا منطلقاً) ظننت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول ومنطلقاً مفعول ثان (و) في إعراب (خلت عمراً شاخصاً) خلت فعل وفاعل وأصل خلت خيلت بكسر الياء نقلت الكسرة إلى الخاء بعد سلب حركاتها ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين وعمراً مفعول أول وشاخصاً مفعول ثان (وما أشبه ذلك) من أمثلة ما يفيد الرجحان ومن أمثلة ما يفيد التحقيق ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلا فرق وهذا القسم أعنى ظن

فظاهر وأما على أنهما بمعنى واحد فلا نه قد يخص أحد المتساويين في المعنى تحكم لفظي دون الآخر وهو أمر موكل إلى اختيار العرب (قوله) (وجدت) أى بمعنى علمت لا بمعنى أصبت فإنها حينئذ تعدى بنفسها الواحد ولا بمعنى حزن نحو وجدت على الميت أى حزنت عليه فإنها حينئذ لازمة (قوله) والانتقال) عطف تفسير (قوله في) أى مقوله (قوله) إذا دخلت على ما لا يسمع) بأن تكون متعلقة باسم عين والمراد أن يكون الأول مما لا يسمع وأما الثاني فلا بد أن يكون مما يسمع كقولك سمعت زيدا بقرأ لا سمعته يخرج إذا خرج لا يسمع أما إذا دخلت على ما يسمع مباشرة فلا خلاف أنها تعدى لواحد نحو يسمعون الصبيحة (قوله) والجمهور على أن الخ) أى مطبقون على أن جملة يقول من الفعل والفاعل ونحوها وقوله في موضع نصب على الحال من المفعول أى على حذف مضاف تقديره سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم فالحال مبينة ولا ينبغي أن يقدر ذلك المضاف لفظ كلام والتقدير سمعت كلام زيد الخ لأنه يلزم أن تكون الحال مؤكدة (قوله) على الحال من المفعول) أى إن كان معرفة وإلا فهي صفة قل (قوله) إلا إلى واحد) نحو أبصرت زيدا وسمعت القراءة وذقت الطعام ولبست الحرير وشممت الريحان (قوله) بكسر الياء) أى وفتح الحاء نقلت الكسرة إلى الخاء بعد سلب حركاتها أى الخاء وهي الفتحة فصارت خيلت فالتقى ساكنان الياء واللام ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين أى لدفع التقاء الساكنين لأنه مكروه وقس عليه نظائره كبعت ومات (قوله) استطراداً) هو ذكر الشيء في غير محله المناسبة بينهما والمناسبة ما أشار إليه بقوله لتتميم بقية النواسخ زاد الشيخ الفيشي كما أن ذكر نصب كان للخبر ونصب إن للاسم هنا استطرادى تقيماً لعمليهما اه

باب النعت

لما أنهى الكلام على ما يعرب على غير وجه التبع أخذتكم على ما يعرب تبعاً وهو خمسة النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق وإذا اجتمعت ربت على هذا الترتيب وقد نظم ذلك بعضهم بقوله نعت البيان مؤكّد بدل نسق هذا هو الترتيب في القول الحق ولهذا بدأ المصنف بالنعت . ثم إن التابع من حيث هو عرفه بعضهم بأنه المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر غفر بالخاص والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلوا حامض والنعت لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحاً إجراء الاسم على الاسم المنعوت في إعرابه وهذا تعريف النعت بالمعنى المصدري وقد استعمله النحاة بمعنى المنعوت به وهو المراد هنا ويرادفه الصفة والوصف وعرفوه على هذا بأنه التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فخرج بقولهم يتم متبوعه البدل وعطف النسق لأن البدل مقصود في نفسه وليس المقصد به إتمام متبوعه ولأن عطف النسق مغاير لمتبوعه وخرج بقولهم ببيان صفة من صفاته الخ عطف البيان والتوكيد لأنهما شاركا في النعت في إتمام ما تبعاه لكن لا يدلان على معنى فيه أما البيان فلا نه عين الأول وأما التوكيد فلا نه يكون بالنفس مثلاً ونفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه وهذا التعريف شامل لأنواع النعت فإنه إما تخصيص نكرة نحو ممرت برجل كاتب أو توضيح معرفة نحو ممرت بزيد التاجر والتخصيص تقابل الاشتراك في النكرات والتوضيح رفع الاحتمال في المعارف أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو توكيد نحو تلك عشرة كاملة وهذا هو المراد بقولهم في التعريف الذي يتم متبوعه فإن المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من الأمور المذكورة ولذلك لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً به لأن الجوامد لا دلالة لما يوضعها على معان منسوبة إلى غيرها ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول ومعنى المؤول به ما أقيم مقامه في معناه كاسم الإشارة وذى معنى صاحب والمنسوب والجملة والمصدر المترم تذكرة

وأخواتها دخول في المرفوعات وحقه أن يذكر في المنصوبات ولكنه ذكره استطراداً لتتميم بقية النواسخ (باب النعت) وما فراده

وافتراده نحو عدل والحاصل أن النعت بمعنى المنعوت به على قسمين * القسم الأول المفرد والمراد به ما قبل الجملة وشبهها وهو ثلاثة أنواع الأول المشتق كضارب ومضروب وضرب وحسن وأحسن والثاني شبه المشتق كذا وذو وأسماء النسب نحو مكي والثالث المصدر نحو رجل عدل والقسم الثاني الجملة وشبهها والمراد به الظرف والجار والمجرور والنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة إما لفظا ومعنى كيوما من قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله أو معنى لالفاظا وهو المعروف بأل الجنسية كما في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ملفوظ به كما مثل أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا أى فيه ثانيهما أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب (قوله رسمه ببعض خواصه الخ) فيه نظرا لأن الظاهر أن قوله تابع للمنعوت الخ ليس واردا مورد التعريف بل بيان حكم من أحكام النعت فتأمل اه شنوانى (قوله تابع للمنعوت) أى مشارك له (قوله في رفعه الخ) على حذف مضاف أى في نوع رفعه الخ) وإعما قلنا ذلك لأنه لا يجب توافقهما في الشخص إذ قد يكون اعراب أحدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدرا وقد يكون اعراب أحدهما بالحركات واعراب الآخر بالحروف أو اعراب أحدهما محليا والآخر انظما (قوله ان كان مرفوعا) أشار به إلى أن كلام المتن على التوزيع إذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب مثلا في أن واحد وكذا فيما بعده (قوله وتعرفة) أى في نوع تعريفه لا في شخصه إذ لا يشترط أن يكون النعت معرفا بعين ما تعرف به المنعوت بل المراد كونهما معرفتين إما من جهة واحدة نحو جاء الرجل الفاضل أو من جهتين نحو رأيت بكرا أميرمكة ويجب كون الموصوف إما أعرف من الصفة أو مساويا لها ولا يجوز أن يكون دونها فالأول كقولك مررت بزيدا الفاضل فإن العلم أعرف من المعرف بالألف واللام والثاني نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان بالألف واللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فإن صاحبك بدل عنده لانهت لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير أو في رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف بالألف واللام (قوله سواء كان النعت حقيقيا) أى هذه الخمسة أعنى الرفع والنصب والحذف والتعريف والتنكير لا بد للنعت من اتباعه للمنعوت في اثنين منها سواء كان النعت حقيقيا وهو الجارى على من هوله في الواقع أى المسند إلى من هونعت له في الواقع أو كان سيبيا وهو الجارى على غير من هوله أى المسند إلى غير من هونعت له ولكون النعت مطلقا لا ينفك عن اثنين من هذه الخمسة اقتصر المتن عليها (قوله المستتر) بالنصب صفة للضمير (قوله أيضا) كما تبعه في اثنين من الخمسة المتقدمة (قوله ويكمل له) حيفئذ أى وقت إذ تنبع النعت المنعوت فيما ذكر (قوله أربعة من عشرة) هى الرفع والنصب والجاء والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير وإنما لم يكمل له جميع العشرة لأنه لا يكون الاسم متصفا بجميعها في وقت واحد لما بينهما من التضاد ألا ترى أن الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجرورا في حالة واحدة ولا معرفة نكرة معا ولا مفردا مثنى مجموعا كذلك ولا مذكرا مؤنثا كذلك وإنما يكمل له في حالة واحدة أربعة أمور واحد من أوجه الاعراب الثلاثة التى هى الرفع والنصب والجاء واحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث (قوله يسمى النعت) أى يسميه علماء هذا الفن حيفئذ أى حين رفع النعت ضمير المنعوت حقيقيا وظاهرا هذا الكلام شموله لنحو مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه لكونه رفع ضميرا يعود على المنعوت فهو حقيق مع أنه غير جار على المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة بأنه سببى وسيأتى في الشارح إشارة إليه وبعضهم سماه مجازيا وعليه فأقسام النعت ثلاثة ثم اعلم أن اتباع النعت للمنعوت في أربعة من عشرة إنما يكون مع عدم المانع أما إذا منع مانع كأن يكون النعت أفعل تنضيل فانه لا يتبع في تثنية ولا جمع ولا تأنيث بل يكون مفردا مذكرا على كل حال فتقول مررت برجل أفضل منك ورجلين أفضل منك

رسمه ببعض خواصه
تقريرا على المبتدى
فقال (النعت تابع
للمنعوت في رفعه) ان
كان مرفوعا (ونصبه)
ان كان منصوبا
(وخفضه) ان كان
محذوفا (وتعريفه)
ان كان المنعوت معرفة
(وتنكيره) ان كان
المنعوت نكرة سواء
كان النعت حقيقيا أو
سببيا ثم ان رفع النعت
ضمير المنعوت المستتر
تبعه أيضا في تذكيره
رأيناه وافراده وتثنيته
وجمعه ويكمل له حيفئذ
أربعة من عشرة
ويسمى النعت حيفئذ
حقيقيا

الاسناد إلى مذكر كما تقدم من الأمثلة وكذا يلزمه التأنيت مع الاسناد إلى مؤنث نحو جاء رجل قائمة أمه
 كما تقول قامت أمه (قوله مع غير الجمع) أي جمع السببي كقوله قل وغير الجمع هو المفرد والمثنى وقوله فيختار
 نكسيره أي نكسبر النعت على أفراده ولا فرق بين كون المنعوت جمعا نحو مررت برجال قيام آباؤهم
 أو غير جمع نحو مررت برجل قيام غلمانه (قوله ويضعف تصحيحه) أي يضعف جمع النعت جمع تصحيح
 قال الشيخ أبو بكر الشنواني أي يجوز مع ضعف بل لا يجوز في اللغة المشهورة وإنما جاء في لغة قليلة الاستعمال
 موافقة الفاعل في الجمعية نحو قاعدون غلمانه كما في لغة قليلة يقدون غلمانه نحو أكاوني البراغيث لكن
 في الفعل أضعف (قوله هذا إذا الخ) أي محل جواز هذا الاستعمال في الحقيقي والسببي دون غيره وقوله
 نعت باسم الفاعل أي الذي ليس بمضاف (قوله والصفة المشبهة) أي أو اسم الفاعل المضاف نحو زيد قائم الأب
 ولعله لم ينبه الشارح عليه لأنه حينئذ يكون صفة مشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على
 معنى الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل فإنه وضع متصفا بمصدره أي الحدث على وجه الحدث وصيغتها
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها (قوله جاز فيه) أي
 في النعت وقوله هذا الاستعمال وهو رفع النعت سببي المنعوت انطاهر (قوله فيستتر) أي ضمير المنعوت
 (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة (قوله وحينئذ) أي وقت
 إذ ينصب أو يخفض (قوله ويرجع إلى القسم الأول) وهو النعت الحقيقي أي يرجع إليه في تلك المطابقة
 مع بقائه على أنه سببي وليس المراد كونه يصير حقيقة ما قبله قل وتقدم أن بعضهم سماه نعتا مجازيا وأن
 الأقسام عليه ثلاثة (قوله وجرها) أي على الإضافة والواو بمعنى أو (قوله وكذا تفعل) أي تفعل فعلا مثل
 ذا الفعل جملة كذا في موضع النعت لمصدر محذوف (قوله والمعرفة) لما ذكر المصنف أن النعت يتبع منعوته
 في اثنين من خمسة وقدم الكلام على الرفع والنصب والجري باب معرفة علامات الإعراب ولم يتكلم فيما سبق
 على التعريف والتنكير احتاج إلى بيان المعرفة والنكرة لتتم الفائدة وكان الأولى أن يقدم النكرة لأنها
 الأصل لا ندراج كل معرفة تحتها لكنه بدأ بالمعرفة لأنها أشرف من حيث دلالتها على معين وأل في المعرفة
 للجنس ولذا صح الاخبار عنها بقوله خمسة أشياء فلا يقال لا يخبر عن الواحد بالخمسة وقول الشارح من حيث
 هي أي لا بقيد كونها ضمير أو لا علما الخ فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره ولا بقيد كونها نعت وينعت
 بها الخ كما سيذكره الشارح قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشيء بعينه والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه قال
 الرضوي قوله بعينه احتراز عن النكرات والمعنى ما وضع لأن يستعمل في شيء واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد
 مقصود الواضع كافي الأعلام أو لا كما في غيرها اه وقال ابن مالك في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة
 عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه اه أي دون اعتراض ولأجل ذلك تعرض له في الخلاصة
 بالعد كما فعل المصنف هذا وعلل ما ذكره في شرح التسهيل بقوله لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة
 لفظا كقولك كان ذلك عاما أولا وعكسه كأسماء وما فيه الوجهان كواحد أمه وعبد بطنه فأكثر العرب
 يجربهما معرفتين بمقتضى الإضافة وبعضهم يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما رب وينصبهما على الحال
 وكذا ذوال الجنسية فيه الوجهان ولذا ينعت نعت المعرفة تارة وينعت نعت النكرة أخرى فأحسن ما تتبعين
 به أن يذكر أسماء المعرفة مستقصاة ثم يقول وما سوى ذلك نكرة اه قال الدماميني وهو كلام ظاهري خال
 عن التحقيق اه أي لأن عاما أولا في قولك كان ذلك عاما أولا في الأصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف
 وأسماء مدلوله معين وهو الماهية فهو معرفة لفظا ومعنى والحق في واحد أمه وعبد بطنه التعريف
 بالإضافة ودخول رب عليهما ونصبهما شاذ وسيأتي الكلام على المعرف بأل الجنسية فقول ابن الحاجب
 في التعريف المتقدم ما وضع لشيء بعينه الخ وقول سعد الدين المعرفة ما أشير به إلى خارج مختص بإشارة وضعية
 شامل لجميع أنواع المعارف مخرج اسائر النكرات وحينئذ فقوله دون استدراك عليه فيه استدراك عليه

دائما مع غير الجمع
 وأما مع الجمع فيختار
 نكسيره على أفراده
 نحو مررت برجال
 قيام آباؤهم ويضعف
 تصحيحه هذا إذا
 نعت باسم الفاعل فإن
 نعت باسم المفعول
 أو الصفة المشبهة جاز
 فيه هذا الاستعمال
 وجاز فيه أن يحول
 الإسناد عن السببي
 الظاهر إلى ضمير
 المنعوت فيستتر في
 النعت وينصب السببي
 على التشبيه بالمفعول به
 أو يخفض باضافة
 النعت إليه وحينئذ
 يطابق منعوته في
 التأنيت والتثنية
 والجمع ويرجع إلى
 القسم الأول مثاله
 جاء زيد المضروب
 العبد أو الحسن الوجه
 ينصب العبد والوجه
 وجرها وكذا تفعل في
 كل مثال بما يناسبه
 (والمعرفة) من حيث هي

أه حفتي على الاشموني ببعض تفسير وزيادة (قوله خمسة أشياء) الوجه انها سبعة كاذ كره في الخلاصة
 هذه الخمسة والسادس الموصول ولعل المصنف أدخله في الميهم أو في المعرفة بال أو في المضاف بناء على أن تعريفه
 بال ان كانت فيه و بنيتها ان لم تكن فيه الا يا فتعريفها بالاضافة وبعضهم عدوها سبعة فزاد النكرة المقصودة
 في النداء كجارجل لمعين بناء على أن تعريفه بالقصد والاقبال وقيل انه تعرف بما تعرف به اسم الاشارة
 وقيل تعريفه بال محذوفة وتنب حرف النداء مناسبا قال أبو حيان وهذا الذي صححه أصحابنا ولا خلاف في
 تعريف النكرة غير المقصودة فهي باقية على تفكيكها كجار جلا خديدي وأما العلم كازيد قد ذهب قوم الى أنه
 بالنداء بعد از الف تعريف العلمية والاصح أنه باق على تعريف العلمية وانما زاد بالنداء وضوحا اه من المحنى
 مع زيادة منه على الاشموني واعلم أن المراد بالموصول الموصول الاسمي وهو ما افتقر الى الوصل بحملة خبرية
 أو وصف صريح أو ظرف أو جار ومجرور تامين والى عائدا وخلفه وهو الذي للفرد الغير المؤنث وللتان لثاء
 والذين لجمع والتى لمؤنثه وللتان لثاء واللاتي لجمعها والاولى لجمع الذكور والمؤنث وهذه الالفاظ تسمى
 موصولا لصا وهو ما يستعمل بلفظ واحد والمعنى واحد أو ما المشترك وهو ما يستعمل لمعان متعددة بلفظ واحد
 فهو من الحلقاء وما غيرهم رأى للجميع وأل في نحو الضارب ونحو المضروب وذو عند طي وذابعد ما ومن
 الاستغناء ميتين وبسط كل ذلك في المبسوطات (قوله المضر) ويقال له الضمير ويسميه الكوفيون
 الكناية والمكنى وتقدم الكلام على أقسامه في باب الفاعل (قوله ما دل على متكم الخ) أى اسم دل
 وضاع فخرج بقولنا وضاع قول من اسمه زيد ضرب زيد وقوله كزيد يارب يدا فعل كذا وقوله حكايه عن زيد
 الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم في الاول والمخاطب في الثاني والغائب في الثالث
 لم يكن موضوعا للمتكم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة
 مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر (قوله واغائب) المراد به ما عدا المتكلم والمخاطب فيدخل فيه ضمير الذات
 العلية (قوله والثاني العلم) هو لغة العلامة واصطلاحا ما ذكره الشارح بقوله وهو ما علق أى اسم علق
 بالبناء للجهول على شئ أى وضع لشيء بعينه. مطلقا أى بلا قيد أى دل على معنى في الخارج بالنسبة للعلم الشخصي
 وفي الذهن بالنسبة للعلم الجنسي لان العلم قسمان كاسيأتى فخرج بتفسير ما بالاسم الفعل والحرف وبقوله علق
 على شئ بعينه النكرة وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول ما أشبهه لان العلم جزئى وضعا واستعمالا
 وبقية المعارف كليات ضعافيتناول كل واحد منها ما أشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالا كذا قيل وهو
 مذهب السعد والراجح وهو مذهب السيد أنها جزئيات وضعا واستعمالا لكن الواضع لاحظ ما وضعه
 الضمير واسم الاشارة والموصول بوضع كل عام كافي رسالة الوضع العضية بقوله على ذلك فهي خارجة بقولنا
 مطلقا أى بلا قيد فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجية عن ذات الاسم اما لفظية كأل في المحلى والصلوة
 في الموصول أو معنوية كالخضور في ضمير المتكلم كآنا والمخاطب كأنت واسم الاشارة كالغيبة (قوله
 عاقل) الاول عام ليشمل اسم الله سبحانه وتعالى (قوله عدن) بفتح عين علم لبلد بساحل اليمن (قوله
 كشدقم) بالهمزة المهملة والمججمة علم جل للنعمان بن المنذر (قوله وهيلة) اسم لثاء وذكر بعضهم أنها علم لعز
 كانت لبعض نساء العرب (قوله وأعلم جنس) بالنصب عطف على قوله علم شخص * اعلم أن لهم علم شخص وعلم
 جنس واسم جنس ونكرة فالاول ما وضع لمعين في الخارج والثاني ما وضع لمعين في الذهن أى وضع للماهية بقيد
 حضورها في الذهن والثالث ما وضع للماهية لانه يعين أى بلا قيد حضورها أى لم يلاحظ فيها ذلك وان كانت
 حاضرة والرابع ما وضع له احد ميمهم وعبرة اجمع العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره ثم التعيين ان كان خارجيا بان
 كان الموضوع له معينا في الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بان كان الموضوع له معينا في الذهن أى

(خمس أشياء) الاول
 (الاسم المضر) وهو
 ما دل على متكم (نحو
 أنا) نحن أو مخاطب (نحو
 أنت) بؤ أنت أو تمام أو تم
 وأنق أو غائب (نحو هو
 وهى وهما وهم وهن
 (و) الثاني (الاسم العلم)
 وهو ما علق على شئ
 بعينه غير متناول
 ما أشبهه سواء كان علم
 شخص عاقل (نحو
 زيد) وهذا أم غير
 عاقل اما لكان (نحو
 عدن) (ومكة) أو لغيره
 كشدقم وهيلة أو علم
 جنس اما لحيوان

ملاحظ الوجود فيه كإسماء علم للسبع أى لماهيته الحاضرة فى الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هى أى من غير أن تعين فى الخارج أوفى الذهن كأسماء السبع أى لماهيته اه المقصود منها وذهب ابن مالك وقوم من النحاة إلى أن علم الجنس معرفة فى اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص فلا يضاف ولا يدخل عليه أل ولا ينعت بالنكرة ويبدأ به وتتصب النكرة بعده على الحال إلى غير ذلك وأما فى المعنى فهو كالنكرة لأعلم الشخص فهو شائع فى جماعته فلا يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص للمعرفة ورد هذا المذهب بأن التفرقة بينهما فى الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا وقد تقدم وذهب بعضهم أيضا إلى أن اسم الجنس موضوع للفرد المبهم فهو كالنكرة لفظا ومعنى وعليه جمع من المحققين ونصره ابن الهمام فى تحريره إذا علمت ذلك علمت أن إطلاق علم الجنس واسم الجنس على فرد معين أو مبهم إن كان من حيث اشتماله على الماهية حقيقة وإن كان من حيث خصوصه فمجاز والفرق بين علم الجنس كإسماء واسم الجنس المعرفة كأسماء أن التعيين فى الأول مستفاد من جوهر اللفظ وفى الثانى مستفاد من أل (قوله نحو حضاجر) بوزن مفاعل علم للضبوع (قوله وإسماء) علم للسبع (قوله أولمعى) معطوف على قوله لحيوان (قوله كسبحان) أى مقطوعا عن الإضافة ومنوعا من الصرف علم للتيسيح بمعنى التنزيه وإذا كان مضافا لم يكن علما لأن الأعلام لا تضاف كذا فى الحاشية وقد يقال ذكر الدمايى أن الإضافة التى تبطل العلمية ما كانت للتعريف أو للتخصيص وأما ما كانت للبيان كاتم طيه وفرعون موسى فلا وحينئذ فلا مانع من الإضافة العلمية حملا على هذا وذكر الشنوائى أن استعماله مضافا إلى فاعله أو مفعوله كثير وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا (قوله وبرة) بمعنى البر (قوله وأراد به اسم الإشارة) قال الشنوائى الظاهر أن المصنف أراد بالاسم المبهم الموصولات وأسماء الإشارة لأسماء الإشارة فقط كما قاله الشارح وإنما سميت مبهمة لأنه لا يعلم معانيها منها بالتعيين وإن اعتبر فى معانيها الإشارة إلى التعيين وإنما تعرف معانيها من الإشارة والصلة اه المقصود منه (قوله وصلاحيته الخ) عطف تفسير. فان قلت قد تقدم أن المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهذا يناقض عموم وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس وإلى كل شخص. قلت تعريفه بعد استعماله فى معين وإبهامه قبل استعماله فى معين فلا منافاة بين كونه معرفة وكونه مبهما قال عبد المعطى فهو كلى وضاع جزئى استعمالا اه وقد تقدم أن هذا خلاف ما حققه السيد فى تبيينه فهذا الجواب مبنى على مذهب السعد (قوله نحو هذا حيوان وجماد) كمر المثل للإشارة إلى عدم الفرق بين أن يكون الجنس حساسا أولا فالأول للأول والثانى للثانى اه من عبد المعطى (قوله وفرس ورجل وزيد) أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين العلم وغيره عاقلا أو غيره فيشار إلى كل منها بما ذكر من الإشارة عبد المعطى (قوله وهو) أى الاسم المبهم أقسام أى ستة لأنه إمام فرد أو مثنى أو مجموع وكل واحد منها إمام ذكر أو مؤنث والصيغ التى ذكرها خمسة لأن صيغة الإشارة إلى الجمعين واحدة (قوله فهذا للفرد المذكور) أى بهاء التنبيه قبله أو بحذفها نحو هذا وبكاف الخطاب بعده مع الهاء وتركها وإذا أتى باللام فقليل ذلك امتنعت الهاء لكثرة الزوائد حينئذ فلا يقال هذا ذلك وحينئذ يقول المصنف هذا وهذه الخ فيه مسامحة لأن اسم الإشارة ليس هذا بتمامه وكذا ما بعده بل ذا وأما الهاء فهى للتنبيه. واعلم أن مراتب المشار إليه ثلاثة قريبة ويشار إليه حينئذ بلا كاف ولا لام نحو ذا وهذا ومتوسطة ويشار إليه حينئذ مع الكاف دون اللام نحو ذلك وهذا وبعبارة ويشار إليه حينئذ معها نحو ذلك ونم ومذهب ابن مالك أن المراتب اثنتان قريبة وبعبارة اه من عبد المعطى بزيادة وقوله المذكور أى ولو حكما لصحة قولك هذا الجمع وهذا الفريق سواء كان المذكور عاقلا أو غيره نحو هذا يومكم ودخل فى قولنا ولو حكما لا يوصف بذكورة ولا أنوثة كالبارى جل وعز والملائكة فانهما يحاملان معاملة المذكور فى الإشارة فسقط اعتراض عبد المعطى على الشارح بأن فيه قصورا فتأمل (قوله للفرد المؤنثة) أى ولو حكما لصحة

هو حضاجر وإسماء
أولمعى كسبحان وبرة
(و) الثالث (الاسم
المبهم) وأراد به اسم
الإشارة ووجه إبهامه
عمومه وصلاحيته
للاشارة به إلى كل جنس
وإلى كل شخص (نحو
هذا) حيوان وجماد
وفرس ورجل وزيد
وهو أقسام فهذا للفرد
المذكور (وهذه) للفرد
المؤنثة (وهذان) للمثنى
المذكور (وهاتان) للمثنى
المؤنث بالألف رفعا
وبإلواء فيهما جراهما نصبا
(وهؤلاء) بالمد

قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة وهذه الطائفة (قوله على الأفصح) أى لأنه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى «ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم» والقصر لغة بني تميم واستعمال هذا الجمع في غير العاقل قليل ومنه قوله :

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام ٥
أفاده الأشموني (قوله الألف واللام) أى مجموعهما كما ذهب إليه الخليل وسيبويه لا خلاف بينهما في ذلك وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي معتد بها في الوضع فهي همزة وصل أم أصلية فهي همزة قطع قال الخليل بالثاني وهو الراجح وإنما وصلت عليه في الدرج لكثرة الاستعمال وقال سيبويه بالأول وإنما فتحت مع أن الأصل في همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقيل المعروف اللام فقط والهمزة لا تدخل لها في التعريف وقيل المعروف الهمزة فقط واللام لا تدخل لها في التعريف وإنما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام (قوله للتعريف) أى الموضوع للتعريف وهي ستة أقسام عديدة وجنسية وكل منها ثلاثة أقسام لأن الأولى إما العهد الدكرى ، وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها صريحاً نحو «أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصى فرعون الرسول» أو كناية نحو قوله تعالى وليس الله كالأنتى فإن الذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنايته بما في قولها إني نذرت لك ما في بطني محررا فإن ذلك كان خاصا عندهم بالدكر أو للعهد الذهني . وضابطها علم مصحوبها من غير سبق ذكره نحو إذها في الغار أو للعهد الحضورى . وضابطها أن يكون مصحوبها حاضرا حسا كقولك لاخر قد شتم إنسانا بالمجلس لا شتم الرجل أو علما نحو اليوم أكملت لكم دينكم . والثانية إما لاستغراق الأفراد نحو إن الإنسان لني خسر بدليل الاستثناء وهو إلا الذين آمنوا الخ فضابطها صحة حلول كل محلها حقيقة أو لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما . وضابطها صحة حلول كل محلها مجازا أو للحقيقة من حيث هي نحو الرجل خير من المرأة قال السعدوكذا الواقعة في التعاريف واحترز الشارح بقوله للتعريف عن أل الموصولة والزائدة فإن الأولى إذا دخلت على الاسم بقى على تكثيره ولم تؤثر فيه شيئا فضارب في قولك الضارب نكرة كما كان قبل دخولها عليه والثانية تارة تكون في اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيئا أصلا كما في قولهم ادخلوا الأول فالأول بمعنى أول فالأول أى مترتين وتارة تكون في اسم معرفة من غير أن يكون تعريفه بها كإلى المدينة فانه فيه زائدة وهي معرفة لأنها علم على مدينة رسول الله ﷺ ومن هنا عرفت أن الألف واللام زائدة تدخل على الأعلام وأما المعرفة فلا تدخل عليها إذ لا يجتمع معرفان على معرف واحد (قوله وما أضيف إلى واحد الخ) لكن إنما يكون معرفة بثلاثة شروط أن لا يكون المضاف متوغلا في الإبهام كمثل وغير وند وشبه وأن لا يكون واقعا موقع نكرة كجاء زيد وحده وأن تكون إضافته معنوية لالفظية نحو جاء ضارب زيد الآن أو غدا (قوله فهو في درجة ما أضيف إليه الخ) جمع بعضهم المعارف مرتبة في قوله :

* أنا صالح ذا ما لقي ابني يارجل * فأنا إشارة للضمير وصالح إشارة إلى ما بعده وهو العلم وذا إشارة إلى ما بعد العلم وهو اسم الإشارة وما إشارة إلى ما بعد اسم الإشارة وهو الموصول واللقى إشارة إلى ما بعد الموصول وهو المحلى بأل وابني إشارة إلى آخرها وهو المضاف وهذا كله بعد اسم الجلالة وقوله ضميم وهذا النظم جار على المشهور وقيل إن المحلى بأل والموصول في مرتبة واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل المحلى أعرف من الموصول وهو لابن كيسان وظاهر هذا النظم أن أفراد الضمير على حد سواء وكذا العلم ومأمعه وليس كذلك فإن ضمير التكلم أعرفها ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الإبهام نحو زيد رأيته بخلاف غير السالم من ذلك فانه دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعنده أن العلم أعرف من ضمير الغائب مطلقا وغير السالم نحو جاءني زيد وعمرو فأكرمه فانه تطرق فيه إبهام لاحتمال عوده إلى الأول أو الثاني كافي للمجمع ونظر الدماميني في هذا التعليل فراجع . واختلف في ضمير الغائب

على الأفصح لجمع المذكور والمؤنث (و) الرابع (الاسم الذى فيه الألف واللام) للتعريف (نحو الرجل) والرجلة (والغلام) والغلامة (و) الخامس (ما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة) المذكورة تقول في المضاف إلى المضمير غلامى وغلما وفى المضاف إلى العلم غلام ريد وغلما مكة وفى المضاف إلى الاسم المبهم غلام هذا وغلما هذه وفى المضاف إلى الاسم الذى فيه الألف واللام غلام الرجل وغلما المرأة وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة فهو في درجة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمير

قيدت المعرفة بالحينية المطلقة لأن المعارف التي ذكرها بالنسبة إلى كونها تنعت وينعت بها أقسام الأول المضمير لا ينعت ولا ينعت به الثاني العلم ينعت ولا ينعت به الثالث والرابع والخامس اسم الإشارة والمعرف بالألف واللام والمعرف بالإضافة تنعت وينعت بها (والنكرة) لا تنحصر بالعدل بالحد وحدها (كل اسم شائع في) أفراد (جنسه) الشامل له ولغيره (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) نحو رجل فانه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ذكر ناطق بالغ من بني آدم لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البديل وهذا الحد فيه غموض (وتقر به) أي تقرب حد النكرة على المبتدى (كل ما) أي كل اسم (صلح) بفتح اللام وضما (دخول

العائد إلى النكرة فمذهب الجمهور أنه معرفة كسائر الضمائر وقيل نكرة لأنه لا يخص من عاد إليه من بين أمته وفصل آخرون بين العائد على واجب التنكير كالحال والتمييز فيكون نكرة والعائد إلى غيره كالفاعل والمفعول فيكون معرفة وأعرف الأعلام أسماء الأما كن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس وأعرف أسماء الإشارة ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف الموصول ما كان محتصا وأعرف المحلى ما كانت الأداة فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم في جنس (قوله فانه في درجة العلم) قال ابن هشام بدليل قولهم مهرت بزيد صاحبك إذ لو كان المضاف إلى الضمير في رتبته للزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف اه علوى وعلل الدوشري هذا القول بقوله لثلا ينقض القول بأن الضمير أعرف المعارف اه من المحشى على الأشموني (قوله كل اسم) خرج الفعل والحرف (قوله شائع) خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيوعه باعتبار مدلوله لأن اللفظ كرجل لاشيوع فيه لأن الألفاظ لاشيوع فيها وإنما الشبوع في مدلولاتها (قوله في أفراد جنسه) أي ذلك الاسم وإنما قدر الشارح لفظ أفراد لأن نفس الجنس لا يتصور فيه شيوع لأنه شيء واحد ولا حصول له في الخارج إلا في ضمن أفراده على نزاع كبير في محله وأما الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الأجناس فلا بد من تقدير هذا المضاف وليس المراد بالجنس ماهو مصطلح أهل الميزان أعنى الدائق المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ماهو وإلا خرج نحو زنجي ومغربي ومصري فانها ليست أجناسا منطقية مع أنها نكرات بل المراد به الجنس اللغوي وهو ماصدق على متعدد فيشمل الجنس المصطلح عليه عند أهل الميزان والنوع والصنف فأراد به المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالمهاية كمفهوم حيوان الواقع على أفرادهم من الإنسان والحصار والفرس أو اتفقت في الماهية كمفهوم الإنسان الواقع على زيد وعمرو وسواء كان ذاتيا لأفراذه كاذكر أو عارضا كمفهوم أبيض الواقع على التاج والعاج وسواء وجد له في الخارج أكثر من فرد كاذكر أو لم يوجد لإفرد كمفهوم شمس وهو الكوكب الناري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل فانه ليس منه في الخارج إلا هذا الفرد المعلوم عينا كان كاذكر أو معنى كعلم جامدا كان كاذكر أو مشتقا كصاحب اه من المحشى على الأشموني مع زيادة منه - إلى هذا الشرح (قوله الشامل له وغيره) أشار بذلك إلى ما مر من أن المراد بالجنس ماصدق على متعدد (قوله لا يختص به واحد دون آخر) تفسير لقوله شائع في جنسه فان التعريف تم بدونه والباء فيه داخلة على المقصور إذ المراد أن الاسم المذكور ليس مقصورا على واحد دون آخر بل هو كايطلق على واحد من أفراد الجنس يطلق أيضا على كل واحد من باقي الأفراد (قوله فانه شائع في جنس الرجال) أي في أفراد جنس الرجال كما تقدم (قوله الصادق على كل الخ) أي الذي يحمل حملا صحيحا على كل الخ تقول زيد رجل عمر ورجل بكر ورجل وهكذا فالمراد بالصدق الخ ل أي الإخبار به حقيقة عن كل فرد (قوله على سبيل البديل) أي عن الفرد الآخر لأمعه (قوله غموض) أي خفاء لاحتياجه إلى تقدير مضاف وهو لفظ أفراد ولتعميم الأفراد حتى تشمل الموجودات والقدرة ولأرادة الجنس اللغوي كما تقدم ذلك (قوله وتقر به) أي مقربه وإنما احتجنا إلى تأويله بمقرب لأن كل خبر وهي بعض ما تضاف إليه وما اسم والاسم هو الملفوظ به اه فيشئ فلا يكون خبرا عن التقريب باقيا على مصدرية لأن التقريب يكون حينئذ فعلا من الأفعال التي للشخص وليس لفظا فلم يتطابق المبتدأ والخبر (قوله صلح) أي لغة لاعتقلا لأن العقل يجوز دخول الألف واللام على كل شيء والمراد صلح بنفسه أو بمرادفه فيشمل ذو معنى صاحب وأسماء الشروط إذا تجردت عن معنى الشرطية ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره وأسماء الاستفهام إذا تجردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره وما التعجبية إذا تجردت عن معنى التعجب ووضع موضعها شيء اه فيشئ

قل معترضاً على التعميم في قوله صلح بحيث يشمل ما صلح بنفسه أو بمرادفه انه يكون انتقالاً من غموض الى مثله فلا يكون تقريراً قال فالوجه أن يراد الدخول بالفعل ولا يضر جهل المبتدئ ببعضها اه
أي لما صلح للدخول عليه بالفعل كنز وأسماء الاستفهام الخ وقولنا بمرادفه يرد عليه ضمير النكرة نحو ضربت رجلاً وأكرمته فانه يصلح بمرادفه وهو رجل لدخول أل عليه مع أن الصحيح أنه معرفة أفاده المحشى على الاشمونى عن النوشري (قوله دخول الالف واللام) أي المعرفة فلا ترد الزائدة فانها تدخل على المعرفة كالعباس والفضل وعلى النكرة نحو ادخلوا الاول فالاول وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثراً (قوله نحو رجل و فرس) أصلح الشارح كلام المتن فانه مثل للنكرة بالرجل والفرس مع انه معرفة فاشار الشارح الى أن المراد رجل من الرجل وفرس من الفرس واعلم أنه لا فرق بين النكرة واسم الجنس في اللفظ وأما في المعنى فقبل لا فرق أيضاً وقيل وهو التحقيق بينهما فارق بحسب الاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية من حيث هي فهو العبر عنه باسم الجنس عند الادباء وبالطلاق عند أكثر الاصوليين وبالكلى عند المنطقيين وان عتبر دلالة على المفرد المبهم أي غير المعين فهو النكرة وقد تقدم غالب ذلك

(باب العطف)

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه واصطلاحاً ما سبب في وهو قسمان (قوله و مراده عطف النسق) لانه لم يذ كر عطف البيان وهو التابع الموضح لمبتوعه ان كان معرفة نحو عمر من أقسم بالله أبو حفص عمر أو المخصص له ان كان نكرة نحو طعام من قوله تعالى فدية طعام مسكين الجامد غير المؤول بالمشق الموافق لمبتوعه في أربعة من العشرة السابقة كالت نخرج بقولنا الموضح أو المخصص بقية التوابع غير النعت وبقولنا الجامد غير المؤول النعت والقاعدة أن ما صلح جعله عطف بيان صلح جعله بدلاً وبالعكس الا في مسائل نظمها العلامة المرادى فراجعها و اضافة عطف الى النسق بمعنى المنسوق أي المنظوم من اضافة الموصوف للصفة والمسما الى الاسم أي العطف المسما بالنسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة الآتية فالتابع جنس يشمل سائر التوابع وقوله المتوسط بينه وبين متبوعه الخ أخرج سائر التوابع حتى عطف البيان في نحو مررت بفننفرأى أسد وان توسط بينه وبين متبوعه أي التفسيرية لانها ليست من الحروف الآتية (قوله بحروف) على - نفس مضاف أي باحد حروف الخ (قوله عشرة) وهي قسمان ما يقتضى التشريك في اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولولكن قال في الألفية وأثبت لفظاً بحسب بل ولا * لكن كالم بيد امرؤ لكن ملا

وما يقتضى التشريك لفظاً ومعنى أي في الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية الواو والفاء و هم وحتى وأد وأم واما على القول بها لأنها مثل أو كياناً وفي اقتصاره على العشرة ودلما قيل ان منها الا وليس وأي التفسيرية (قوله عاطفة) أي نظرا الى كونها بمعنى أو وهو قول الاكثرين (قوله والتحقق) أي القول المحقق وقوله خلافه أي يخالف لذلك القول فليست عاطفة لان العاطف انما هو الواو التي قبلها الملازمة غالباً وقيل دائماً للدخول عليها والعاطف لا يدخل على مثله ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيهه بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هده غيبة عاطفة بالاجاع فلتكن اما كذلك ولا يلزم من كونها بمعنى أو أن تكون عاطفة فان معنى أن المصدرية هي ما المصدرية والاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فتنبه * والحاصل أن المراجع أن ما في نحو تزوج امه ندا واما أختها لمجرد التفصيل والعاطف الواو ومقابلها أنها عاطفة الواو زائدة (قوله لطلق الجمع) أي موضوعة لطلق الجمع والمراد أنها موضوعة لاجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد من غير تقييد وترتيب بل أهم من أن تكون مهمة أو لأعلى المنهج

دخول الالف واللام
عليها فتقول (الرجل
والفرس)

(باب العطف)

وهو عطف النسق
وهو العطف بحروف
مخصوصة (وحروف
العطف عشرة) على
القول بان اما المكسورة
الهمزة عاطفة والتحقق
خلافه (وهي) أي
حروف العطف العشرة
(الواو) لطلق الجمع
على الصحيح من غير
ترتيب نحو جاء زيد
وعمرو وقيل أو بعده
أومعه

الصحيح (قوله والفاء للترتيب) هو وضع كل شيء في مرتبته والمراد به هنا كون ما بعد الفاء واقعا بعد ما قبلها في الوجود وهو الترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو أو في الذكرو وهو الترتيب الذي كرى وهو أن يكون المذكور بعد الفاء كلاهما مرتبا في الذكرو على ما قبلها وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو «ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي» الآية (قوله والتعقيب) هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلامهلة لكنه في كل شيء بحسبه نحو جاء زيد فعمرو خطبا لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب فيهما إذا كان عمرو و جاء عقب مجيء زيد ولم يكن بينهما مدة أكثر مما يعهد بجيئه فيها ونحو دخلت مكة فالمدينة إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق ونحو تزوج زيد فولد له إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل ولا يرد قوله تعالى «فخلقنا العلقة مضغة» لأن فيه حذف الفاء مع ما عطف والتقدير مضت مدة فخلقنا المضغة أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه في قوله «جری في الأنايب ثم اضطرب» على ما يأتي (قوله والتعقيب) عطفه على الترتيب عطف خاص على عام ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مع استلزام التعقيب للترتيب لأنه مشتمل عليه فيستغنى عن الترتيب بالتعقيب وذلك لأن الأول وقع في محله فلا يعترض عليه لما قالوا من أن الاعتراض بالتأخر على المتقدم غير موجه وإنما يتوجه الاعتراض بالعكس (قوله بضم المثلثة) احترازا من ثم بفتحها فانها ظرف بمعنى هناك وليست عاطفة (قوله للترتيب) أي ترتيب وقوع الفعل على ما مر والتراخي بمعنى الهلة وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائدا على ما لا بد منه بينهما أخذا بما مر ولذا لا تجيء ثم للسببية لأنه لا تراخي في السبب عن السبب التام بخلاف الفاء فتقول أمלתه فقال وأقمته فقام ولا تقول أمלתه ثم مال ولا أقمته ثم قام وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها «بدليل وخلق منها زوجها» وبمعنى الفاء كقوله:

كهن الرديني تحت العجاج جرى في الأنايب ثم اضطرب

فإن الاضطراب يعقب الهز أي كهن الرمح الرديني نسبة إلى ردينة بالتصغير امرأة كانت تقوّم الرماح مع زوجها واسمه سمير والأنايب جمع أنبوبة القصب وهي العقل واعترض كون ثم للترتيب بقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فإن الأمر بالسجود وقع من الله تعالى قبل خلقنا وتصويرنا فإين الترتيب وأوجب بأن الترتيب في التقدير فإن الله تعالى قدر خلق بني آدم وتصويرهم في الأزل والأمر بسجود الملائكة لآدم متأخر عنهما (قوله بعد الطلب) أي إذا عطفت بأو في الطلب كانت إملا للتخيير إن امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو تزوج هندا أو أخنها إذ لا يجوز الجمع بين الأختين وإما للإباحة إن جاز الجمع بين المتعاطفين نحو أقرأ على الحسن أو ابن سيرين وجالس العباد أو الزهاد والمراد بهما مع الإباحة الأعوية والشرعية خلافا لمن خصها باللغوية كما نقله الفاكهي عن الشمني ومن علامات الإباحة محو وقوع الواو موقع أو بلا اختلاف معنى وقال بعضهم إن هناك اختلاف معنى فإذا عطفت بأو جازت مجالستهما ومجالسة أحدهما وإذا عطفت بالواو تعين مجالستهما معا والمراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل الأمر والنهي بصيغة الفعل وغيرها كالتنهي والعرض ويعلم التخيير والإباحة بحسب القرينة نعم في الاستفهام نحو أعندك زيد أو عمرو لا يظهر فيها شيء من ذلك وقال بعضهم إنها بعد النهي لترك الجميع كافي ولا تنطع منهم آثما أو كفورا وهو استعمال طاريء على أصل اللغة (قوله أوللابهام) بالباء الموحدة أي تعمية المتكلم على المخاطب مع علم المتكلم بالحال أي إخفاء المتكلم على السامع مراده ويعبر عنه بالتشكيك وقوله أو الشك هو تردد المتكلم بالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم بخلاف الإبهام وقوله بعد الخبر أي الكلام الخبري الذي يحتمل التصديق والتكذيب (قوله نحو وإنا أو إياكم على هدى أو في ضلال مبين) قال الدماميني الشاهد في أو الأولى والثانية والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم

(والفاء) للترتيب
والتعقيب نحو جاء زيد
فعمرو إذا كان مجيء
عمرو عقب مجيء زيد
(و ثم) بضم المثلثة
للترتيب والتراخي نحو
جاء زيد ثم عمرو إذا
كان مجيء عمرو بعد
مجيء زيد بمهلة (وأو)
للتخيير أو الإباحة بعد
الطلب نحو تزوج هندا
أو أختها وجالس العباد
أو الزهاد أوللابهام أو
لشك بعد الخبر نحو وإنا
أو إياكم على هدى أو
في ضلال مبين ونحو
لبشنا يوم أو بعض يوم

اثبات لها أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبدته فهو على هدى وأن من عبد غيره من جناد أو غيره فهو في ضلال مبين اهـ ومثال الشك نحو قولك قام زيداً وعمروا ذالم تعلم أيهما قام وما ذكره الشارح (قوله وأما طلب التعيين) وهي المعادلة لهمزة الاستفهام التي يطلب بها وهمزة الاستفهام قبلها التعيين وتقع حينئذ بين مفردين فقط نحو قولك لبكر أعندك زيد أم عمرو إلى آخر ما ذكره (قوله تعيينه) أي تعيين ذلك الاحتمال الجاهل ولهذا يكون الجواب بالتعيين فيقال زيد أو يقال عمرو ولا يجاب بنعم ولا لا إذ لا قائمة فيه وما ذكره الشارح أحد قسمي أم المتصلة والثانية الواقعة بعد همزة التسوية ونحوها كما أدرى وما بالي وليت شعري وهي الداخلة على جملة في تأويل مصدر ولا يستحق ما يسدها جواباً لأن الكلام معاهجراً والكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أي الإنذار وعدمه سواء عليهم جملة أأنذرتهم أم لم تنذرهم في تأويل مصدر وان لم يكن هناك سبب مرفوع ذلك المصدر على أنه مبتدأ مؤخر وسواء خبره مقدم وهو مصدر يستوي في الأخبار به المفرد وغيره وسميت أم في هذين القسمين متصلة لأنها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها وبالعكس وتقول فيها عند الاغراب في القسم الأول أم حرف تعيين وعطف وفي القسم الثاني أم حرف تسوية وعطف وأما أم المنفصلة وتسمى المنقطعة وهي الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة فتختص بالجل وعطفها للمفرد قليل بل قيل إنها لا تكون عاطفة أصلاً لا مفرداً ولا جملة ولذا لم يشر الشارح لها وتقدر ببل وعلامتها أن لا تسبق بتي من الهمزتين وتشارك حينئذ في اللفظ فقط كبل ولا يفارقها معنى الاضراب قال ابن مالك

وأما عطف اثر همز التسوية * أو همزة عن لفظ أي مغنيه

مم قال وبانقطاع ويعني بل وقت * ان تك بما قيلت به خلت

مناها قوله تعالى أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي الخ (قوله في معناها) الاضافة للجنس أي معانيه كقول التخيير بعد الطلب ونحو مثل لها الشارح أي ان الامام خبر في الاسير الكامل دين أن يطلقه بلا شيء أو يأخذ منه فداء وتكون للاباحة بعد الطلب أيضاً نحو تعلم أم لا تعلم أو ما فيها وتكون للتشكيك بعد الخبر نحو أنا وأنت أما على هدى وأما على ضلال وتكون للشك نحو قرأت أم لم تقرأ كذا وأما سورة كذا (قوله وقس الباقي) أي من معاني أو وقد تقدمت قريباً (قوله وبل) وللعطف بها شرطان الاول افراد معطوفها فان وقعت في الجمل فهي حرف ابتداء لا عاطفة خلافاً لابن مالك وحينئذ تكون للاضراب الاطلائي نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم عباد أو للاضراب الانتقالي نحو قد أفلح من تزكى وذكر الخ والشرط الثاني أن تسبق باليجاب أو أمراً نهى أو نفي لا استفهام فلا يقال أضربت زيداً بل عمراً ثم ان سبقت بالايجاب نحو قام زيد بل عمرو والأمر نحو اضرب زيداً بل عمراً دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلى نقله أي الحكم الثاني فكأن المتكلم قال أحكم على الثاني ولا تعرض للاول وان سبقت بالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو والنهي نحو لا تضرب زيداً بل عمراً كان الاول باقياً على حكمه وحكم بضد حكمه الثاني (قوله ولا) وللعطف بها شرط أربعة افراد معطوفها وأن تسبق باليجاب أو أمراً اتفاقاً نحو جاء زيد لا عمرو واضرب زيداً لا عمراً أو ابتداء على الراجح خلافاً لابن سعدان نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وان لا تجتمع مع عاطف آخر فلا تقول جاء في زيداً ولا عمرو وان لا يصدق أحكم متعلقاً بها على الآخر فلا يجوز جاء في رجل لا زيد ويجوز جاء في رجل لا امرأة قال الزجاجة وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاء في زيد لا عمرو واردة وذلك عن العرب وأشار الشارح إلى هذه بالمثال

(وأم) لطلب التعيين
نحو أعندك زيد أم
عمرو إذا كنت عالماً
بان أحدهما عند
المخاطب ولكنك
لا تعرف عينه وطلبت
منه تعيينه (وأم)
المكسورة الهمزة
المسبوقة بمثلها مثل أو
في معناها نحو فشدوا
الوثاق فاملمنا بعد واما
فدام وفس الباقي (و بل)
للاضراب نحو اضرب
زيداً بل عمراً (ولا)

(قوله للنبي) أي نفي الحكم عما بعدها وإثباته لما قبلها (قوله ولكن بسكون النون) احترازا من لكن بتشديدها مفتوحة فإنها تقدمت في النواسخ، والتي هنا تقرر حكم ما قبلها له وثبت ضده لما بعدها ويعطف بها بثلاثة شروط أفراد معطوفها وأن تسبق بنفي أو نهى وأن لا تقترن بالواو نحو ما قام زيد اكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فإن دخلت على جملة أو سبقت بإيجاب أو اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء واستدراك فالأول كقوله :

إن ابن ورقاء لا تخشى بؤاده لكن وقائعه في الحرب تنتظر

والثاني نحو قام زيد لكن عمرو لم يمت والثالث كقوله تعالى ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله فليس المنصوب معطوف بالواو لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب (قوله وحق) هي كالواو لا تفيد الترتيب خلافاً لمن زعم ذلك كالزحشمري وشروط العطف بها أربعة أن يكون المعطوف بها بعضاً من المعطوف عليه أو كعضه كما قاله في التسهيل فالأول نحو أ كات السمكة حتى رأسها والثاني نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها ولا يرد على هذا الشرط قوله :

ألقى الصحيفة كي يخلف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

حيث عطف بحق نعله مع أنه ليس جزءاً مما قبله وهو الصحيفة والزاد ولا كالجزء منهما لأنه على تأويل ألقى ما مثله ولا شك أن النعل جزء مما يثقل وأن يكون غاية في الشرف أو عدمه نحو مات الناس حتى الأنبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله :

قهرنا كمو حتى الكما فاتموا تمابوتنا حتى بنينا الأصاغرا

وأن يكون ظاهراً لا مضمر كما هو شرط في مجرورها إن جرت فلا يجوز قام الناس حتى أنا وأن يكون مفرداً لا جملة وهذا يؤخذ من الأول لأنه لا يتأتى أن يكون ما بعدها بعضاً مما قبلها أو كالبعض إلا إذا كان مفرداً فإن كان جملة كانت ابتدائية نحو حتى ماء دجلة أشكل كما يأتي (قوله في بعض المواضع) أشار به المصنف إلى أن العطف بها قليل وهذا هو وجه تخصيصه حتى بهذا القيد مع أن غيرها من أحرف العطف إنما يعطف في بعض المواضع لأن كل واحد منها له معان غير العطف على أنه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا خصوص حتى (قوله للتدريج) هو انقضاء الشيء شيئاً فشيئاً فهو ملازم للعناية التي هي آخره فعطفها عليه من عطف البعض المقصود على السكل قل والتدريج فيها ذهني لا خارجي فإذا قلت مات كل أب لي حتى آدم فموت آدم متأخر في الذهن متقدم في الوجود وإذا قلت مات الناس حتى الأنبياء فموت الأنبياء متأخر في الذهن باعتبار أنه غاية في الشرف وإن وقع في الوجود في أثناء موت الناس (قوله تكون ابتدائية) بمعنى أنها تدخل على جملة لا تتعلق لما قبلها من حيث الإعراب وإن وجب التعاقب من حيث المعنى وذلك إذا فقدت شرطاً مما مر ودخلت على الجملة حقيقة فيقع بعدها المبتدأ والخبر نحو قول جرير :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فحتى حرف ابتداء وماء مبتدأ ودجلة بكسر الدال وفتحها مضاف إليه وأشكل خبر وجملة المبتدأ وخبره مستأنفة عند الجمهور ودجلة نهر بيغداد والأشكل الأبيض الذي يخالطه حمرة وتقع بعدها الجملة الماضوية نحو حتى عفوا وقالوا والجملة المضارعية نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع (قوله تكون جارة) أي إذا فقدت الشروط وكان ما بعدها مفرداً ولو تأويلاً كالصدر المسبوك وتكون بمعنى إلى تارة نحو حتى يرجع إلينا موسى وتارة بمعنى كي التعليمية نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى إلا كقوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

لنفي نحو جاء زيد
لا عمرو (ولكن)
بسكون النون للاستدراك
نحو لا تضرب زيدا
لكن عمرا (وحتى)
في بعض المواضع
تكون عاطفة ومعناها
للتدريج والغاية نحو
مات الناس حتى الأنبياء
وفي بعض المواضع
تكون ابتدائية نحو :
* حتى ماء دجلة أشكل *
وفي بعض المواضع
تكون جارة نحو قوله
تعالى حتى مطلع الفجر
فتحصل أن حتى
ثلاثة أوجه مختلفة

وربما تعاقبت هذه الأوجه على شيء واحد في بعض المواضع بحسب الإرادة كما إذا قلت أكلت السمكة حتى رأسها فإن رفعت الرأس حتى حرف ابتداء وإن نصبته حتى حرف عطف وإن جررته حتى حرف جرو هذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشارك ما بعدها لما قبلها في إعرابه (فان عطف) (٧٨) أنت (بها على مرفوع رفعت) المعطوف (أو على منصوب نصبت) المعطوف

(أو على محفوض خففت) المعطوف (أو على مجزوم جزمت) المعطوف (تقول) في عطف الاسم على الاسم في الرفع (جاء زيد وعمرو) (و) في نصب (رأيت زيدا وعمرو) في الخفض (مررت بزيد وعمرو) وتقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد وفي النصب لن يقوم ويقعد زيد (و) في الجزم (زيد لم قم ولم يقعد) وقس سائر حروف العطف على هذا وفهم من إطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على المضمير والمضمير على المضمير والظاهر على المضمير وعكسه والنكرة على النكرة والمعرفة على المعرفة والمفرد على المفرد والمثنى على المثنى والمجموع على بعضها على بعض تطابقا وتخالفا

باب التوكيد

قرأ بالواو وبالهَمْزة وبالألف (توكيد)

وعليه فهو استثناء منقطع اه عبد المعطى مع زيادة (قوله وربما تعاقبت) أي صح إرادة أي واحد منها اه نل وربما للتقليل (قوله حتى حرف ابتداء) أي والرأس مبتدأ والخبر محذوف أي ما كول (قوله وإن نصبته) أي الرأس وفي نسخة نصبته أي هذه الكلمة وهي رأس (قوله حرف عطف) أي بمنزلة الواو (قوله حرف جر) أي بمعنى إلى والغاية داخلية فيكون الرأس مأكولا على كل حال بخلاف مجرور إلى فإنه خارج على الصحيح نحو فأتوا الصيام إلى الليل (قوله مع اختلاف معانيها) أي في الجملة فلا ينافي ما مر من اتحاد معنى إما وأو (قوله في إعرابه) توطئة لقوله بعد فإن عطف الخ وأما في المعنى فإن كان غير بل ولا ولكن شرك في المعنى أيضا وإن كان واحدا من هذه الثلاثة شرك في اللفظ فقط وقد تقدم ذلك (قوله أنت) دفع الشارح به توهم كون التاء ساكنة للتأنيث عائدة على الحروف للذكورة وهو صحيح أيضا لكن يمنع منه الظرف بقوله بها اه قل (قوله بها) أي بأحدها (قوله على مرفوع) أي من الأسماء والأفعال أي لفظا أو تقديرا أو محلا وكذا ما بعدها كلامه لا يشمل العطف على ما لا محل له مع صحته اه عبد المعطى أقول أشار الخشي إلى الجواب بقوله قوله في إعرابه أي إن كان له إعراب اه (قوله في عطف الاسم على الاسم) قدر الشارح ذلك مراعاة لأمثلة التان (قوله والمضمير على المضمير) نحو ضربتك وإياه وقوله والظاهر على المضمير نحو ضربته وزيدا وقوله وعكسه نحو ضربت زيدا وإياه نعم العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف ، قال ابن مالك في الخلاصة :

وإن على ضمير رفع متصل عطف فافصل بالضمير المنفصل الخ والعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ممنوع عند الجمهور وخالفهم ابن مالك قال في الخلاصة وعود خافض لدى عطف على ضمير خفص لازما قد جملا وليس عندى لازما الخ (قوله تطابقا وتخالفا) منصوبان على التمييز أي من جهة المطابقة كأن تعطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى على المثنى كجاء الزيدان والهندان والجمع على الجمع كجاء الصالحون والطالحون ومن جهة المخالفة كأن تعطف المفرد على المثنى كجاء الزيدان والرجل وعكسه كجاء الرجل والزيدان والمفرد على الجمع نحو جاء الزيدون وعمرو وعكسه كجاء عمرو والزيدون

باب التوكيد

(قوله يقرأ بالواو الخ) فيه ثلاث لغات أفصحها لغة الواو للحجى القرآن بها وهو من وكد وبالهَمْزة من أكد وأما بالألف في الثالثة فبدل من الهمزة وهو لغة التقوية والتشديد واصطلاحا تعقيب المسند إليه المَعْرِفَ بالتابع المخصوص وليس هذا المعنى مرادا هنا بل المراد نفس التابع المخصوص من إطلاق المصدر على اسم الفاعل ولذا قال الشارح بمعنى المؤكد بكسر الكاف وهو في الاصطلاح قسبان لفظي وهو إعادة الأول بلفظه نحو جاء زيد زيد أو بمرادفه نحو قوله * وأنت بالخير حقيق قمن * وهو يكون في الكلام الثلاث في الاسم كمر والفعل نحو قام زيد والحرف نحو نعم نعم ومعنوى وهو تابع يقصد به رفع احتمال إرادة غير الظاهر ويختص بالأسماء المعارف على الراجح ومقابلته أنه يكون في النكرات كإيأتى (قوله ونفسه وكلمهم معرفتان بالإضافة إلى الضمير) أي المألوظ به في ذكره أو المقدر في أجمع وتوابعه في سياق وقيل إن ألفاظه

بمعنى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتح الكاف (في رفعه) إن كان مرفوعا صارت نحو جاء زيد نفسه وجاء القوم كلهم (و) في (نصبه) إن كان منصوبا نحو رأيت زيدا نفسه ورأيت القوم كلهم (و) في (خفصه) إن كان مخفوضا نحو مررت بزيد نفسه وبالقوم كلهم (و) في (تعريفه) إن كان معرفة كاتقدم من الأمثلة فان زيدا والقوم معرفتان الأول بالعلمية والثاني بالألف واللام ونفسه وكلهم معرفتان بالإضافة إلى الضمير ولم يقل وتنكيره كما قال في النعت لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف

صارت كأعلام الاجناس لان كلامها علم على معنى الاحاطة فهي معرفة باعلية فلا حاجة الى الضمير لانها انما
يعرف المنكر اه عبد المعطى مع زيادة من المحشى (قوله فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون) وشذ
على منهم قول عائشة رضى الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان
وقول الشاعر * ياليت عدة حول كله رجب * فذهب البصريين المنع مطلقا سواء كانت
النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وحين وزمن ومذهب الكوفيين
الجواز مطلقا واختار ابن مالك جواز تأكيد النكرة اذا كانت محدودة لحصول الفائدة نحو صمت شهرا
كله ومثله يوما وسنة لا غيرها كساعة وثمان اه عبد المعطى ببعض تغيير (قوله أى التوكيد المعنوى)
أما اللفظي فلا يختص بالفاظ معلومة كما مر (قوله وهى النفس والعين) أى مع ضمير يطلق مؤكدهما
فتقول جاء زيد بنفسه وجاءت هند نفسها وجاء عمر وعينه وجاءت دعد عينها ويجوز الجمع بينهما فتقول جاء
زيد بنفسا وعينه وجراهما بياض ائدة ثم هما ان تبعهما فردا أفردتهما لا غير وان تبعهما جمعتهما لا غير فتقول جاء
الزيدون أنفسهم أعينهم وان تبعهما منى جاز فيهما ثلاثة أوجه الافراد على أن المراد اخس رهوا صنفها
فتقول جاء الزيدان نفسهما عينيها والتثنية على الاصل فتقول جاء الزيدان نفسهما عيناها وهما وضعيف
كراهة تكرار التثنية والجمع على أفعل على أن المراد به مافوق الواحد وهو أرفعهما فتقول جاء الزيدان
أنفسهما أعينهما على حذف قوله تعالى فقد صفت قلوبكما اه محشى بزيادة (قوله من التعبير ببعض) على
حذف مضاف أى باسم البعض وهو العين اتى هى حقيقة فى الجازح المخصوصة وقوله عن الكل على حذف
مضاف أيضا أى عن اسم الكل وهو الذات التى هى اسم لمجموع الاجزاء التى من جنسها العين (قوله لرفع المجاز)
أى لرفع قوته كما يأتى أى المجاز بحذف المضاف أو المجاز للغير باستعمال اللفظ فى غير ما وضع له أو المجاز العقلى
بالاستناد الى غير ما هو له احتمالات ثلاثة كذا فى المحشى * أقول وكلام الشارح لا يأتى هذه الاحتمالات فتقول
جاز زيد بحتمل انه على حذف مضاف أى كتابه مثلا فيكون المجاز بالحذف وبحتمل انك استعمت زيدا
كتابا مثلا علاقة فيكون المجاز لغويا وبحتمل انك استندت الحجي لم زيد لكونه سداى بحجى كتابه مثلا والواقع
أن الجازى كتابه فيكون عقليا فاذا قلت بعده نفسه أعينه رفعت قوة أحد هذه الاحتمالات (قوله وأنتقله)
بسكون القاء واحد الانتقال أى الاحمال (قوله ارتفع المجاز) أى قوته وثبت الحقيقة أى قوته فبالا توكيد
يضعف المجاز على الاقرب ولم يرتفع بالكلية لانك اذا قلت جاء زيد بنفسه * احتمل أن يكون نفسه عينه
توكيدا للمضاف القدر وقيل يرتفع بالكلية ويظهر كلام الشارح ويؤيد قول الجمع بين التوكيد من فاكتر
لانه اذا ارتفع المجاز بالكلية التوكيد الاول لا حاجة الى غيره اه من المحشى بزيادة (قوله وأجمع) أى
فى اللد كروجه أجمعون أمانى المؤنث فجمعاء وجمع جمع (قوله والشمول) عطف تسمية أى يؤكدهما
لأنات العموم ونفى ارادة الخصوص فلا يؤكدهما الا لاجزاء يصح وقوع بعضها موقعة وينفصل بعضها
عن بعض حقيقة بحسب الرؤية او ينفصل بعضها عن بعض حكما أى لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر
فاما الانفصال الحقيقى فكما تقوم فانه عبارة عن أشخاص مجموعهم اصح افتراق بعض باوكل واحدهم ذات
الاشخاص عن البعض الآخر بحسب الرؤية وأما الانفصال الحسمى فهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتا
لبعض أجزاء دون بعض بحسب ذلك الحكم كالعبد فى نحو قولك اشتريت العبد كذا فان أجزاء العبد وهى
النصف ونحوه وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية يصح انفصاله بحسب الشراء لجواز أن
يشترى نصف العبد دون نصفه الآخر وأما ما ليس له جزء ينفصل عنه للاحقيقة ولا حكما فلا يجوز توكيده
بكل وأجمع فاذا قلت جاء زيد امتنع عرفنا أن يحشى ببعض زيد دون بعضه الآخر فلا حاجة الى التوكيد
بهما * والحا ل أنه يؤكده بكل ومثلا عامة بشرطين أن يكون المؤنث كذا بهما غير منتهى وهو المفرد بشرط

فلا تتبع النكرات كما
عليه البصريون
(ويكون) التوكيد
المعنى (بالفاظ
معلومة) عند العرب
لا يعدل عنها الى غيرها
(د) تلك الانشاز
المعلومة (هى النفس)
بسكون القاء أى الذات
(والعين) المعبر بها عن
الذات مجازا من التعبير
بالبعض عن الكل
ويؤكد بهما لرفع المجاز
عن الذات فاذا قلت
جاء زيد احتدل أن
تكون أردت كتابه
أورسوله وأنتقله فاذا قلت
جاء زيد نفسه أو عينه
ارتفع المجاز وثبتت
الحقيقة (وكل وأجمع)
يؤكد بهما للاحاطة
والشمول فاذا قلت جاء
القوم احتدل أن الجازى
بعضهم وأنك البعض
بالكل عن البعض
فذا أردت

التسميم على يحيى

الجميع قلت جاء القوم
كلهم أجمعون وقد يحتاج
المقام إلى زيادة التوكيد
فيؤتى بالفاظ أخرى
معارضة وتسمى تلك
الالفاظ توابيع أجمع
(وتوابيع أجمع) لا تقدم
عليه (وهي) أي توابيع
أجمع (أكتب) مأخوذ
من كتبت الجار إذا
اجتمع (وأبتع) مأخوذ
من البتاع وهو المول
العنق (وأبضع) بالصاد
المهملة مأخوذ من
البضع وهو العرق
المجتمع والاصل افراد
النفس عن العين وكل
عن أجمع وجمع عن
توابيعه (تقول) افراد
النفس عن العين في
الرفع (قام زيد نفسه
(و) في افراد كل عن أجمع
في النصب (رأيت القوم
كلهم) في افراد جمع
عن توابيعه في الخفض
(صررت بالقوم أجمعين)
وتقول في اجتماع
النفس والعين جاء زيد
نفسه عنه وفي اجتماع
كل وأجمع رأيت القوم
كلهم أجمعين واجتماع
أجمع وتوابيعه صررت
بالقوم أجمعين أكتب
أبتعين أبصعين لكن
يشترط تقدم اسم الجمع
على العين واجمع على

انجزى حقيقته وحكايا الجمع ان يتصل بهما ضمير عائده على المؤكد وأما أجمع فاعمايو كدبها غالباً بعد كل فلان استغنت عن الضمير تقول اشترت العبد كله أجمع والامة كلها جمعاء والعبيد كلهم أجمعين والامه كلهم جمع ويجوز تركيد الجمع ههنا لم يتقسمها كل قال تعالى لا غوينهم أجمعين واعلم أن أجمع وجمعاء لا يتنبان لانهم استغنوا بكل وكذا عن شئيهما فيؤكد المثنى بكلا في المذكر وكذا في المؤنث نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتا هورأت الزيدين كليهما والمرأتين كلتيهما صررت بالزيدين كليهما والمرأتين كلتيهما انما يؤكدهما باربع شروط أن يكون المؤكد بهما ذا الاعلى الاثنتين وان يصح حلول الواحد محلهما فلا يتناول الاختصم الزيدان كلاهما لان الاختصام لا يكون الاثنتين وأن يكون ما أسند اليهما غير مختلف المعنى فلا يجوز ما زيد وعاش عمر وكلاهما أن يتصل بهما ضمير عائده على المؤكد بهما (قوله التخصيص) أي بحسب الظاهر ولذلك قال سيبويه لا يرتفع الجواز الا بجميع اللفاظ اعهى (قوله وقد يحتاج المقام) أي مقارن الجواب وقوله الذي زيادة التوكيد أي بحسب الزيادة في التوهم لاجل أن يرتفع ذلك التوهم (قوله لا تنقسم عليه) بل تكون متأخرة عنه لما عرفت من أنها وابعولها يؤكدها استقلالاً وشذوه

باليمنى كنت صبيا مرضعا * تحماني الذلاء حولاً أكتعا

اذا بكيت قبلتي أربعا * اذا طالت الدهر أبكى أجمعاً

اه وفيه شذوذان آخران توكد النكرة والفصل بين المؤكد وهو الدهر والمؤكد وهو أجمع باجني وشو
 أبكى (قوله أكتع) أى فى الله كرجعهم أكتعون وكتعاء فى المؤنث وجه كتع وكندا ما بعده (قوله
 من تكتع الجلد) فيه أن هذا نوابح ولا يصاغ منه أفعل التفضيل وأنه لا يشتق من الفعل قل ويجب
 عن الثانى بانه على حذف مضاف أى من مصدر تكتع الخ فتأمل (قوله من البتع) يسكون التاء وقوله
 وهو طول العنق أى لأن الدب إذا طال عنقه جالت فى المرحى وضمت ما حو لها وجمعه فنيه دلالة أيضا على
 اجتماع أجزاء المؤكد فىبشى فتأمل (قوله صررت بالقوم أجمعيد الخ) تقديمه أبتع على أبعص بحجارة لسكلام
 المصنف والاصح أن أبعص مقدم عليه فأخرها أبتع وما ذكره فى جمع المذكور وتقول فى جمع المؤنث جاءت
 الهمزة فى جمع كتع ببع ببع بلاثنتين فى الجميع لأنها ممنوعة من الرفع للوصفية والعدل عن جماعات
 الخ على الاصح وتقول فى المفرد المؤنث اذا كان يؤكد بذلك بان كان ذا أجزاء جاءت القبيلة جمعاء
 كتعاء بصعاء ببعاء بلاثنتين لالف التأنيث الممدودة وتقول فى المذكور اذا كان كذلك جاء الجبش
 أجمع أكتع أبعص أبتع بلاثنتين العلمية أو الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم أو لا يجوز عطف بعض
 هذه الالفاظ على بعض ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب وشذوذ قول بعضهم أجمع أبعص وأشد منه قول
 أخرجهم ببع اه واختار ابن مالك وهنالك جواز الابتداء بما شئت من هذه الالفاظ الثلاثة (قوله بشرط
 تقدم النفس الخ) لأن النفس لها هيبة والذات حدة والعين لها مجازا والحقيقة مقدمة على المجاز وقدمنا
 على كل لأنها للإحاطة والاحاطة وصف بالنفس ومعنى قائم بها والنفس تقدم على وصفها وقدم كل على
 أجمع لأن كلا جامد وقد يقع مبتدأ وأجمع مشتق ولا يكون التوكيدا والجامد المتصرف مقدم على
 المشتق الذى لا يتصرف وقدم أجمع على نوابعه لأنه أقوى فى النص على الجمعية من نوابعه وقدم أكتع
 لكونه أظهر فهلمن أبعص وهو أظهر فهلمن أبتع

باب البيلى

هو لغة العوض من الشيء وليس مراداً هنا بل المراد المبدل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وأصل إطلاقه التابع المقصود بالحكم بالواسطة بين متبوعه فالتابع جنس دخل فيه سائر التوابع والمقصود بالحكم فصل

تابع المبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه وهذا معلوم من قوله (إذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع أعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم (وهو) أي بدل الاسم من الاسم والفعل من الفعل (أربعة أقسام) على المشهور الأول (بدل الشيء من الشيء) أي بدل شيء من شيء وهو مساو له في المعنى (و) الثاني (بدل البعض من الكل) (٨١) أي بدل الجزء من كله قليلا

كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مساويا للجزء الآخر (د) الثالث (بدل الاشتغال) وهو أن يشغل المبدل منه على لبدل اشتغالا بطريق الاجمال لا كاشتغال الظرف على المظروف (و) الرابع (بدل الغلط) أي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطالا أن أبدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم كذا حرره في التوضيح فقال بدل الشيء من الشيء في الاسم (نحو قولك جاء زيد أخوك) وأعرابه جاء فعل ماض وزيد فاعل وأخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويسمى بدل كل من كل سواء ابن مالك بالبدل المطابق (و) مثال بدل البعض من الكل (أكلت الرغبة فثمة) أو نضفه وثلاثة وأعرابه أكلت فعل وفاعل والرغيف مفعول به ثمة بدل من الرغبة بدل بعض من كل ومنع المحققون دخول ال على كل

أخرج عطف البيان والنعت والتوكيد لأنها مكملات المقصود وليست مقصودة وبلا واسطة فصل آخر أخرج عطف النسق (قوله تابع للمبدل منه في رفعه الخ) أي يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقا أي سواء كان اسما أو فعلا وخفضه ان كان اسما وجزمه ان كان فعلا وقوله تبعه في جميع أعرابه الخ أي ان كان له أعراب لفظا أو محلا أو تقديرًا وهذا حيث لم يقطع فان قطع فيقال حينئذ بدل مقطوع اهـ من عبد المعطى (قوله على المشهور) مقابلة أنها خمسة بزياة بدل الكل من البعض كقوله

كأني غداة البين يوم تحملا * لدى سمرات الخى ناقد حنظل

ونقاء الجمهور وتأولوا البيت بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل اهـ سم (قوله بدل الشيء من الشيء) وضابطه ان يكون المراد بالثاني مأثر يبدل الاول وان تغاير مفهومهما نحو جاء زيد أخوك فان المراد بالآخر هو زيد وان كان بين الآخر زيد عموم وخصوص مطلق ففهومهما متغايران (قوله أي بدل شيء من شيء) انما فسر الشيء بذلك دفعا للاعتراض على المتن بأن قوله بدل الشيء من الشيء صادق بالانواع الاربعة فان بدل البعض من الكل يصدق عليه بدل الشيء من الشيء وكذا بدل الاشتغال الخ ففسر الشارح ذلك بأن المراد بالشيء فيه الشيء المساوي (قوله بدل الاشتغال) وضابطه ان يكون بين الاول والثاني ارتباط وتعلق بغير الكمية والجزئية سواء كان الاول مشتملا على الثاني اشتغال الظرف على المظروف نحو يستأثرونك عن التهر الحرام قتال فيه أو الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه ولا اشتغال أصلا نحو فقني زيد علمه فخرج بقولنا ان يكون بين الاول والثاني ارتباط بدل الغلط باقسامه وبقولنا بغير الكمية والجزئية بدل الكل و بدل البعض وعرفه الشارح بقوله وهو ان يشتمل الخ (قوله أن يشتمل المبدل منه) أي معناه وقوله بطريق الاجمال أي بطريق هي الاجمال من حيث كونه دالا عليه ومتفاضلا به بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكر البديل منتظرة له فيجىء مينا ومفصلا لما أجل أولا * وحاصل المراد دلالة أول الكلام بالاجمال على آخره (قوله لا كاشتغال الظرف) قيد للدخال لا لاخراج يعني لا يشترط خصوص ذلك لأن ذلك يضر ولا يكفي بدليل آتيانه في الآية أعني يستأثرونك عن شهر الحرام الخ كما تقدم (قوله بدل الغلط) هو أحد أقسام البديل الذي على معنى بل وهي ثلاثة بدل اضرب وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة بينهما وضابطه أن يخبر المتكلم بشئ ثم يدوله أن يخبر بما حر من غير إبطال الاول ولهذا يسمى أيضا ببدل البداء بدل غلط وهو ما لا يقصد كمتبوعه بل يسبق اللسان اليه وبدل نسيان وهو ما يقصد كمتبوعه ثم يتبين فساد ذلك القصد فاذا قلت تصدقت درهم دينار فان قصدت التكلم بهما ولكن بدالك الاضرب عن الاول الى الثاني فهو بدل اضرب بداء وان قصدت التكلم بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم فبدل غلط وان قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان فالغلط في اللسان والنسيان في الجنان والاحسن في الثلاثة العطف بيل فيكون من باب عطف النسق ولا يد في بدل البعض والاشتغال من ضمير مطابق للمبدل منه مذكور أو مذكور كما في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع الخ فمن بدل بعض من الناس والضمير مقدر أي منهم (قوله بالبدل المطابق) هو أولى اصطلاحية لبديل اسم الله نحو ال صراط العزيز الحميد الله على قراءة الجر فانه لا يقال فيه بدل الكل من الكل لان الله تعالى منزعه عن الكمية والجزئية (قوله ومنع المحققون دخول ال)

(١١ - ابن النجا) وبعض (و) مثال بدل الاشتغال (فقني زيد علمه) وأعرابه فقني فعل ومفعول وزيد فاعل وعلمه بدل من زيد بدل اشتغال (و) مثال بدل الغلط (رأيت زيدا الفرس) وأعرابه رأيت فعل وفاعل زيدا مفعول به والفرس بدل من زيد بدل غلط وذلك أنك (أردت ان تقول) رأيت (الفرس) ابتداء (فغلطت) فجعلت زيدا مكانه هذا معنى قوله (فادلت زيدا علمه)

أى عوضت ريدا من لفظ الفرس بهذه أمثلة أقسام البديل الأربعة في الاسم وأما في الفعل فقال النحوي تجري فيه الأقسام الأربعة مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل ومن يفعل ذلك يلحق أمثاله بضعف له العذاب فإن معنى مضاعفة العذاب هو لقي الآثام ومثال بدل البعض من الكل أن تصل تسجد لله برحمك ومثال بدل الاشتغال قوله : إن علي الله أن تبايعا * تؤخذ كرها أو تجبى طائعا لأن الأخذ كرها والمجبية طائعا من صفات المبايعات ومثال بدل الغلط إن تأتينا تسألنا نعطك هذا ما خص كلامه والدرك عليه وأوجه بدل الاسم من الاسم على (٨٢) ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة في

ستة عشر وذلك لأنهما إماما عرفتان أو نكرتان أو الأول معرفة والثاني نكرة أو بالعكس فهذه أربعة وكل منها إما مضمر أو مظهر أو مختلفا فهذه ستة عشر وكل منها إما بدل شيء من شيء أو بدل بعض من كل أو بدل اشتغال أو بدل غلط فهذه أربعة وستون ردة أحياها من الجواز والامتناع مذكورة في المطولات .

[باب منصوبات الأسماء] تقدمت منصوبات الأفعال

(المنصوبات) من الأسماء (خمسة عشر) منصوبا (وهي) على سبيل الإجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (المصدر) المنصوب على المفعولية المتعلقة نحو ضربت ضربا (وظرف الزمان) نحو صمت يوما

أى لملازمتها للإضافة لفظا أو تقديرا ولا يجمع بين آل والإضافة وهذا اعتراض على المتن حيث أدخل آل عليهما (قوله أى عوضت) تأويل بقول المصنف أبدلت فإن ظاهره أن زيدا في المثال بدل وليس كذلك بل هو مبديل منه فالبدل في كلامه بالمعنى اللغوي وهو التعويض (قوله إن علي الله الخ) هذا في شخص تقاعد عن مبايعة الملك وعلى جار ومجرو وخبر إن مقدم وأن تبايعا اسمها مؤخر أى إن مبايعتك على والله منصوب على نزع الخافض وهو حرف القسم وكرها نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أى أخذا أو مجيئا كرها أو منصوب على الحال أى كارهها وتجبى بالنصب عطفا على تؤخذ وطائعا حال (قوله إماما عرفتان) نحو زيد أخوك في بدل الكل وضربت زيدا رأسه في بدل البعض وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتغال ورأيت زيدا الأسد في بدل الغلط (قوله أو نكرتان) نحو جاءني رجل شخص صالح في بدل الكل وصربت رجلا رأسا له في بدل البعض وسلب رجل ثوبه في بدل الاشتغال ورأيت رجلا أسدا في بدل الغلط (قوله أو الأول معرفة والثاني نكرة) نحو مررت بزيد أخ لك وضربت زيدا عنقه وخلع زيد نعل له ونظرت زيدا قرا (قوله أو بالعكس) نحو مررت برجل أخيك وضربت رجلا ظهره ونفخني رجل عامه ونظرت رجلا الحمار (قوله وكل منهما) أى من الأربعة بحسب العقل والافال نكرة لا تكون ضميرا كالأخفى (قوله إماما مضمر) نحو ضربته إياه في بدل الكل ورأس زيد ضربته إياه في بدل البعض من الكل بأن يكون ضمير ضربته راجعا إلى زيد وضمير إياه راجعا إلى الرأس وعلم زيد أعجبني هو بأن يكون فاعل أعجبني راجعا إلى زيد وضمير هو راجعا إلى علم وزيد حمار رأيت إياه في بدل الغلط برجوع الضمير الأول إلى زيد والثاني إلى الحمار (قوله أو مظهر) تقدمت أمثله (قوله أو مختلفا) بأن يكون الأول مضمر أو الآخر مظهرا نحو أخوك لقيته زيد في بدل الكل وزيدا قطعته يده في بدل البعض وزيد كرهته جهاته في بدل الاشتغال وزيد كرهته الدابة في بدل الغلط أو بالعكس نحو أخوك لقيت زيدا وإياه والأخ هو زيد واليد كسرت زيدا إياه والجهالة كرهت زيدا إياه ودابة ركبت زيدا إياه (قوله مذكورة في المطولات) راجعها في الحاشية

باب منصوبات الأسماء

(قوله خمسة عشر) أى بعد الظرفين واحدا وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحدا وعد التوابع أربعة (قوله والتعداد) أى التفصيل والواو بمعنى ثم (قوله قراءة للعلم) هذا المثال مبني على أنه لا يشترط في المفعول له أن يكون قلبيا أى قائما بمعناه بالقلب وهو ضعيف والأصح الاشتراط فالأولى التمثيل بنحو قصدتك ابتغاء معروفك (قوله وإنما أسقطهما) أى مفعولى ظننت (قوله وستم) أى المنصوبات وقوله في أبواب الخ من ظرفية الشيء في نفسه فالصواب حذف في اه من المحشى . أقول هذا الاعتراض منشؤه عود الضمير في ستمر على المنصوبات بمعنى الأبواب وليس ذلك بل لازم بل يصح عوده عليها بمعنى الأسماء

(وظرف المكان) نحو جاست أمام الشيخ وهذان الطرفان هما السميان بالمفعول فيه (والحال) نحو جاء زيد راكبا (والتمييز) نحو طبت نفسا (والمستثنى) في بعض أحواله نحو جاء القوم إلا زيد (واسم لا) النافية للجنس نحو لا غلام سار حاضر (والنادى) نحو يا عبد الله (والمفعول من أجله) نحو جئتكم قراءة للعلم (والمفعول معه) نحو سرت والنيل (وخبر كان وأخواتها) نحو كان الله غفورا رحما (واسم إن وأخواتها) نحو إن زيدا قائم ومفعولا ظننت وأخواتها نحو ظننت زيدا قائما وإنما أسقطهما للتقدم ذكرهما في المفعولات أولسكونهما داخلين في قسم المفعول به وخبر ما الحجازية نحو ما هذا بشر وقد أخل بذكره (والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء) كما تقدم في المفعولات (النعت والعطف والتوكيد والبدل) وستمرك في أبواب متعددة

المنصوبة

أبا بابا على ترتيبها في التعداد . ﴿باب المفعول به﴾ الهاء من به تعود إلى أل الموصولة في المفعول (و) المفعول به (هو الاسم المنصوب الذي يقع به) أي عليه (الفاعل) الصادر من الفاعل (نحو قولك ضربت زيدا) فريدا اسم منصوب وقع عليه الفعل وهو الضرب وهذا تعريف بالرسم كما مر (وركت الفرس) فالفرس مفعول به لأنه وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب (وهو) أي المفعول به (قسان) قسم (ظاهر، و) قسم (مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس (والمضمر قسان) أيضا قسم (متصل، و) قسم (منفصل فالتصل) هو الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه بإلا وهو (اثنا عشر) نوعا الأول ضمير المتكلم وحده (وهي ضربي) زيد فالياء من ضربي مفعول به وهو مبنى لا يدخله إعراب (و) الثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (ضربنا) زيد ، فنا مفعول به محله نصب لأنه اسم مبنى (و) الثالث ضمير المخاطب المذكور نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف من ضربك مفعول به مبنى محله نصب وفتحة بناء لافتحة (٨٣) إعراب (و) الرابع ضمير المؤنثة

المخاطبة نحو قولك (ضربك) زيد الكاف المكسورة من ضربك مفعول به وهو مبنى لا إعراب فيه (و) الخامس ضمير المخاطب في التثنية مطلقا نحو قولك (ضربكما) زيد فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب واليم والألف علامة التثنية (و) السادس ضمير جمع الذكور والمخاطبين نحو قولك (ضربكم) زيد فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب واليم علامة الجمع في التذكير (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (ضربكن) زيد فالكاف وحدها ضمير المفعول به في موضع

النصب وغاية ما فيه نظرية الدلول في الدال ولا ضرر فيه فتأمل وقوله متعددة بالجر صفة لأبواب وبالنصب حال من فاعل ستمر (قوله بابا بابا) منصوبان بالفعل المتقدم الذي هو هنا ستمر على أن المجموع حال أي بابا منضم لباب أو متفرقا عن باب أي مرتبة اه محشى . أقول قوله على أن المجموع حال الخ عبارته محتملة لأن يكون حالا من ضمير ستمر والمعنى على ما قدمه من عود الضمير على المنصوبات بمعنى الأبواب ستمر أي الأبواب حال كونها منضم بعضها إلى بعض الخ وعلى ما قدمناه ستمر حال كونها مدلوله لباب باب ويكون ذلك على التوزيع على حد ركب القوم دوابهم ومحتملة لأن يكون حالا من الأبواب وهو أقرب وهو وإن كان نكرة إلا أن معه مسوفاً وهو وصفه بمتعدد فتأمل.

﴿باب المفعول به﴾

(قوله إلى أل الموصولة الخ) والمعنى الذي فعل به أي عليه (قوله الاسم) أي الصريح كما مثل أو المؤول نحو وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم (قوله المنصوب) أي لفظا كما مثل أو محلا كضربت هذا أو تقدير كضربت الفتي وغلامي (قوله أي عليه) فالباء في المتن بمعنى على وقوله الفعل أي اللغوي الذي هو الحدث كما أشار إليه الشارح بقوله الصادر من الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفي نحو ما ضربت زيدا (قوله ذكره) أي من الأقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل (قوله فالتصل) أي من حيث هو لا بقيد كونه مفعولا به (قوله ضربنا زيد) بفتح الباء كما علم من باب الفاعل (قوله في التثنية مطلقا) أي مذكرا أو مؤنثا (قوله واليم والألف) فيه مسامحة كما تقدم في باب الفاعل (قوله فالهاء ضمير المفعول به المؤنث) الأولى أن يقول فيها ضمير الخ لأن الضمير مجموع الألف والهاء كما يأتي (قوله هو الصحيح) وقال في التسهيل وها للغائبة . قال المراد أي أن الضمير مجموع الألف والهاء وحكى السيرافي أنه لا خلاف في ذلك للزوم الألف اه (قوله المتصلان) صفة كاشفة ومثابها بياء المتكلم (قوله في موضع رفع أصلا) فيه نظر لأنه يرد عليه الكاف من قولك يعجبني ضربك زيدا فانها في محل رفع على أنها فاعل أي بالضرب وكذلك الها من قولك زيد يعجبني ضربه عمرا . ويحاج بأنه لا نظر لأن المراد أنها لا يقعان في محل رفع

نصب والنون المشددة علامة جمع الإناث في الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكور الغائب نحو قولك زيد (ضربه) عمرو فالهاء في موضع نصب على المفعولية مبنى لا إعراب فيه (و) التاسع ضمير المؤنثة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) عمرو فالهاء ضمير المفعول به المؤنث موضعها نصب على المفعولية وفتحتها فتحة بناء لافتحة إعراب (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك الزيدان (ضربهما) عمرو فالهاء ضمير المفعول به موضعها نصب واليم والألف علامة التثنية (و) الحادي عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك الزيدون (ضربهم) عمرو فالهاء مفعول به واليم علامة لجمع الذكور (و) الثاني عشر ضمير جمع الإناث الغائبات نحو قولك الهندات (ضربهن) عمرو فالهاء ضمير المفعول به والنون المشددة علامة جمع الإناث وما ذكرناه من أن الكاف أو الهاء وحدها هو الضمير هو الصحيح ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان في موضع رفع أصلا وإنما يقعان في موضع نصب أو الحذف فقط (و) الضمير (المنفصل) وهو الذي يتقدم على عامله أو يقع بعد إلا

أو مافى معناها (أثنا عشر) نوعاً أيضاً الأول ضمير التكلم وحده (وهى إياى) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياى قايماً وحدها فيها ضمير التكلم فى موضع نصب على المفعولية والياء المتصلة بها حرف تكلم (و) الثانى ضمير التكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (إيانا) أكرمت أو ما أكرمت إلا إيانا قايماً وحدها ضمير المفعول به فى موضع نصب ونا المتصلة بها علامة الجمع من التكلم مع المشاركة أو التعظيم (و) الثالث ضمير المفرد المخاطب نحو قولك (إياك) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياك قايماً ضمير المفعول به والكاف المتصلة المفتوحة حرف خطاب (و) الرابع ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك (إياك) أكرمت وما أكرمت إلا إياك قايماً ضمير المفعول به والكاف المكسورة حرف خطاب (و) الخامس ضمير المثنى المخاطب مطلقاً نحو قولك (إياكما) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكما قايماً ضمير المفعول به والكاف والميم والألف علامة للمثنى (و) السادس ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك (إياكم) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكم قايماً ضمير المفعول به والكاف والميم علامة الجمع (٨٤) (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (إياكن) أكرمت أو

ما أكرمت إلا إياكن قايماً ضمير المفعول به والكاف حرف خطاب والنون المشددة حرف دال على جمع المؤنث فى الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك (إياه) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياه قايماً ضمير المفعول به والهاء علامة على الغيبة فى المذكر (و) التاسع ضمير المفردة الغائبة نحو قولك (إياها) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياها قايماً ضمير المفعول به والهاء والألف علامة للتأنيث فى الغيبة (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقاً نحو قولك (إياهما)

قط وهما فى هذين المثالين كل منهما له محلان محل رفع على الفاعلية ومحل جر بالاضافة أفاده عبدالمعطى (قوله أو مافى معناها) من إفادة الحصر وذلك كما تأمنا فاتها تفيد الحصر كما وإلا .

﴿ باب المصدر ﴾

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجارى على فعله أى المشتمل على حروف فعله الأصول فخرج بقولنا اسم للحدث ماعدا اسم المصدر وخرج بالجارى على فعله اسم المصدر كإغسل غسلًا وتوضأ وضوءًا فاسم الحدث قسماً ما اشتمل على حروف فعله الأصول وهو المصدر وما لا هو اسم المصدر وأما المصدر من حيث كونه يسمى مفعولاً مطلقاً فهو ما ليس خبراً من مصدر مؤكداً لعامله أو مبيناً لنوعه أو عدده فخرج بقولنا ما ليس خبراً نحو ضربك ضرب أليم فإن ضرب أليم وإن كان مصدراً مبيناً للنوع إلا أنه خبر وقولنا من مصدر أخرج نحو ولى مدبراً فإن مدبراً وإن كان مؤكداً لعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا مؤكداً لعامله نحو ضربت ضرباً أو مبيناً لنوعه كضربت ضرب الأمير وقولنا أو عدده نحو ضربت ضربتين وهذا بناء على أن بين المصدر والمفعول المطلق عمومًا وخصوصاً مطلقاً فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فى نحو ضربت ضرباً وينفرد المصدر فى نحو يعجبني ذهابك وينفرد المفعول المطلق فى نحو قولك ضربت سوطاً والقائل بالقول الأول يقول سوطاً نائب عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما لم يكن مراد المصنف بيان المصدر هنا مطلقاً بل بيانه من حيث إنه ينصب مفعولاً مطلقاً وصفه الشارح بقوله المنصوب على المفعول المطلق وكان الأولى أن يقول على المفعولية المطلقة أو على أنه المفعول المطلق أى الذى لم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف بقية المفاعيل (قوله ثالثاً) حال من ضمير يحىء العائد على الاسم وهذا التعريف غير جامع لأنه لا يصدق على المفعول المطلق الذى ليس مصدراً على القول به كما مر إلا أن يجاب بأن المراد يحىء كذلك حقيقة أو حكماً فيشمل ذلك من جهة أنه بمعنى المصدر على أنه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل المراد التوضيح والتسهيل لأن مجيئه ثالثاً ليس قيداً وإنما قيد به نظراً لما جرى فى العرف من تقديم الماضى وتأخير المضارع والتثنية بالمصدر وإلا فلا بعد أن يتكلم بالمصدر بعد الماضى

أكرمت أو ما أكرمت إلا إياهما قايماً ضمير المفعول به والهاء والميم والألف علامة للتثنية فى الغيبة (و) الحادى عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك (إياهم) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياهم قايماً ضمير المفعول به والهاء والميم علامة للجمع فى التذكير (و) الثانى عشر ضمير جمع الإناث الغائبات نحو قولك (إياهن) أكرمت أو ما أكرمت إلاياهن قايماً ضمير المفعول به والهاء والنون المشددة علامة جمع الإناث فى الغيبة وما ذكرته من أن إيا وحدها هى الضمير والواو لاحقة لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو الصحيح .

﴿ باب المصدر ﴾ المنصوب على المفعول المطلق (المصدر هو الاسم المنصوب الذى يحىء) حال كونه (ثالثاً فى تعريف الفعل) كما إذا قيل لك صرف (نحو ضرب) فانك تقول (ضرب يضرب ضرباً) فضرِباً مصدر جاء ثالثاً فى تعريف الفعل لأن ضرب هو الأول ويضرب هو الثانى سرباً هو الثالث (وهو) أى المصدر المنصوب الواقع مفعولاً مطلقاً (قسماً) (لفظى) (و) (قسم) (معنوى) لأنه لا يخلو إما أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الخاص له أولاً (فان وافق لفظه) أى المصدر (لفظ فعله) فى حروفه الأصول ومعناه (فهو) أى المصدر (لفظى) سواء وافق مع

ذلك في تحريك عينه نحو فرح فرحا أولا (نحو قتله قتلا) فحروف قتل هي حروف قتلا بعينها إلا أن الحل مفتوح العين والمصدر ساكن العين (وإن وافق) المصدر (معنى فعله) الناصب له (دون) موافقه (لفظه) في حروفه (فهو) أى المصدر (معنوى) لموافقه للفعل في المعنى دون الحروف (نحو جلست قعودا وقت وقوفا) فإن المصدر الذى هو (٨٥) قعودا موافق لفعله الذى هو جلس

في معناه دون لفظه لأن القعود والجلوس بمعنى واحد وحروفهما متغايرة فحروف جلس الجيم واللام والسين وحروف قعود القاف والعين والواو والهمزة وكذا تقول في الوقوف والقيام وهذا التقسيم الذى ذكره المصنف إنما يتمشى على مذهب المازنى القائل بأن المصدر المعنوى ينصب بالفعل المذكور معه وأما على مذهب من يقول إنه منصوب بفعل مقدر من لفظه فتقدير جلست قعودا جلست وقعدت قعودا فلا وتمثله في اللفظى بالمتعدى وفى المعنوى باللازم للايضاح لا للتخصيص إذ كل منهما يجرى مع المتعدى واللازم ﴿باب ظرف الزمان وظرف المكان﴾ المسمى بالمفعول فيه (ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (فى) الدالة على

أو يتكلم به أولا ثم يؤتى بعده بالماضى أو يتكلم أولا بالماضى ثم المضارع ثم الأمر ثم المصدر فتارة يجىء ثانيا وتارة يجىء أولا وتارة يجىء رابعا (قوله فى تحريك عينه) أى مطلق التحريك وإن اختلف شخص الحركة بدليل تمثله بفرح فرحا فإن عين الأول مكسورة وعين الثانى مفتوحة (قوله بعينها) أى بحسب الوهم أى فى مثل عينها نوعا لأن الشخص الواحد لا يوجد بعينه فى محل حال وجوده بعينه فى محل آخر فإن ذلك محال فالمراد بقوله بعينها أى بعين نوعها (قوله الجيم الخ) أى مسمى الجيم الخ وكذا قوله القاف الخ أى سماها (قوله فلا) أى فلا يتمشى هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيا أبدا لأن فعله لا يكون إلا من لفظه (قوله مع التعدى واللازم) نحو فرح فرحا فهذا لازم مع اللفظى ونحو أحببته مئة أى محبة فهذا مصدر معنوى مع فعل متعد.

﴿باب ظرف الزمان وظرف المكان﴾

الظرف لغة الوعاء مطلقا، واصطلاحا ما ذكره المتن والشارح وإنما جمع المصنف بينهما فى باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وأفرد كلا بتعريف يخصه تخلصا للبندى من ورطة الاشتباه (قوله هو اسم الزمان) من إضافة الدال للمدلول (قوله المنصوب) خرج الرفوع والجور (قوله باللفظ) متملق بمنصوب وإنما قال باللفظ ليشمل الفعل نحو صمت يوم الجمعة وغيره مما يعمل عمله وقوله الواقع فيه أى فى اسم الزمان فقولك قدمت يوم الجمعة وقع القعود فى يوم الجمعة وقس عليه البقية والمراد بالوقوع التعلق فهو أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي فيشمل ما قدمت يوم الجمعة (قوله بتقدير معنى فى) أى بتضمن معناها وهى الظرفية خرج ما نصب لا بتقدير معناها بأن كان على تقدير البناء نحو تمرن الديار أى بالديار وعلى تقدير من كالتمييز نحو طبت نفسا أو كان بتقدير لفظ فى دون معناها نحو وترغبون أن تنكحوهن أو نصب لا بتقدير حرف أصلا نحو يوم ما من قوله تعالى يخافون يوما فتقدير الشارح معنى لا بد منه لدفع ما أورد على المتن من أن كلامه يقتضى أن نحو تنكحوهن ظرف لكونه على تقدير فى معنى أنه ليس ظرفا وقوله الدالة على الظرفية أخرج القى للتعدية كما فى وترغبون الخ والى السببية والظرفية كون شئ يستقر فيه شئ آخر حقيقة أو حكما كصليت أو صمت يوم الجمعة (قوله سواء فى المبهم الخ) المبهم مادل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة، والمختص مادل على زمن مقدر معلوما كان ذلك المقدر وهو المعروف بأن نحو صمت اليوم وأقمت العام وأباليه كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو المكر نحو سرت يوما أو يومين أو أسبوعا فالمعدود من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا (قوله وغدوة بالتونين) وأصله غدو (قوله مع التنكير) أى مع إرادة كونها نكرة لا تختص بعين فتطلق على غدوة أى يوم كان والتاء فيها حينئذ كالتاء فى الوصف كقائمة وضاربة لا تمنع الصرف وقوله مع التعريف أى مع إرادتها من يوم معين والمانع لها من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث اللفظى وقوله من صلاة الصبح أى من وقت دخول صلاته وقوله أزورك غدوة مثال للنكرة وقوله أو غدوة يوم الاثنين مثال للمعرفة بالإضافة وكذا غدوة بلا تونين إذا أردت بها غدوة معينة أفاده عبد المعطى (قوله شئ الصحيح)

الظرفية سواء فى المبهم والمختص (نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس تقول صمت اليوم أو يوما أو يوم الخميس (والليلة) وهى من غروب الشمس إلى طلوع الفجر تقول اعتكفت الليلة أو ليلة الجمعة (وغدوة) بالتونين مع التنكير وبعده مع التعريف وهى من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس تقول أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين (ونكرة) بالتونين وتركه على ما تقدم فى غدوة وهى أول النهار وأول النهار من الفجر على الصحيح وقيل من طلوع الشمس تقول أجيئك

بكرة أو بكرة النهار (وسحرا) بالتثنية إذا لم يزد به سحر يوم بعينه ولا تثنية إذا أردت بذلك وهو آخر الليل قبيل الفجر تقول أجيتك يوم الجمعة سحرا وسحر يوم الجمعة أو أجيتك سحرا من الأسحار (وغدا) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه تقول أكرمك غدا (وعتمة) (٨٦) وهي ثلث الليل الأولى تقول آتيتك عتمة أو عتمة ليلة الخميس (وصباحا) وهو أول

النهار تقول أنتظرك صباحا وصباح يوم الجمعة (ومساء) بالمند وهو من الظهر إلى آخر النهار تقول أجيتك مساء أو مساء يوم الخميس (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذي لا غاية له متناه تقول لأكرم زيدا أبدا وبدا وبدا بدين (وأما) وهو ظرف لزمان مستقبل تقول لأكرم زيدا أبدا أو أمد لدهر أو أمد الدهرين (وحينا) وهو اسم لزمان مبهم تقول قرأت حينما أو حين جاء الشيخ وما أشبه ذلك من أسماء الزمان المبهمة نحو وقت وساعة وزمان والمختصة نحو نحيي ونحوي * وأعلم أن هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيو مولد ومنها ما هو مني التصرف والانصراف نحو سحر إذا كان ظرفا ليوم بعينه فإنه لا يتنوع لعدم انصرافه ولا ينفارق النسب على الظرفية

هذا الخلاف بين هل اللغة وأهل الشرع فاهل اللغة قالوا بطاوع الشمس وأهل الشرع قالوا من الفجر (قوله بكرة الخ) الأول مثال للنكرة والثاني للعرف بالاضافة وكذا بكرة بالتثنية إذا أردت معينة كما تقدم ظيهره (قوله قبيل) بمنتهى بعد الموحدة مصغرا اسم للزمان الملاصق للفجر فهو أخص من قبل لأن قبل يطلق على الزمان المتسع (قوله يوم الجمعة سحرا) بالتثنية لأنه ممنوع من الصرف للمعلمية والعدل عن السحر قال ابن مالك

والعدل والتعريف ما ناسا سحر إذا به التعميل قصدا يعتبر

وهو في مثال الشارح بدل من يوم الجمعة بدل بعض من كل قال النبتيني ثم لا يخفى عليك أن الشارح قدم أن اليوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس وذكر هنا أن السحر آخر الليل وحينئذ فكيف يستقيم أن يناسب أن يقال أجيتك يوم الجمعة سحرا بل المناسب المستقيم أن يقال أجيتك ليلة الجمعة سحرا فتنبه وجاب قل بأنه على حذف منافي والتقدير أجيتك ليلة يوم الجمعة سحرا بدل من لمضف المحذوف (قوله أو سحر يوم الجمعة) بالاضافة وفيه ما تقدم وهو مثال للعرف بالاضافة وباعده مثال للنكرة (قوله بعد يومك) أي متعلا به فكان الأولى أن يقال عقبه ولا يذكر التثنية وعنه في غدا وباعده لأنها ممنوعة دائما مع عدم الاضافة وأل (قوله وهي ثلث الليل الأولى) أي من بعد العشاء أمر من قبيل وقتها قل (قوله وهو أول النهار) أي من الفجر إلى الزوال لأنه مقابل المساء قل (قوله إلى آخر النهار) وقد يمتد إلى نصف الليل ويقفه الصباح على ما تقدم قل (قوله وهو الزمان المستقبل) فلا يصح ما ذهبك أبدا قل (قوله وأبدا أبدين) أي الموجودين في الأبد فكله قال لأكرم زيدا مادام أحسن موجود في الأبد اه من عبد المعطى (قوله وأما) هو بمعنى أبدا ولو قال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح (قوله أو ممد الدهرين) أي الموجودين في الدهر فكله قال لأكرم زيدا مادام أحسن موجود في الدهر اه من عبد المعطى (قوله نحو فحى ونحوه) قال في القاموس الضحوة والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحية فويقه ويذكر اه (قوله ثابت التصرف والانصراف) التصرف هو وقوعه خبرا أو مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا أو متعلا إليه أو حالا أو غير ذلك والانصراف الجربا كسرة مع التثنية أو أل والاضافة (قوله نحو غدوة وبكرة علمين) أي لأنهما ممنوعان من الصرف حينئذ علميا والسائيت النقطي ونحرجان عن الصب على الظرفية إلى غيره وأشار بقوله نحو إلى أن طما نطأ وهو كذلك كشعبان رمضان خافا لمن زعم أنه ليس هناك غيرهما اه من عبد المعطى (قوله نحو عتمة ومساء) أي وعشيا وعشية وعشاء وصباحا وكذا عند قائم الاستعمال الاطرافا وأجرورة بمن خاصة ومن هنا حكموا باللاحق على ما اشتهر على السنة العاشرة في كتب سراج الاتهم من قولهم الواصل إلى عندكم (قوله المبهم) لرفع صفة الاسم إنما قيامها بهم وطلقة في طرف الزمان لأن ظرف المكان لا يكون إلا مبهما اه من عبد المعطى (قوله المنصوب باللفظ) أي الشا من الفعل وما أشبه كما مر وألحق بهذا الطرف أماء القامير نحو سرت فرسخا يريد أوصاف من الفعل أرميت مرمى زيد وجست مجلس عمر ولا يكون إلا في هذا الاسم جند فلا يقال جاست ممد زيد

لعدم نصرفه منها ما هو ثابت التصرف مني الانصراف مني التصرف باب نحو عتمة مساء (وظرف المكان هو اسم المكان المبهم) المنصوب) بإضافة الدال على المعنى إلى وقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية (نحو أمام) وهو بمعنى قدام تقول جاست أمام الشيخ أي قدامه (وخلص) وهو ضد عدم تقول جلست خلفك (وقدام) وهو مرادف لأنام تقول جلست قدام الأمير (وراء) بالاد وهو مرادف خلف تقول جلست وراءك (وفوق) وهو المكان العالي تقول جلست فوق

النبر (وتحت) وهو ضد فوق تقول جلست تحت الشجرة (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول جلست عند زيد أي قريبا منه (ومع) وهو اسم لمكان الاجتماع تقول جلست مع زيد أي مصاحبا له (وإزاء) (٨٧) وهو بمعنى مقابل تقول جلست

إزاء زيد أي مقابله

﴿ باب الحال ﴾

أصله حوّل وأبنت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهي تذكر وتؤنث . وهي لغة ماعليه الشخص من خير أو شر واصطلاحا ما ذكره اللحن والشارح (قوله الاسم) صريحاً وهو ظاهر أو تأويلاً كالجملة الواقعة حالا نحو جاء زيد يضحك فإن الحال تكون جملة ماضوية ومضارعية واسمية وظرفا وجارا أو مجرورا وهي في جميع ذلك في محل نصب على الحال فخرج الفعل والحرف (قوله الفضلة) والمراد بالفضلة هنا ما ليس جزءا من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فإنه حال ولا يستغنى الكلام عنه وخارج بالفضلة الخبر من نحو قولك زيد ضاحك فإن ضاحكا وإن كان اسما مبينا للهيئة فهو عمدة لافضلة (قوله المنصوب) هذه صفة لازمة له لأنه لا يكون إلا كذلك لأن فضلة والنصب إعراب الفضلات لكن نصبه لا بأي ناصب بل مقيد بكونه الفعل أو شبهه فخرج النعت لأنه ليس كذلك أي ليس منصوبا بالفعل أو شبهه وإنما هو تابع للمنصوب هكذا قال الشيخ النبتى وقد يقال عليه النعت أيضا منصوب بالفعل أو شبهه لأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع على أن هذا القيد إذا كان مخفرا للنعت لا يصح قوله إنه صفة لازمة أي لاجابة إليها كذا في الحاشية . وأقول وأدولى أن يقال إن النعت خارج بقيد ما يحفظ في قوله المنصوب أي المنصوب لزوماً لأن نصبه ليس بال لازم بل هو تابع للنعت كذا أفاده الأشموني وهذا المراد بشبه الفعل هنا ما يعمل عمله ويشاركه في الحروف الأصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلاً أي ما يفهم منه معنى الفعل ولا يشاركه في الحروف الأصلية كالظرف واسم الإشارة (قوله المفسر لما انهم) أي خفي واستترأى لما لم يعلم وقوله من الهيئات جمع هيئة وهي الصفة محسوسة أو غير محسوسة كما قال الشارح أي الصفات فالمحسوسة كجاء زيد راكبا وغيرها نحو تكلم زيد صادقا والمعنى أن الحال إنما جيء بها قصد التبيين حالة صاحبها وقت إيقاع الفعل منه وهذا القيد أعني المفسر الخ يخرج للتمييز المشتق نحو قوله فارسا فإنه تمييز على الصحيح إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل لبيان المتعجب منه فالتعجب من الفروسية لا فيها لأن التمييز على تقدير من لا في ومخرج أيضا نعت النكرة المنصوب نحو رأيت رجلا راكبا لأن راكبا مذكور لتخصيص المفعول ببيان الهيئة بالتمييز والنعت وقع ضمنا لا قصدا فخرج بقوله المفسر الخ لأن المراد المتصود منه بالذات تفسير ما انهم من الهيئات (قوله نصا) أي غير محتملة لأن تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر ومن المضمر نحو زيد في الدار قائما لأن قائما حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل (قوله ومن المفعول) لا فرق فيه بين المفعول كمثل أو المسمى نحو قوله تعالى وهذا بعلي شيخا فالعامل هنا إما معنى ها التنبيه أي أنه أو معنى ذا أي أشير وحينئذ يكون بعلي مفعولا به وشيخا حال منه ولم يقيد المفعول وشيخا بشيخه بأن المراد المفعول به ويحتمل أن المراد به الأعم ولا ينافيه المثال لصحة مجيئها من المنادى نحو أيار بنا منعماء ومن المفعول معه نحو سرت والنيل جارا ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا أفاده قل (قوله محتملة لأن تكون الخ) ولا يصح أن تكون حالا منها معا وإلا لقال راكبين (قوله من المبتدأ) أي على الصحيح خلافا لسيدييه وتجيء من الخبر نحو هذا زيد قائما وفي مجيئها من اسم كان خلاف (قوله ومن المجرور بالنسب) وهو المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف جزءا منه كمثل الشارح أو كالجزء في صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه كقوله تعالى «أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا» فإن حنيفا حال من إبراهيم وهو مضاف إليه ويصح الاستغناء به عن المضاف الذي هو ملة فلو قيل

(وحذاء) بالذال المعجمة

والمد بمعنى قريبا تقول

جلست حذاء زيد أي

قريبا منه (وتلقاء)

بمعنى إزاء تقول جلست

تلقاء الكعبة (وعنا)

بضم الهاء وتخفيف

النون اسم إشارة

للمكان القريب تقول

جلست هنا أي في

المكان القريب (وهم)

بفتح الشاء المشددة اسم

إشارة للمكان البعيد

تقول جلست هم أي

هناك في المكان البعيد

(وما أشبه ذلك) من

أسماء المكان والأمكنة

المبهمة نحو بين وشمال

وما أشبهها

﴿ باب الحال ﴾

(الحال هو الاسم)

الفضلة (المنصوب)

بالفعل وشبهه (المفسر

لما انهم من الهيئات

أي الصفات اللاحقة

للذوات العاقلة وغيرها

وتجيء الحال من الفاعل

نصا (نحو جاء زيد

راكبا) فراكبا - ال

من زيد وزيد فاعل

بجاء (و) من المفعول

نصا (نحو ركب الفرس

سرجا) فسر جا حال من الفرس والفرس مفعول ركب (و) محتملة لأن تكون من الفاعل أو من المفعول نحو (لقيت عبدا لله راكبا)

حال محتملة لأن تكون من التاء التي هي فاعل لقي أو من عبد الله الذي هو مفعول لقي (وما أشبه ذلك) من الأمثلة ولا تجيء الحال من المبتدأ وتجيء

من الفاعل والمفعول كما تقدم وتجيء من المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة ومن المجرور بالمضاف نحو قوله تعالى أحب أحسن

أن يأكل لحم أخيه ميتا فميتا حال من أخيه والغالب أن الحال لا تكون إلا مشتقة منتقلة (ولا تكون الحال إلا نكرة ولا تكون إلا بعد تمام الكلام ولا يكون صاحبها إلا (٨٨) معرفة) كما تقدم من الأمثلة من ذلك جاء زيد راكباً فراكباً مشتقة من الركوب

في غير القرآن أن اتبع إبراهيم خنيفا لصح أو يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوها نحو هذا ضارب هند مجردة وأعجبنى قيام زيد مسرعاً فإن قد واحداً من هذه الثلاثة لا يجيء الحاله من المضاف إليه فلا يصح جاء غلام هند جالسة ، قال ابن مالك :

ولا تجز حالا من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفاً أو مثل جزئه فلا تخيفاً

(قوله والغالب أن الحال الخ) أى الكثير فيها خمسة أمور أن تكون مشتقة بأن تكون دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وإنما كان الكثير فيها الاشتقاق لأنها تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك لا بد أن يكون مشتقاً أو مؤولاً به نحو مررت بقاع عرفج أى خشن (قوله منتقلة) أى مفارقة لصاحبها غير لازمة له لكونها مأخوذة من وصف غير لازم فلا تقول جاء زيد طويلاً إذ لا فائدة فيها (قوله نكرة) لأن المقصود بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفه صوتاً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وتكبرها ووصف دأماً نظراً للحقيقة لأن ما جاء معرفة في الظاهر فقط نحو جاء زيد نحوه فهو مؤول بالنكرة كما يشير إليه الشارح بقوله بمعنى منفرداً فقوله والغالب بالنظر للصورة والظاهر وهذا مذهب البصريين وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا إن تضمنت معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو عبدالله المحسن أفضل منه المسىء فالمحسن والمسىء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط إذ التقدير عبدالله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء فإن لم تتضمن معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يصح جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب (قوله بعد تمام الكلام) لكونها فضلة (قوله إلا معرفة) لأنه محكوم عليه فلا يكون نكرة إلا بمسوغ كما قال ابن مالك :

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر أو يخص أو يبين
من بعد نفي أو مضاهيه كلا يسوغ امرؤ على امرئ مستسهلاً

فقول المتن إلا معرفة أى أو نكرة معها مسوغ (قوله حال جامدة) أى فى الظاهر أما فى الحقيقة فهى مشتقة لأنها فى معنى متفرقين كما أشار إليه الشارح (قوله ومن تخلف التنكير) فى الظاهر كما تقدم (قوله على تمام الكلام) والمعنى على أى حال جاء زيد وتقدم الحال واجب لأن كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام (قوله فاعله) الأولى أن يقول مرفوعه أى إن كان صاحب الحال مرفوعاً فإن كان الحال من المفعول فحقها أن تتأخر عنه اهـ ش (قوله ومن تخلف تعريف صاحب الحال) أى بأن يكون نكرة بلا مسوغ مما تقدم فى كلام ابن مالك (قوله نحو وصلى الخ) أى وهو مقصور على السماع .

(باب التمييز)

هو لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى «وامتازوا اليوم أيها المجرمون» واصطلاحاً الاسم المنسوب الخ فحينئذ التمييز فى كلامه مصدر أريد به اسم الفاعل أى الكلمة المميزة المخصوصة (قوله هو الاسم) أى الصريح لأن التمييز لا يكون جملة وهذا مما فارق فيه التمييز الحال (قوله المنسوب) خرج المجرور فلا يطلق القول فيه فإن منه ما ليس بتمييز مثل رجل ومنه ما هو تمييز كثلاثة رجال وفتيز بر والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به وأما إخراج المرفوع فلا إشكال فيه (قوله المفسر) مخرج لما عدا الحال من المنسوبات وقوله من الدوات مخرج للحال فإنه يرفع الإبهام ولكن لا عن ذات وإنما يرفع عن هيئة الذات

ومنتقلة غير لازمة
واقعة بعد تمام الكلام
وصاحبها زيد وهو
معرفة بالعلية وقد
يتخلف جميع ذلك فمن
تخلف الاشتقاق قوله
تعالى «فانفروا ثبات»
ثبات بمعنى متفرقين
حال جامدة ومن
تخلف الانتقال «هو
الحق مصداق» فمصداق
حال لازمة غير منتقلة
ومن تخلف التنكير
جاء زيد وحده
فوحده حال معرفة
وهى بمعنى منفردا ومن
تخلف وقوع الحال بعد
تمام الكلام نحو كيف
جاء زيد فكيف حال
متقدمة على تمام
الكلام والمراد بتمام
الكلام أن يأخذ
الابتداء خبره والفعل
فاعله سواء توقف
حصول للفائدة على
الحال كما فى قوله تعالى
«وما خلقنا السموات
والأرض وما بينهما
لا عين» أم لا نحو جاء
زيد راكباً ومن تخلف
تعريف صاحب الحال
نحو وصلى وراءه رجال
قياما والمراد بصاحب
الحال من الحال وصف

(قوله)

له فى المعنى ألا ترى أن راكباً فى قولنا جاء زيد راكباً وصف لزيد فى المعنى

أى التفسير (التمييز هو الاسم المنسوب المفسر لما انبهم من الدوات)

(باب التمييز)

أو من النسب فالثاني (نحو قولك تصبب زيد عرقاً وتفقاً) أى امتلاً (بكر شخماً وطاب محمد نفساً) فعر قاميز لإيهام نسبة التصبب إلى زيد وشخماً تميز لإيهام نسبة التفقؤ إلى بكر ونفساً تميز لإيهام نسبة الطيب إلى محمد وأصل الكلام تصبب عرق زيد وتفقاً شحم بكر وطابت نفس محمد فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل إيهام في النسبة فجاء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تميزاً والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهماً ذكره مفسراً أو وقع في النفس، والناصب (٨٩) للتمييز في هذه الأمثلة هو الفاعل

المسند إلى الفاعل
(و) مثال الأول أعنى
تمييز الذوات نحو قولك
(اشتريت عشرين
غلاماً وملكيت تسعين
نعجة) فعلاً ما تميز
للإيهام الحاصل في ذات
عشرين ونعجة تميز
للإيهام الحاصل في ذات
تسعين لأن أسماء
الأعداد مبهمة لكونها
صالحة لكل معدود
ومنه تميز المقادير كرتل
زيتاً وقفيز برا وشبر
أرضاً وما أشبه ذلك
والناصب للتمييز بعد
الأعداد والمقادير ما يدل
على عدد أو مقدار
وقوله (وزيداً كرم منك
أباً وأجمل منك وجهاً)
ليس من هذا القسم
وإنما هو من قسم تميز
النسبة فكان حقه أن
يقدم على ذكر العدد
وشرط نصب التمييز
الواقع بعد اسم التفضيل
أن يكون فاعلاً في المعنى
كما في هذين المثالين
ألا ترى أنك لو جعلت

(قوله أو من النسب) إشارة إلى أن في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل له الآتي وإلى أن التمييز نوعان: مفسر لما انبههم من النسب ويسمى تمييز الجملة وهو ما رفع إيهام نسبة في جملة وهو نوعان محول وغير محول والمحول ثلاثة أقسام محول عن الفاعل كالأمثلة الثلاثة الأول في كلامه ومحول عن المفعول نحو ونحرقنا الأرض عيوناً الأصل عيون الأرض ومحول عن المبتدأ نحو أنا أكثر منك مالا وغير المحول عن شيء أصلاً نحو امتلاً الأبناء ماء فهذا ليس محولاً عن فاعل وأصله امتلاً ماء الإبناء ولا عن المفعول وأصله ملأت ماء الإبناء ولا عن مبتدأ وأصله ماء الأبناء امتلاً لأن الماء مالى لا يمتلى والنوع الثاني من نوعي التمييز مفسر لما انبههم من الذوات ويسمى تمييز مفرد وهو ما رفع إيهام اسم قبله بحمل الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشتريت عشرين غلاماً الخ والعدد الكنائى وهو تمييز كم نحو كم عبد ملكت أو بعد المقادير من وزنى كرتل زيتاً أو كيلي كقفيز براً أو مساحى كسبر أرضاً وشبهها بما أجزته العرب مجراها في الافتقار إلى مجز وهو الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وحب عسلا ونحى سمناً (قوله ومنه) أى من تمييز الذوات الخ يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم من عطفه المقادير على الأعداد في قوله الآتي والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير الخ أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لأن المراد بالعدد ما أريدت حقيقته وبالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى إنه تصح إضافة لفظ المقدار إليه والعدد ليس كذلك فتقول عندى مقدار رطل زيتاً ولا تقول عندى مقدار عشرين رجلاً فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت (قوله ما يدل على عدد الخ) وهو الاسم الواقع قبله المفسر به فإذا قلت عشرين درهماً فالاصب لدرهما عشرين وكذا رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما أشبهها وجاز أن تعمل مع جمودها لأنها أشبهت اسم الفاعل لطلبها اسماً بعد تمامها ومعنى تمام الاسم أن يمتنع من الإضافة فتقول عشرين رجلاً شبهه بضاربين رجلاً (قوله وإنما هو من قسم تمييز النسبة) وإنما أخره وفصل بينه وبين مشاركه في الاسم لأن له شرطاً في النصب بخلاف نصب ما تقدم كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب التمييز الخ فهو قسم مستقل برأسه لكن كان عليه أن يذكر ما يعرف به أنه ليس من قسم تمييز الذوات ولعله اكتفى بكونه معلوماً بين أهل الفن . قال الفيثى أعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان أحدهما فاعل في المعنى مثل ما مثل به المصنف وهو السبب وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلاً نحو أنت أعلى منزلاً فانه يصاح لذلك أيضاً أن تقول علا منزلك فهذا النوع ينصب على التمييز والآخر أن لا يكون فاعلاً في المعنى وهو ما أنزل التفضيل بعضه وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو أنت أفضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك فتقول أنت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أنزل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلاً اه قال في الألفية :

والفاعل المعنى انصبين بأفعلاً مفضلاً كأنت أعلى منزلاً

(قوله وأباً منصوب على التمييز) والناصب له ولوجها بعده أفعل التفضيل (قوله على الزيادة) والأصل

(١٢ - أبو النجا) مكان اسم التفضيل فعلاً وجعلت التمييز فاعلاً وقلت زيد كرم أبوه وجملاً وجهه لصح وإنما قلنا إنهما من تمييز النسبة لأن الأصل أبو زيد أكرم منك ووجهه أجمل منك فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه وجعل المضاف تمييزاً فصار زيداً كرم منك أباً وأجمل منك وجهاً فزيد مبتدأ وأكرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأكرم وأباً منصوب على التمييز وأجمل معطوف على أكرم ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجهها تمييز (ولا يكون) التمييز (إلا نكرة) خلافاً للكوفيين ولا حجة لهم في قوله :

وأبتك لما أن عرفت وجوها صدقت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

لإمكان حمل ال على الزيادة

أو من النسب فالثاني (نحو قولك تصبب زيد عرقاً وتفقاً) أى امتلاً (بكر شخماً وطاب محمد نفساً) فعر قاميز لإيهام نسبة التصبب إلى زيد وشخماً تميز لإيهام نسبة التفقؤ إلى بكر ونفساً تميز لإيهام نسبة الطيب إلى محمد وأصل الكلام تصبب عرق زيد وتفقاً شحم بكر وطابت نفس محمد فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل إيهام في النسبة فجاء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تميزاً والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهماً ذكره مفسراً أو وقع في النفس، والناصب (٨٩) للتمييز في هذه الأمثلة هو الفاعل

المسند إلى الفاعل
(و) مثال الأول أعنى
تمييز الذوات نحو قولك
(اشتريت عشرين
غلاماً وملكيت تسعين
نعجة) فعلاً ما تميز
للإيهام الحاصل في ذات
عشرين ونعجة تميز
للإيهام الحاصل في ذات
تسعين لأن أسماء
الأعداد مبهمة لكونها
صالحة لكل معدود
ومنه تميز المقادير كرتل
زيتاً وقفيز برا وشبر
أرضاً وما أشبه ذلك
والناصب للتمييز بعد
الأعداد والمقادير ما يدل
على عدد أو مقدار
وقوله (وزيداً كرم منك
أباً وأجمل منك وجهاً)
ليس من هذا القسم
وإنما هو من قسم تميز
النسبة فكان حقه أن
يقدم على ذكر العدد
وشرط نصب التميز
الواقع بعد اسم التفضيل
أن يكون فاعلاً في المعنى
كما في هذين المثالين
ألا ترى أنك لو جعلت

(قوله أو من النسب) إشارة إلى أن في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل له الآتي وإلى أن التميز نوعان: مفسر لما انبههم من النسب ويسمى تميز الجملة وهو ما رفع إيهام نسبة في جملة وهو نوعان محول وغير محول والمحول ثلاثة أقسام محول عن الفاعل كالأمثلة الثلاثة الأول في كلامه ومحول عن المفعول نحو ونحرقنا الأرض عيوناً الأصل عيون الأرض ومحول عن المبتدأ نحو أنا أكثر منك مالا وغير المحول عن شيء أصلاً نحو امتلاً الاناء ماء فهذا ليس محولاً عن فاعل وأصله امتلاً ماء الإناء ولا عن المفعول وأصله ملأت ماء الإناء ولا عن مبتدأ وأصله ماء الاناء امتلاً لأن الماء مالى لا يمتلى والنوع الثاني من نوعي التمييز مفسر لما انبههم من الذوات ويسمى تميز مفرد وهو ما رفع إيهام اسم قبله بحمل الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشتريت عشرين غلاماً الخ والعدد الكنائى وهو تميز كم نحو كم عبد ملكت أو بعد المقادير من وزى كرتل زيتاً أو كيلي كقفيز برا أو مساحى كسبر أرضاً وشبهها بما أجزته العرب مجراها في الافتقار إلى مجز وهو الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وحب عسلا ونحى سمناً (قوله ومنه) أى من تميز الذوات الخ يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم من عطفه المقادير على الأعداد في قوله الآتي والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير الخ أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لأن المراد بالعدد ما أريدت حقيقته وبالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى إنه تصح إضافة لفظ المقدار إليه والعدد ليس كذلك فتقول عندى مقدار رطل زيتاً ولا تقول عندى مقدار عشرين رجلاً فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت (قوله ما يدل على عدد الخ) وهو الاسم الواقع قبله المفسر به فإذا قلت عشرين درهماً فالاصب لدرهماً عشرين وكذا رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما أشبهها وجاز أن تعمل مع جمودها لأنها أشبهت اسم الفاعل لطلبها اسماً بعد تمامها ومعنى تمام الاسم أن يمتنع من الإضافة فتقول عشرين رجلاً شبهه بضرابين رجلاً (قوله وإنما هو من قسم تميز النسبة) وإنما أخره وفصل بينه وبين مشاركه في الاسم لأن له شرطاً في النصب بخلاف نصب ما تقدم كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب التميز الخ فهو قسم مستقل برأسه لكن كان عليه أن يذكر ما يعرف به أنه ليس من قسم تميز الذوات ولعله اكتفى بكونه معلوماً بين أهل الفن . قال الفيثى اعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان أحدهما فاعل في المعنى مثل ما مثل به المصنف وهو السبب وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلاً نحو أنت أعلى منزلاً فانه يصاح لذلك أيضاً أن تقول علا منزلك فهذا النوع ينصب على التميز والآخر أن لا يكون فاعلاً في المعنى وهو ما أنزل التفضيل بعضه وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو أنت أفضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك فتقول أنت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أنزل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلاً اه قال في الألفية :

والفاعل المعنى انصبين بأفعلاً مفضلاً كأنت أعلى منزلاً

(قوله وأباً منصوب على التميز) والناصب له ولوجها بعده أفعل التفضيل (قوله على الزيادة) والأصل

(١٢ - أبو النجا) مكان اسم التفضيل فعلاً وجعلت التميز فاعلاً وقلت زيد كرم أبوه وجملاً وجهه لصح وإنما قلنا إنهما من تميز النسبة لأن الأصل أبو زيداً كرم منك ووجهه أجمل منك فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه وجعل المضاف تميزاً فصار زيداً كرم منك أباً وأجمل منك وجهاً فزيد مبتدأ وأكرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأكرم وأباً منصوب على التميز وأجمل معطوف على أكرم ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجهها تميز (ولا يكون) التميز (إلا نكرة) خلافاً للكوفيين ولا حجة لهم في قوله :

وأبتك لما أن عرفت وجوها صدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

لإمكان حمل ال على الزيادة

وتقدم عليه نفي أو شبهة (كان) المستثنى (على حسب العوامل) التقتضية له من رفع ونصب وخفض وألغى عمل إلا فان كان ما قبل إلا يطلب فاعلا رفعت المستثنى على الفاعلية (نحو ما قام إلا زيد) فزيد مرفوع على الفاعلية بقام وإلا ملغاة (و) إن كان ما قبل إلا يطلب مفعولا نصبت المستثنى على المفعولية نحو (ما ضربت إلا زيدا) فزيدا منصوب على (٩١) المفعولية بضرب وإلا ملغاة (و)

إن كان ما قبل إلا يطلب جار أو مجرور يتعلق به خفضت المستثنى بحرف جر نحو (ما مررت إلا بزيد) فزيد مخفوض بالباء متعلق بمـ وإلا ملغاة ويسمى الاستثناء حينئذ مفعلا لأن ما قبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيها بعدا (أي لم يعمل في المستثنى) هذا حكم المستثنى بالإلا (و) أما (المستثنى بغير وسوى) بكسر السين (وسوى) بضمها مع القصر فيهما (وسواء) بالمد وفتح السين أفصح من كسر هاءه (مجرور) بإضافة غير وسوى وسوى وسواء إليه (لا غير) أي لا يجوز فيه غير الجر وحذف ما أضيف إليه غير وبناءه على الضم تشبيها بقبل وبعد وتعطى غير وسوى وسواء ما يعطاه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب لكن على الحال ومن جواز الإتيان

النصب ويكون على حسب العوامل في المفرغ (قوله وتقدم عليه نفي) سواء كان ملفوظا به كما مثل أم معنويا كما في قوله تعالى «ويا بئى الله إلا أن يتم نوره» فان معناه لا يريد الله إلا إتمام نوره وقوله أو شبهة تقدم أنه النهى والاستفهام وإما شرط فيه النفي أو شبهة لأنه لا يفيد بدو نغالب فالوفر ضنا أنه أفاد بدو منه مثل قرأت إلا يوم الخميس لم يحتاج إليه ويشترط فيه أيضا الاتصال فلا يكون منقطعا (قوله ويسمى الاستثناء حينئذ مفعلا لأن ما قبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيها بعدا) أى لم يعمل في المستثنى منه بل تسلط على ما بعد إلا وحينئذ تكون إلا من حيث اللفظ وجودها كعدمها لأنك تحذف المستثنى منه وتقيم المستثنى مقامه فيعرب بإعرابه وأما من حيث المعنى فلها تأثير في المفعول في الحقيقة هو العامل فتسمية الاستثناء به مجازية (قوله تشبيها) أى حالة كونه مشبها لها بقبل وبعدا في الإيهام إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه ولا من قوله لا غير نافية بمعنى ليس والمضاف إليه لفظ غير محذوف هو وخبر لا والتقدير لا غير الجرجاء فتقول في إعرابه لا نافية بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وغير اسمها مبنى على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه في محل رفع وخبرها المحذوف منصوب والأصل لا غير الجرجاء وقال بعضهم أن للنفي الجنس وغير مبنى على الضم لما تقدم في محل نصب اسم لا وخبرها المحذوف مرفوع كما هو الغالب إذا علم قال ابن هشام في شرح الشذور ما معناه ولا يحذف ما تضاف إليه غير وتبنى هي على الضم إلا بعد ليس خاصة وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب اه وعدة في النفي لا غير لحنا وجوزه ابن مالك (قوله لكن على الحال) أى لكن نصب غير فيما يجب فيه نصب المستثنى على الحال لأعلى الاستثناء فتقول قام القوم غير زيد وما قام القوم غير حمار بالنصب على ما تقدم (قوله المنفى) نحو ما قام القوم غير زيد بالرفع راجعا على البدل والنصب على الحال مرجوحا (قوله في الناقص المنفى) نحو ما قام غير زيد وما رأيت غير عمرو، وما مررت بغير بكر وقس عليها سوى بسائر لغاتها (قوله وفاعله مستتر فيه وجوبا) وهو عائد على البعض المفهوم من كله السابق كالقوم في المثال والتقدير عدا بعضهم عمرا (قوله وعدا عمرو بالجرجاء) جواز الوجهين مختص بحال تجر دخلا وعدا عن ما المصدرية كما يرشد إلى ذلك تمثيل المصنف وهو الذى عليه الجمهور، أما إذا دخلت عليهما ما تعين النصب لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر وإنما توصل بالمثل فتعين عدا وخلا حينئذ للفعلية وأجاز الجرجاء في بعضهم في حالة الاقتران لكن على تقدير ما زائدة لامصدرية وهو إن قاله بقياس ففساد لأن ما لا زاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل وإن قاله بالسماح فساد بحيث لا يحتاج به وأما حاشا فلا حاجة لتقييدها بالتجرد عن ما لأنها لا تدخل عليها إلا شذوذا كقوله :

فأما الناس ما حاشا قرىشا فإننا نحن أفضلهم فعلا

وبقى على المصنف من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما الرفعان الاسم الناصبان الخبر فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرا ولعلم حكمهما مما تقدم في النواسخ لم يذكرهما ولا يقع الاستثناء المنقطع بعدهما ولا بعد خلا وعدا وحاشا بخلاف إلا وغير وسوى بلغاتها فانه يقع بعدها .

بعد التام المنفى ومن الإجراء على حسب العوامل في الناقص المنفى (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجره) على تقدير الحرفية والفعلية (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب على أن خلا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا وزيدا مفعول به (و) خلا (زيد) بالجر على أن خلا حرف جر وزيد مجرور بخلا (وعدا عمرا) بالنصب على أن عدا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا وعمرا مفعول به (و) عدا (عمرو) بالجر على أن عدا حرف جر وعمرو مجرور بعدا (وحاشا بكرا وبكر) بالنصب والجر على وزان ما قبله

(باب لا النافية للجنس) (اعلم) بكسر الهمزة فعل أمر من علم يعلم (أن لا تنصب النكرات) وجوبا لفظا أو محلا (غير تنوين إذا باشرت) لا (النكرة) بأن لم يفصل بينهما (٩٣) فاصل (ولم تتكرر لا) فتنصب النكرة لفظا إذا كانت النكرة مضافة

﴿باب لا النافية للجنس﴾

أى النافية لحكمه لاله فكلامهم على حذف مضاف فاذا قلت لارجل فى الدار دلت لا على نفي الكينونة فى الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل إذ من المعلوم أن الدوات لا تنفى وإنما ينفى المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لارجل قائما فيصح أن تقول معها بل رجلان أو رجال بخلاف الأولى فلا تقول معها ذلك وإنما تقول بل امرأة وقد تكون هذه الخارجة نافية للجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعين ذلك بالقصد والقراءة وخرج بقوله النافية الزائدة كقوله تعالى مامنك أن لا تسجد بدليل الآية الأخرى مامنك أن تسجد وخرج بقوله للجنس العاطنة (قوله فاصل) ظرفا كان أو غيره (قوله فتنصب النكرة لفظا) أى بلا تنوين للإضافة وقوله مضافة لمثلها وكذا إلى معرفة حيث لا تتعرف بالإضافة نحو لا مثل زيد حاضر وإنما اشترط ذلك لأن لا إنما تعمل فى النكرات اسما وخبرا ولم يذكر المصنف والشارح حكم النكرة الشبيهة بالمضاف وإنما ذكر حكم المضاف والمفرد ، وحكمها أنها تنصب لفظا مع التنوين لعدم الإضافة وضابطها ما اتصل به شيء من تمام معناه إما مرفوع به نحو لا قبيحا فعلة محمودة أو منصوب نحو لا طالعا جبلا حاضر أو معطوف عليه نحو لا ثلاثة وثلاثين هنا أو مخفوض بخافض متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا (قوله مفردة عن الإضافة وشبهها) أشار بذلك إلى أن المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به وذكرا أنه ينصب محلا بلا أى ويبنى لفظا على ما ينصب به لو كان معربا فاذا كان مفردا أى غير المثنى والجمع السالم أو كان جمع تكسير بنى على الفتح نحو لارجل ولا رجال فى الدار وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالما بنى على الياء نحو لارجلين ولا مسلمين عندى وإن كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسر نظرا إلى أنه ينصب به لو كان معربا أو على الفتح للخفة وروى بهما لذات من قوله :

إن الشباب الذى يجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

(قوله منصوب لفظا) أى فتحته فتحة إعراب وقوله من غير تنوين أى للتخفيف (قوله فان لم تبشرها) أى النكرة بأن فصلت من النكرة الموجودة معها أو لم تكن هناك نكرة بل معرفة عملا بقولهم السالبة تصدق بنفى الموضوع ولذا قال الشارح بأن فصل الخ فقولاه أو دخلت لا على معرفة أحد قسمى عدم المباشرة فهو داخل فى كلام المتن كذا فى الحاشية أى فيكون هذا مشتملا على محترز قوله سابقا للنكرات وقوله إذا باشرت (قوله جاز إعمالها وإغائها) فعند النكرات وجب للعمل عمل وإن والتكرار مجوز له وللاهمال (قوله خمسة أوجه الخ) حاصلها مع توجهها أن تفتح الأول وترفع الثانى بالعطف على محل لامع الأول فان محلها رفع بالابتداء عند سيويوه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة لتوكيد النفي ، أو تنصبه أى الثانى بالعطف على محل الاسم الأول وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف أو تفتح أى الثانى كالأول على الإعمال أو ترفعها اسم لا الأولى بالابتداء واسم الثانية بالعطف عليه أو ترفع الأول بالابتداء كما تقدم وتفتح الثانى وتكون لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثانى حينئذ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظا أو محلا وهو حينئذ منتف ففتح الأول معه ثلاثة فى الثانى ورفعته معه اثنان فيه فتأمل .

﴿باب المنادى﴾

(قوله بفتح الدال) احترازا من المنادى بكسر ها وهو طالب الإقبال ومعلوم أن المنادى من أقسام المفعول به

لمثلها نحو لا غلام سفر حاضر وتنصب النكرة محلا إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة وشبهها (نحو لارجل فى الدار) فلا حرف نفي ورجل اسمها مبنى معها على الفتح وموضعه نصب بلا وفى الدار خبرها ، وذهبت طائفة من البصريين إلى أن رجلا ونحوه منصوب لفظا من غير تنوين وهو ظاهر كلام المصنف ونسب إلى سيويوه ، هذا إن باشرت لا النكرة (فان لم تبشرها) بأن فصل بينهما بفصل أو دخلت لا على معرفة (وجب الرفع) على الابتداء (ووجب) عند غير المبرد وابن كيسان (تكرار لا نحو لافى الدار رجلا ولا امرأة) ونحو لا زيد فى الدار ولا عمرو (وإن تكررت لا) مع مباشرة النكرة (جاز إعمالها وإغائها) فان شئت قلت (على الإعمال) (لارجل فى الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة أو

فتحها أو نصبها (وإن شئت قلت) على الإلغاء (لارجل فى الدار ولا امرأة) برفع رجل ورفع امرأة أو فتحها. والحاصل أن للنكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه ثلاثة مع فتح النكرة الأولى واثنان مع رفعها وتوجيه كل منها مذكور فى المطولات ﴿باب المنادى﴾ بفتح الدال (المنادى) هو :

الذي حذف عامله وجوبا وهو لغة المطالب إقباله مطلقا واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله المطالب الخ) هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه وأما تعريفه باعتبار لفظه فهو الاسم الذي يدخل عليه يا أو إحدى أخواتها في التعريف مسامحة لأن النحوى إنما يبحث عن الألفاظ اه من عبد المعطى ودفع المحشى ذلك بأن كلام الشارح على حذف مضاف أى اسم مطلوب إقباله أى توجهه إلى الطالب بقباله الوجه والمراد المطلوب إجابته أى حقيقة كالعقلاء أو حكما كالمزحل منزلة نحو ياسماء أفعلى (قوله أو إحدى أخواتها) أى نظائرها في العمل في كلامه تشبيه النظائر بالأخوات لما بينهما من التقارب ثم أطلق اسم المشبه به وهو الأخوات على المشبه وهو النظائر فهي استعارة مصرحة ونظائر ياسبعة الهزمة نحو أزيد قبل مقصورة وممدودة وأى كذلك فهذه أربعة والخامس أيا والسادس هيا والسابع وا ولكن سيويو والجمهور على اختصاصها بالندبة لهزمة للمنادى القريب وأى للمتوسط ويا وكذا أيا للبعيد وأما في حكمه كالسأهى والنائم (قوله والمراد بالمفرد هنا الخ) كان الأنسب ذكر ذلك هناك والإحالة عليه هنا كما هو العادة من الإحالة على الأول اه من عبد المعطى (قوله المقصودة) أى التى قصدتها الطالب بالذات (قوله دون غيرها) من النكرات والفرق بين المقصودة وغيرها أنك إذا رأيت جماعة لم تدرك ما أسماؤهم وأردت واحدا بعينه قلت يارجل فان أجابك غيره لم يحصل القصد والقصد هو الذى يعرف ويوجب الضم (قوله غير المقصودة بالذات) أشار الشارح رحمه الله دفع ما يقال إن المنادى مقصود على كل حال فكيف يتأتى عدم القصد فأشار إلى أن النكرة لم يقصد بها لإفرد مما شملته وذلك المفرد غير معين فهناك قصد ولا بد (قوله وهو ما اتصل به الخ) أى اسم اتصل به شئ أى لفظ من تمام معناه أى لفظه تمام معناه وتفسير شئ بلفظ أولى مما قيل إن المراد بقوله شئ المعنى لأن الاتصال الحقيقي لا يكون للمعنى وإنما هو للالفاظ ووجه شبه هذا النوع بالمضاف من ثلاثة أوجه أحدها كونه تعلق به شئ من تمام معناه كما أن المضاف إليه من تمام المضاف. الثانى أنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده. الثالث طول الكلام بما بعده كل واحد منهما (قوله فأما المفرد العلم) أى الذى لم يكن موصوفاً بـابن مضاف إلى علم فان كان كذلك نحو يازيد بن سعيد جاز فيه الضم على الأصل والفتح إتباعاً لنون ابن فانها مفتوحة لا غير لكونه مضافاً (قوله فينيان) أى ومحلها نصب وقوله على الضم أى لفظاً كاملاً أو تقديراً كضم سيويو في قولك ياسيويو فيجوز في تابعه الرفع مراعاة لذلك الضم المقدّر والنصب مراعاة له لعل فتقول ياسيويو العالم وأله لم يولجوز الجر وكضم الفتى والداعى وهذا وتأبط شرا والمراد ما يشمل الضم حقيقة أو حكماً فيشمل نأبه وهو ألف المثني كياحسان وواو الجماعة كيازيدون فساوت عبارته حينئذ عبارة بعضهم من قوله للمنادى المعروف مبنى على ما يرفع به لكن هذه العبارة أصرح في المقصود وإنما بنى المنادى المعروف لمشابهة كاف الخطاب في نحو أدعوك من حيث الأفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وكف الخطاب مبنية لشبهها بكاف ذلك المجمع على حرفيتها ومشابه المشابه مشابه فيكون مبنياً أيضاً وبني على حركة للاعلام بأن بناء غير أصلى إذا الأصل في الاسماء الاعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينهما وبين المنادى المضاف إلى ياء التكلم في بعض لغاته إذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها أو بنى على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها (قوله في حالة الاختيار) أما في الاضطراب فينون وللشاعر حينئذ وجهان الأول الضم مع التنوين تشبيهاً برفع ممنوع من الصرف اضطر إلى تنوينه والثانى نصب تشبيهاً بالمضاف أطوله بالتنوين وكلا الوجهين مسموع من العرب والضم مختار الخليل وسيويو وعليه قوله :

سلام الله يامطر عليها وليس عليك يامطر السلام

والنصب مختار أبى عمرو وطائفة وعليه قوله :

المطالب إقباله ييا
أو إحدى أخواتها
وهو (خمسة أنواع :
المفرد العلم) والمراد
بالمفرد هنا وفي باب لا
السابق : ما ليس مضافا
ولاشيها به (والنكرة
المقصودة) بالنداء
دون غيرها (والنكرة
غير المقصودة) بالذات
وإنما المقصود واحد من
أفرادها (والمضاف) إلى
غيره (والمشبه بالمضاف)
وهو ما اتصل به شئ
من تمام معناه (فأما
المفرد العلم والنكرة
المقصودة فينيان على
الضم من غير تنوين)
في حالة الاختيار
فمثال المفرد العلم (نحو
يازيدو) مثال النكرة
المقصودة (نحو) يارجل)

لمعنى هذا اذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة فان كانت موصوفة فالعرب تؤثر اسمها على ضمها يقولون يا رجلا كريما قبل دمت الحديث باعظم ابرجى لكل (٩٤) عظيم نقلها ابن مالك عن الفراء وأقره عليه (والثلاثة الناقية) التي هي النكرة غير

المقصودة والمضاف والمأخوذ بانضاف (منصوبة) وجوبا (لاغير) أى لايجوز فيها غير النسب مثال النكرة غير المقصودة قول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه اذا لم يقصد غافلا بعينه ومثال المضاف نحو يا عبد الله ومثال اشباه المضاف نحو يا حسنا وجهه ويا طالع جبلا ويا رفيقا يا اعباد يا ثلاثة وثلاثين فممن سميت بذلك

باب المفعول من أجله
ويسمى المفعول له والمفعول لأجله (وهو الاسم) المصدر (منصوب الذي يذكّر) علة و (بيانا لسبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله (نحو قولك قام زيد لاجل العمد) فاجلالا مصدر منصوب ذكر علة وسببا لوقوع الفعل الصادر من زيد فان سبب قيام زيد لعدم هو اجلاله وتعظيمه وانعزاه قام زيد فعلا وفاعل واجلالا مفعول لأجله

ضربت صدرها الى وقالت * يا عبد الله قد وفدك الاواري

(قوله لعين) في موضع نصب على الحال أى حال كونه لمعين من أقراء النكرة اذ لو كان لغريم معين صار نكرة غير مقصودة (قوله موصوفة) أى بمفرد أو جاز أو مجرور أو ظرف أو جهة (قوله تؤثر) بالواو الساكنة أى تقدم نصيبها على ضمها وهذا على مذهب الكسائي فانه يجوز الامرين لكن التعجب عنده أرجح وأما على مذهب الجمهور فالنصب متعين لا غير (قوله يا رجلا كريما) تقدم أن النكرة المقصودة معرفة ففى هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة ويحجب بانها فى هذه الحالة صارت غير معرفة نظرا الى اللفظ لظهور نصيبها وتوحيدها وان كانت معرفة بالقصد اذا دلت اللفظية قوى من المعنوية (قوله يا عظيم ابرجى الخ) مبنى على أن جملة ابرجى الخ صفة أو ما لوجهلناها حالا من الضمير المستتر فى عظيم وجب لنسبه لانه حينئذ من الشبيه بالمضاف (قوله منصوبة) أى لفظا والا للمنادى المعروف منصوبا أيضا لكن محلا وانما نصبت هذه الثلاثة لفظا لانها ليس فيها علة تقتضى البناء أما المضاف فلم يعمد مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد لانهم كلمة وهو كلمتان وأما الشبيه به فلكونه مشابها للمنادى المضاف فيا مر وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف فى التثنية وبشرط فى المضاف أن لا يكون مضافا لضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغيرهما (قوله فممن سميت) فى موضع نصب على الحال أى حالة كونه فممن سميت من الرجال بذلك أى بالمعطوف والمعطوف عليه معا أما النصب الاول فانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثانى من تمام الاول وأما نصب الثانى فبالعطف على الاول ولا يجوز ادخاله عليه لانه اخير الثانى من العلم وخرج بقوله فممن سميت ما اذا ناديت جماعة عنهم ذلك ففيه تفصيل فان كانت غير معينة نصبتما أيضا وان كانت معينة ضمت الاول وعرفت الثانى بال واسبته فتقول يا ثلاثة وثلاثين أو رفعت فتقول يا ثلاثة وثلاثين فان أعدت معا ياتين ضمها ونحو يده من آل

(باب المفعول من أجله)

(قوله وسمى الخ) يعنى له ثلاثة أسماء ومعناها واحد أى ما فعل لاجل فعله وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشروطه الخمسة فقال هو المصدر القلبي المعلن لحدث شاركه فى الزمان والفاعل ولو تقديره اخرج غير المصدر فلا يجوز جئتكم السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وخرج غير القلبي فلا يجوز جئتكم فراء للعسل لان القراء من أفعال الانسان ولا قتلا لساكن لان القتل من أفعال اليد وخرج بالمعلن لحدث ببقية الفاعيل اذ لا يعمل فيها وخرج بقوله شاركه فى الزمان ما لم يشاركه فيه فلا يجوز تأهبت اليوم السفر غدا لان التأهب زمنه غير زمن السفر وخرج بقوله وانما لم يشاركه فيه فلا يجوز جئتكم محبتك اياى لان فاعل المحبة المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وقولنا ولو تقديره ادخال خوفه من قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فانه فى تقديره يحذركم ترون وهذه الشروط تؤخذ من تعريف المتن مع المثال الذى مثله به وهى شروط لجوار النصيب لا لوجوبه قال ابن مالك وليس يمنع * مع الشروط الخ (قوله وهو الاسم) ولولا تأويلنا نحو جئتكم أن اتنى معروفك (قوله المصدر) خرج اسم الذات فانه لا يكون علة كما تقدم كجئتكم السمن والعسل (قوله المنصوب) أى جوارزا كما تقدم وانصب الفعل على تقدير اللام عند البصريين وهو الراجح (قوله الذى يذكّر علة الخ) هذا شامل لانه كان غرضا مقصودا كاجلالا وابتغاء فى مثاليه ولما كان غرضه نحو قعدت عن الحرب لانه لا يكون الجين غرضا لاحد لكونه رذيلة فثالاه لا يخصامه

ولعمرو متعلق باجلالا (وفدتك ابتغاء معروفك) فابتغاء مصدر منصوب ذكر علة بيان سبب القصد واعزاه قصدتك فعل وفاعل ومفعول واتقاء مفعول لاجلهم معروفك مضاف اليه ونسبه به من المثالبين على أنه لا فرق فى ذلك بين الفعل المتعنى

﴿ باب المفعول معه ﴾

(قوله هو الاسم) أى الصريح لأن المفعول معه لا يكون إلا اسما صريحا أو اسما يشتمل المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث تصحيحا وتكسيرا وخرج به الفعل نحو لائتا كل السمك وتشرب اللبن والجملة نحو سرت والشمس طالعة برفعهما فإن الواو وإن كانت بمعنى مع فيهما إلا أنها داخلية في المثال الأول في اللفظ على الفعل وفي الثاني على جملة (قوله المنصوب) أى بما سبقه من فعل أو شبهه على الصحيح خلافا للجرجاني في دعواه أن الناصب له الواو إذ لو كان الأمر كما ادعى لصح اتصال الضمير بها فكان يقال جلست ولك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنك ولك وذلك ممنوع باتفاق قال في الخلاصة :

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

واللازم ولا يين المصدر
المضاف وغيره :

﴿ باب المفعول معه ﴾

(المفعول معه هو الاسم
المنصوب) بعد واو المعية
(الذى يذكر لبيان
من فعل معه الفعل)
أى المذكور لبيان من
صاحب معمول الفعل
(نحو قولك جاء الأمير
والجيش) فالجيش اسم
منصوب مذكور لبيان
من صاحب الأمير في
المجيء (واستوى الماء
والخشب) فالخشب اسم
منصوب مذكور لبيان
من صاحب الماء في
الاستواء ونبه بهذين
المثالين على أن
المنصوب بعد الواو قد
يجوز عطفه على ما قبله
كالجيش

وخرج بهذا القيد المرفوع والمجرور كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو لأن الثاني عمدة إذ الاشتراك لا يقع إلا من اثنين فأكثر (قوله بعد واو المعية) أى التى بمعنى مع أى الدالة على المصاحبة بالاتسريك في الحكم نحو سبرى والطريق مسرعة فإن الواو في والطريق دالة على مصاحبة السائرة لها دون التثريك أى دون اشتراكهما في السير إذ من المعلوم أن الطريق لا تسير تأمل وقس اه من الخشب. أقول قوله بالاتسريك في الحكم أخذه من خصوص المثال أعنى سبرى والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال المصنف الأول وهو قوله جاء الأمير والجيش فإن فيه شاركة في الحكم كأمثلة كثيرة مثاوبها وينافيه قول الشارح ونبه بهذين المثالين الخ فإن تجوز العطف الذى ذكره يقتضى المشاركة في الحكم والجامل له على ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمرو بهذا القيد وقد علمت مما تقدم أنه خارج بقيد ملحوظ صرح به العلامة الأشموني وصرح به أيضا محمى هذا الكتاب عبدالمعطي وأخرج ما ذكر به ولم يذكر هذا القيد في مع فتأمل بانصاف وخرج بهذا القيد أعنى بعد واو المعية الاسم الواقع بعدمع كجئت مع زيد (قوله لبيان من فعل معه الفعل) أى لبيان الذات التى فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها فالمفعول معه اصطلاحا هو اسم تلك الذات (قوله الفعل) أى اللغوى وهو الحدث وكان الأولى أن يزيد في التعريف المسبوق بجملة فعلية كسرت والنيل أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه كأننا سأروا النيل فخرج ما لم يسبق بجملة نحو كل رجل وضعته فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيرى وبقولنا أو اسمية الخ نحو هذا لك وأباك بالموحدة فلا يتكلم به خلافا لأبى على (قوله قد يجوز عطفه على ما قبله الخ) اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات لأنه على قسمين إما أن يصلح لكونه مفعولا معه أولا فأما الأول فله ثلاثة أحوال رجحان العطف ورجحان النصب على المعية ووجوب النصب فالأول نحو جاء الأمير والجيش بنصب الجيش على أنه مفعول معه ورفعه عطفًا على الأمير وهو أرجح لأنه الأصل وقد أمكن بلاضعف في اللفظ والمعنى قال في الخلاصة * والعطف إن يمكن بلاضعف أحق * والثاني نحو قمت وزيدا بالنصب على أنه مفعول معه وبالرفع عطفًا على التاء وهو ضعيف لأن العطف على ضمير الرفع متصل بلافاصل ضعيف قال في الخلاصة * والنصب مختار لدى ضعف النسق * والثالث نحو استوى الماء والخشب بنصب الخشب لا غير ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى لأنه يقتضى حينئذ أن الاستواء الذى معناه الارتفاع وقع من الماء والخشب مع أنه لم يقع إلا من الماء وأما القسم الثانى من قسمي الاسم الواقع بعد الواو وهو الذى لا يصلح لكونه مفعولا فهو قسمان ما يتعين فيه العطف نحو اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضعته وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده وما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو * علفنا ثبنا وماء بارد * وقوله :

تقدم ذكرهما في
المرفوعات) استطرادا
عقب باب المبتدأ والخبر
فلا حاجة الى اعادة
(وكذلك التوابع)
المنصوبة (قد تمت
هناك) في أبواب
أربعة عقب النواسخ
ومن جعلتها تابع
المنصوب المقصود
بالذكر هنا ومثاله في
العت رأيت زيدا
العاقل وفي العطف
رأيت زيدا وعمرا وفي
التوكيد رأيت زيدا
نفسا وفي البدل رأيت
زيدا أذاك وما أشبه
ذلك باب مخفوضات
الاسماء باب
الى المخفوضات وإضافتها
الى الاسماء لبيان اوقاف
وهي خاتمة الكتاب
(المخفوضات) المشهورة
على (ثلاثة) أقسام قسم
(مخفوض بالحرف)
نحو زيد (و) قسم
(مخفوض بالاضافة)
نحو غلام زيد وقسم
مخفوض بالتبعية على
رأى الاخفش والسهميلي
وهو ضعيف وهو مراد
المصنف بقوله (وتابع
للمخفوض) نحو زيد
الفاضل وقد اجتمعت
الثلاثة في السجدة (فاما
المخفوض بالحرف فهو

إذا ما الغائيات برزن يوما * ورجحن الخواجب والعونا

والعطف فيها متسع لا تنفاه المشاركة التي يقتضيها العطف وكذا النصب على المعية لا تنفاه المصاحبة في المثال
الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني فيؤول العامل فيهما بعامل اصح انصبا به على ما بعده فيؤول علقها
بأنثها وزججن بزين كاذب اليه الجرمي وبعضهم أو يضم عامل ملامم لما بعد الواو انصب له فيقدر في علقها
تداوما باردا وأسقيتهما باردا وفي البيت وكلن العيون اوالى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما
(قوله وقد لا يجوز كالخشبة) لأن المراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء بقت زيادته
واستوى هنا بمعنى ارتفاع كما تقدم لا بمعنى تساوى والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد أن الماء صاحب
الخشبة وقت حصول الارتفاع منه

باب مخفوضات الأسماء

من اضافة الصفة للموصوف أى الأسماء المخفوضات أو على معنى من أى المخفوضات من الأسماء (قوله لبيان
الواقع) لأنه لا يخفص الا الأسماء (قوله المشهورة) احتراز بذلك عن غير المشهورة وهي نوعان
للمخفوض بالمجاورة كهذا جرح بخراب روى بخراب لمجاورته اضب وهو في محل رفع صفة جرح وعلى
الرفع أكثر العرب والمخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على
توهم دخول الباء في قائما فجعلت المجرورات خمسة والتحقيق أن هذين رجعا الى الجر بالضاف والى الجر
الحرف كما قاله ابن هشام في شرح لمحة أبي حيان وأن المجرور بالتبعية الذي ذكره المصنف مجرور بما جر
متبوعا من حرف نحو ممرت زيد الفاضل أو مضاف نحو جاء غلام زيد الفاضل هذا في غير البدل أما فيه
فهو على نية تكرار العامل نحو ممرت زيد أخيك (قوله على ثلاثة أقسام) أى مشقة على ثلاثة الخ
من اشتغال الكل على جزئياته (قوله بالاضافة) أى بسببها أى ان الاضافة سبب لجر المضاف اليه ولا يلزم
من كونها سببا كونها عاملة لان كون الشيء سببا أعم من كونه عاملا وحينئذ يكون جاريا على الصحيح وهو
ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة ولا بالحرف المنوي والاضافة لغة الاسناد واصطلاحا نسبة تقييدية
بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما أبدا فلا اسمين احتراز من قام زيد ولا زيدا إضافة الجمل لانها في تقدير
الاسم وقولنا تقييدية احتراز من زيد قائم وقولنا تقتضي انجرار ثانيهما احتراز من زيد الخياط قائم
قولنا أبدا احتراز من زيد الخياط فإنه لا يلزم فيه الجر أبدا (قوله هو ضعيف) تقدم ما فيه من أن
الصحيح أن الجر بما جر المتبوع لا بنفس التبعية كما قاله المتن (قوله وهو مراد المصنف) أى
فيكون قوله وتابع للمخفوض من عطف التفسير على ما قبله (قوله وهي أم حروف الخفض) أى
اصحابها لانها تنفرد بجر الظروف التي لا تنصرف كقبل وبعد وعند ولدن ولذا قدمها في الف في الذكر ومن
معانيها التبعيض كقوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح أن يخلفه بعض ولذا قرئ
بعض ما تحبون ومنها بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها أن يصح أن يخلفها
اسم موصول مع الضمير ان كان ما قبلها معرفة فتقول الرجس الذي هو الاوثان فان كان نكرة فعلايتها
أن يصح أن يخلفها الضمير فقط كقوله تعالى من أساور من ذهب ومنها الابتداء كما شار اليه الشارح بالمثل
وقد تقدم أول الكتاب (قوله والى) ومن معانيها المصاحبة كقوله تعالى ولاتا كلوا أموالهم اى أموالكم
ومنها التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل نهج أو أمم تفضيل كقوله تعالى
رب السجبن أحب الى ونحو الظلم أبغض الى ونحو ما حب زيدا الى وأبغض عمرا الى ومنها الانتهاء كما أشار
اليه بالمثل وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعن) ومن معانيها البعدية كقوله تعالى اتركن طبقة عن طبق

ومنها الاستعلاء كقوله تعالى «فأنا يبخل عن نفسه» ومنها المجاوزة كما أشار إليه بالمثل وقد تقدم في أول الكتاب (قوله وعلى) ومن معانيها الظرفية كقوله تعالى «على حين غفلة» ومنها التعليل كقوله تعالى «ولتكبروا الله على ما هداكم» ومنها الاستعلاء كما أشار إليه بالمثل «قد تقدم أول الكتاب» (قوله وفي) ومن معانيها السببية كقوله تعالى لمسك فيما أخذتم وفي الحديث دخلت امرأة النار في هرة وتسمى حينئذ التعليلية ومنها المصاحبة كقوله تعالى قال ادخلوا في أمم ومنها الظرفية كما أشار إليه بالمثل وقد تقدم أول الكتاب (قوله ورب) قد تقدم أول الكتاب بعض ما يتعلق بها فراجع (قوله والباء) ومن معانيها البدل نحو ما يسرنى بها حمر النعم ومنها الظرفية كقوله تعالى ولقد نصركم الله يبدرونها التعدية كما أشار إليه بالمثل وقد تقدم أول الكتاب (قوله والكاف) ومن معانيها التعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم ومنها التشبيه كما أشار إليه بالمثل وقد تقدم أول الكتاب وهي لا تجر إلا الظاهر، وقل جرها ضمير الغيبة المتصل كقوله * وأم أو عال كما أو أقربا * وهو مختص بالضرورة وأقل منها جرها ضمير الرفع نحو ما أنا كهو وضمير النصب نحو ما أنا كأيك وشذ جرها ضمير المتكلم كقوله * وإذا الحرب شمرت لم تك كي * (قوله واللام) ومن معانيها الملك وقد تقدم أول الكتاب مع زيادة وقد تكون زائدة لمجرد التوكيد كقول الشاعر :

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد

وقد تكون لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعا من غيره كقوله تعالى إن كنتم للرؤيا تعبرون وقوله تعالى فعال لما يريد (قوله وما يخفض بحروف القسم الخ) تقدم الكلام عليها أول الكتاب فراجعها (قوله وبواو رب) الصحيح أن الجار رب المقدرة لا الواو خلافا للمصنف تبعاً للمبرد والكوفيين وكما تحذف رب بعد الواو فتكون هي العاملة على الصحيح كذلك تحذف بعد الفاء وهي العاملة على الصحيح أيضا وتحذف بعد بل وهي العاملة عليه أيضا وتحذف بدون الواو والفاء وبل وقد مثل الشارح للأول ومثال الثاني * فمثلك جلي قد طرقت ومرضع * ومثال الثالث * بل بلد ذى سعد وآكام * ومثال الرابع * رسم دار وقفت في طلله * وحذفها بعد الفاء كثير وبعد الواو أكثر وبعد بل قليل وبدونها أقل (قوله نحو وليل) أي من قول امرئ القيس :

وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليبتلى

أي ورب ليل كموج البحر في كثافة ظلمته وأرخى سدوله صفة ليل أي ستوره وليبتلى أصله ليبتلى تحذف المفعول به أي لينظر ما عندي من الصبر أو الجزع (قوله وبعد ومنذ) هـا لايجران إلا الوقت وأما قولهم مارأيت منذ أن الله خلقه فقديره منذ زمن أن الله خلقه أي منذ زمن خلق الله إياه ولا بد أن يكون معينا لامبهما ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول مارأيت منذ يوم الجمعة أو منذ يومنا ولا تقول منذ يوم ولا منذ غد وقس منذ ويستعملان اسمين وذلك في موضعين أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع نحو مارأيت منذ أو منذ يومان أو منذ ومنذ يوم الجمعة أو منذ أو منذ يومنا وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير قال في المغنى ومعناها الأمد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة إن كان ماضيا والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان أو يومنا وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ثانيهما أن يدخل على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقول الفرزدق :

ما زال منذ عقد يده إزاره قسما فأدرك خمسة الأشبار

أو اسمية كقول ميمون الأعشى * وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع * قال في الأوضح وهما حينئذ طرفان باتفاق مضافان إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة وقال في المغنى وقيل مبتدآن فيجب

(وعلى) نحو على السطح

(وفي) نحو في المصحف

(ورب) بضم الراء

نحو رب رجل كريم

(والباء) نحو بالنديل

(والكاف) نحو كالأسد

(واللام) نحو لبلد

(و) ما يخفض (بحروف

القسم) أي اليمين

(وهي الواو والباء

والتاء) نحو والله وبالله

وتالله (وبواو رب)

نحو وليل أي ورب

ليل (وبعد ومنذ)

نحو منذ يوم الخميس

ومنذ يوم الجمعة (وأما

ما يخفض بالإضافة

(ما يقدر باللام) الدالة على الملك (نحو غلام زيد) أو الاختصاص نحو باب الدار (و) القسم الثانى (ما يقدر بمن) الدالة على بيان الجنس (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) أى ثوب من خز وباب من ساج وخاتم من حديد والخز نوع من الحرير والساج نوع من الخشب وزاد ابن مالك تبعا لطائفة قسما ثالثا هو ما يقدر بنى الدالة على الظرفية نحو مكر الليل وتربص أربعة أشهر (وما أشبه ذلك) من أمثلة القسمين الأولين أو الثلاثة. وأما تابع المحفوض فقد تقدم فى المرفوعات فليراجع جميع ذلك. قال مؤلفه: وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر الجمعة أول يوم من رجب الفرد سنة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين.

تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر (قوله فنحو قولك غلام زيد) اقتصر فى التمثيل على مثال أفادت فيه الإضافة تعريف المضاف ومثله ما أفادت فيه تخصيصه وهو ما إذا كان المضاف إليه نبكرة كما فى قولك غلام رجل وتسمية الأول تعريفا وهذا تخصيصا أمر اصطلاحى وإلا فالأول فيه تخصيص معنى ومثل ما تقدم أيضا ما لم تقدم فيه الإضافة تعريفا ولا تخصيصا وهو ما كان المضاف إليه وصفا بمعنى الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مثال مبالغة فان ذلك كله باق على تنكيره وإن أضيف إلى معرفة بدليل دخول رب عليه كقوله:

يارب غابطنا لو كان يطلبكم * لاقى مباحدة منكم وحرمانا

وإضافة هذا القسم تسمى لفظية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهى فى تقدير الانفصال بخلاف القسمين الأولين فإنها فىهما تسمى معنوية لأن فائدتها راجعة إلى المعنى كما تقدم (قوله على قسمين) أى مشتمل إلى آخر ما تقدم (قوله ما يقدر باللام) أى ما تكون الإضافة فيه على معنى اللام ولا يلزم من كون الإضافة على معنى اللام صحة التصريح بها بل تكفى إفادة الاختصاص الذى هو مدلولها فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك على معنى اللام ولا يصح إظهارها فيه (قوله ما يقدر بمن) أى ما تكون الإضافة فيه على معنى من الدالة على بيان الجنس وهذه الإضافة هى المسماة بالإضافة البيانية لأن المراد بمن من البيانية كما تقدم وضابط هذه الإضافة أن يكون المضاف بعضا من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم حديد ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الحديد وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم حديد فان اتنى القيدان معا نحو ثوب أو الأول فقط نحو يوم الخميس أو الثانى فقط نحو زيد فالإضافة بمعنى لام الملك كالمثال الأول أو لام الاختصاص كالمثال الثانى والثالث (قوله وزاد ابن مالك الخ) أشار لهذا ابن مالك فى خلاصته بقوله * والثانى اجر وانو من أو فى إذا * لم يصلح إلا ذاك الخ وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف زمانيا نحو بل مكر الليل أو مكانيا حقيقيا نحو يا صاحبي السجن أو مجازيا نحو ألد الخصام وما زاده ابن مالك مخالف لما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الإضافة بمعنى فى محمول على أنها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص فمكر الليل على معنى مكر مختص بالليل لكونه فيه والله أعلم.

وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه، أسأله أن يديم نفعه بفضل وإحسانه آمين، وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكرك وذكره الداكرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين.

قال مؤلفه: وتمّ تبليغها فى يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثانى من شهور ألف ومائتين وثلاث وعشرين من هجرته صلى الله عليه وسلم.

﴿ يقول الفقير إليه تعالى (إبراهيم بن حسن الأنباري) خدام العلم ورئيس لجنة التصحيح
بمطبعة الشيخ الوقور (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) بمصر المحروسة ﴾

نحمدك يا من رفعت إلى درجات القرين من انخفض لجلال عظمتك ولازم ذل الخبتين ، ونصلي ونسلم
على من جزم بعوامل إخلاصه أسباب أهل الضلال عبدك ورسولك وجيبك محمد وعلى آله وأصحابه
ومن تبعهم في كمال ﴿أما بعد﴾ فإلى محبي علم اللسان تقدم هذه الحاشية (حاشية العلامة أبي النجا)
التي جمعت من مسائل ذلك العلم ما يعجز قوى البيان ويبلغه عن التعبير عن مبلغ بعضه ذلك مع نكات
ترقص لها الأرواح السليمة ويهش لها وجه الدهن الصافي ، ومن قرأ الحاشية بإنصاف وتدبر تحقق ما نقول
وبهذا المنهج الدقيق استطاع الفاضل أبو النجا أن يعيط لعشاق النحو اللثام عن وجه شرح الآجرومية
للإمام الجليل الشيخ خالد الأزهرى سقى الله جذته من صيب رضوانه وإحسانه ما يرضيه وصب من غيوث
رحمته على رمس صاحب المتن الذي هو الأصل في ذلك كله ما يجعل مع الذين أنعم عليهم ، وكان من حسن
حظ هذا الكتاب أن طبع بالمطبعة السالفة الذكر التي أصبحت لتنام استعدادها يضرب بها المثل
في إتقان الطبع وتقائه ، ونحن لا نريد أن نقف موقف المطرئين لأنفسهم فنقول إنا قمنا

بالواجب علينا للكتاب وللقرء وفوق الواجب في مباشرة التصحيح فإننا

نكل ذلك للقارى ، وهاهو الكتاب بين يديه ولعله يتجلى أمامه

في جماله كالبدر ليس دونه سحب ، وقد وافق عام طبعه بالمطبعة

الذكورة الكائن محل إدارتها بسراى رقم ١٢ بشارع

التبليط بجوار الأزهر الشريف اليوم السادس

من ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ من هجرة

سيد المرسلين وخاتم النبيين عليه

وعليهم وعلينا والمؤمنين

معهم أفضل الصلاة

والسلام



حاشية العلامة أبي النجا

على

شرح الشيخ خالد الازهرى على متن الآجرومية
فى علم العربية رحمهما الله تعالى آمين

(وبها منها النسخ المذكور)

طبع بطبعة

مُصْطَفَى البَابِى الحَبَلَى وَأَوْلَادُهُ بِمُصَنَّر

ربيع الاول - ١٣٤٣ هـ